

2369
511

۱۲۵۲۱	داغلیمنبر
الف ۱۹	فن نمبر
ع ۲۰۳	کتاب نمبر

قَوْلُهُ تَعَالَى اللَّهُ تَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَارْتَضِ

وَدِينِ وَنَحْنُ فَرَضْنَا كِتَابَ شَرَحِ كَاشِفِ السَّرَارِ مِنْ سِرِّ الْوَنَاءِ وَاصُولِ تَقَاتِلِ الْغِيَاثِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
قَالَ وَهَذَا مِنْ الْأَعْيَانِ
وَالْحَقُّ فِيهِ كَلَامٌ مُسْتَعْتَبٌ
رَبُّكَ لَا تَقْصِدُ إِلَّا الْوَحْدَانِ
رَبُّكَ لَا تَقْصِدُ إِلَّا الْوَحْدَانِ
رَبُّكَ لَا تَقْصِدُ إِلَّا الْوَحْدَانِ
رَبُّكَ لَا تَقْصِدُ إِلَّا الْوَحْدَانِ

نور لا فتر لا فتر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
قَالَ وَهَذَا مِنْ الْأَعْيَانِ
وَالْحَقُّ فِيهِ كَلَامٌ مُسْتَعْتَبٌ
رَبُّكَ لَا تَقْصِدُ إِلَّا الْوَحْدَانِ
رَبُّكَ لَا تَقْصِدُ إِلَّا الْوَحْدَانِ
رَبُّكَ لَا تَقْصِدُ إِلَّا الْوَحْدَانِ
رَبُّكَ لَا تَقْصِدُ إِلَّا الْوَحْدَانِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
قَالَ وَهَذَا مِنْ الْأَعْيَانِ
وَالْحَقُّ فِيهِ كَلَامٌ مُسْتَعْتَبٌ
رَبُّكَ لَا تَقْصِدُ إِلَّا الْوَحْدَانِ
رَبُّكَ لَا تَقْصِدُ إِلَّا الْوَحْدَانِ
رَبُّكَ لَا تَقْصِدُ إِلَّا الْوَحْدَانِ
رَبُّكَ لَا تَقْصِدُ إِلَّا الْوَحْدَانِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
قَالَ وَهَذَا مِنْ الْأَعْيَانِ
وَالْحَقُّ فِيهِ كَلَامٌ مُسْتَعْتَبٌ
رَبُّكَ لَا تَقْصِدُ إِلَّا الْوَحْدَانِ
رَبُّكَ لَا تَقْصِدُ إِلَّا الْوَحْدَانِ
رَبُّكَ لَا تَقْصِدُ إِلَّا الْوَحْدَانِ
رَبُّكَ لَا تَقْصِدُ إِلَّا الْوَحْدَانِ

۹۰۵ اصل فقه ۱۷۱

۱	۲	۳	۴	۵	۶	۷	۸	۹	۱۰	۱۱	۱۲	۱۳	۱۴	۱۵	۱۶	۱۷	۱۸	۱۹	۲۰	۲۱	۲۲	۲۳	۲۴	۲۵	۲۶	۲۷	۲۸	۲۹	۳۰	۳۱	۳۲	۳۳	۳۴	۳۵	۳۶	۳۷	۳۸	۳۹	۴۰	۴۱	۴۲	۴۳	۴۴	۴۵	۴۶	۴۷	۴۸	۴۹	۵۰	۵۱	۵۲	۵۳	۵۴	۵۵	۵۶	۵۷	۵۸	۵۹	۶۰	۶۱	۶۲	۶۳	۶۴	۶۵	۶۶	۶۷	۶۸	۶۹	۷۰	۷۱	۷۲	۷۳	۷۴	۷۵	۷۶	۷۷	۷۸	۷۹	۸۰	۸۱	۸۲	۸۳	۸۴	۸۵	۸۶	۸۷	۸۸	۸۹	۹۰	۹۱	۹۲	۹۳	۹۴	۹۵	۹۶	۹۷	۹۸	۹۹	۱۰۰	۱۰۱	۱۰۲	۱۰۳	۱۰۴	۱۰۵	۱۰۶	۱۰۷	۱۰۸	۱۰۹	۱۱۰	۱۱۱	۱۱۲	۱۱۳	۱۱۴	۱۱۵	۱۱۶	۱۱۷	۱۱۸	۱۱۹	۱۲۰	۱۲۱	۱۲۲	۱۲۳	۱۲۴	۱۲۵	۱۲۶	۱۲۷	۱۲۸	۱۲۹	۱۳۰	۱۳۱	۱۳۲	۱۳۳	۱۳۴	۱۳۵	۱۳۶	۱۳۷	۱۳۸	۱۳۹	۱۴۰	۱۴۱	۱۴۲	۱۴۳	۱۴۴	۱۴۵	۱۴۶	۱۴۷	۱۴۸	۱۴۹	۱۵۰	۱۵۱	۱۵۲	۱۵۳	۱۵۴	۱۵۵	۱۵۶	۱۵۷	۱۵۸	۱۵۹	۱۶۰	۱۶۱	۱۶۲	۱۶۳	۱۶۴	۱۶۵	۱۶۶	۱۶۷	۱۶۸	۱۶۹	۱۷۰	۱۷۱	۱۷۲	۱۷۳	۱۷۴	۱۷۵	۱۷۶	۱۷۷	۱۷۸	۱۷۹	۱۸۰	۱۸۱	۱۸۲	۱۸۳	۱۸۴	۱۸۵	۱۸۶	۱۸۷	۱۸۸	۱۸۹	۱۹۰	۱۹۱	۱۹۲	۱۹۳	۱۹۴	۱۹۵	۱۹۶	۱۹۷	۱۹۸	۱۹۹	۲۰۰	۲۰۱	۲۰۲	۲۰۳	۲۰۴	۲۰۵	۲۰۶	۲۰۷	۲۰۸	۲۰۹	۲۱۰	۲۱۱	۲۱۲	۲۱۳	۲۱۴	۲۱۵	۲۱۶	۲۱۷	۲۱۸	۲۱۹	۲۲۰	۲۲۱	۲۲۲	۲۲۳	۲۲۴	۲۲۵	۲۲۶	۲۲۷	۲۲۸	۲۲۹	۲۳۰	۲۳۱	۲۳۲	۲۳۳	۲۳۴	۲۳۵	۲۳۶	۲۳۷	۲۳۸	۲۳۹	۲۴۰	۲۴۱	۲۴۲	۲۴۳	۲۴۴	۲۴۵	۲۴۶	۲۴۷	۲۴۸	۲۴۹	۲۵۰	۲۵۱	۲۵۲	۲۵۳	۲۵۴	۲۵۵	۲۵۶	۲۵۷	۲۵۸	۲۵۹	۲۶۰	۲۶۱	۲۶۲	۲۶۳	۲۶۴	۲۶۵	۲۶۶	۲۶۷	۲۶۸	۲۶۹	۲۷۰	۲۷۱	۲۷۲	۲۷۳	۲۷۴	۲۷۵	۲۷۶	۲۷۷	۲۷۸	۲۷۹	۲۸۰	۲۸۱	۲۸۲	۲۸۳	۲۸۴	۲۸۵	۲۸۶	۲۸۷	۲۸۸	۲۸۹	۲۹۰	۲۹۱	۲۹۲	۲۹۳	۲۹۴	۲۹۵	۲۹۶	۲۹۷	۲۹۸	۲۹۹	۳۰۰	۳۰۱	۳۰۲	۳۰۳	۳۰۴	۳۰۵	۳۰۶	۳۰۷	۳۰۸	۳۰۹	۳۱۰	۳۱۱	۳۱۲	۳۱۳	۳۱۴	۳۱۵	۳۱۶	۳۱۷	۳۱۸	۳۱۹	۳۲۰	۳۲۱	۳۲۲	۳۲۳	۳۲۴	۳۲۵	۳۲۶	۳۲۷	۳۲۸	۳۲۹	۳۳۰	۳۳۱	۳۳۲	۳۳۳	۳۳۴	۳۳۵	۳۳۶	۳۳۷	۳۳۸	۳۳۹	۳۴۰	۳۴۱	۳۴۲	۳۴۳	۳۴۴	۳۴۵	۳۴۶	۳۴۷	۳۴۸	۳۴۹	۳۵۰	۳۵۱	۳۵۲	۳۵۳	۳۵۴	۳۵۵	۳۵۶	۳۵۷	۳۵۸	۳۵
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	----

[illegible]

من الكتاب ليشير الكتاب بهذا من قوله في آية لامة حمل الشرع والباقي قصص فحوكما
 وكذا المراد من السنة لامة هو مقدار ثلثة اكلات على ما قالوا والكلد باجماع الاستماع
 امه محض على ما عليه ولم يشتر انهما ذكرهما ساء او كان ارجح اهل المدينة او ارجح
 حقة الرسول او ارجح اصحابه او نحوهم والاصل في الراجح القياس اى الاصل الرابع
 بعد الثلثة الاحكام الشرعية فيها القياس المستنبط من هذه الاصول الثلثة كان ينبغي
 ان يقيدهم بالقيود كما قيدهم في الاسلام وغيره يخرج القياس اشبهى والعقل
 ولكنه انفى بالشرع فقيس القياس المستنبط من الكتاب قياس من حرمته الاوطاة على حرمته
 الوطى في حاله كذا يفيض بعبارة الاذى المستفادة من قوله تعالى ولا تقربن حتى يطعن
 وتغير القياس المستنبط من السنة قياس من حرمته فاقول انما يحتمل النورة بعبارة تقديره
 على حرمته الاشياء الستة المستفادة من قوله عليه السلام احفظوا بحفظه واشبهوا بشبهه
 والتميز بالتميز والميل بالميل والذهب بالذهب الفضة بالفضة مثله بذا يبيد
 والفضل بربوا وتغير القياس المستنبط من الاجماع قياس من حرمته اثم المرتبة على حرمته اثم
 ائمة التي وطئها المستفادة من الاجماع بعبارة اخرى وبعبارة اخرى واما اورد بهذا الخط
 ولم يقل ان اصول الشرع اربعة الكتاب السنة والاجماع والقياس كقولنا تنبها على الاصول
 الاول قطيعة والقياس طي وقوله باعتبار الاغلب الاكثر والاقا تمام المصنوع لبعض
 خرا لا واحد تنبى والقياس تحكمه منصوبة قطيعة ولا تماثل الاصل كان مما كرى القياس
 قصدا وصريحا كما قال الرابح كان لا على ان من مرتبة بعد الاصول الثلثة فادام كان
 الحكم مبرور وفى واحد من الثلثة لم يرجع الى القياس ثم لا يشك ان يكون هذه الاصول
 قواعدها شتى اخرها ناطقها اصول بالتب الى الحكم فالتاب والشرع فقصص بامارة

حجية حمل الشرع

من الكتاب ليشير الكتاب بهذا من قوله في آية لامة حمل الشرع والباقي قصص فحوكما
 وكذا المراد من السنة لامة هو مقدار ثلثة اكلات على ما قالوا والكلد باجماع الاستماع
 امه محض على ما عليه ولم يشتر انهما ذكرهما ساء او كان ارجح اهل المدينة او ارجح
 حقة الرسول او ارجح اصحابه او نحوهم والاصل في الراجح القياس اى الاصل الرابع
 بعد الثلثة الاحكام الشرعية فيها القياس المستنبط من هذه الاصول الثلثة كان ينبغي
 ان يقيدهم بالقيود كما قيدهم في الاسلام وغيره يخرج القياس اشبهى والعقل
 ولكنه انفى بالشرع فقيس القياس المستنبط من الكتاب قياس من حرمته الاوطاة على حرمته
 الوطى في حاله كذا يفيض بعبارة الاذى المستفادة من قوله تعالى ولا تقربن حتى يطعن
 وتغير القياس المستنبط من السنة قياس من حرمته فاقول انما يحتمل النورة بعبارة تقديره
 على حرمته الاشياء الستة المستفادة من قوله عليه السلام احفظوا بحفظه واشبهوا بشبهه
 والتميز بالتميز والميل بالميل والذهب بالذهب الفضة بالفضة مثله بذا يبيد
 والفضل بربوا وتغير القياس المستنبط من الاجماع قياس من حرمته اثم المرتبة على حرمته اثم
 ائمة التي وطئها المستفادة من الاجماع بعبارة اخرى وبعبارة اخرى واما اورد بهذا الخط
 ولم يقل ان اصول الشرع اربعة الكتاب السنة والاجماع والقياس كقولنا تنبها على الاصول
 الاول قطيعة والقياس طي وقوله باعتبار الاغلب الاكثر والاقا تمام المصنوع لبعض
 خرا لا واحد تنبى والقياس تحكمه منصوبة قطيعة ولا تماثل الاصل كان مما كرى القياس
 قصدا وصريحا كما قال الرابح كان لا على ان من مرتبة بعد الاصول الثلثة فادام كان
 الحكم مبرور وفى واحد من الثلثة لم يرجع الى القياس ثم لا يشك ان يكون هذه الاصول
 قواعدها شتى اخرها ناطقها اصول بالتب الى الحكم فالتاب والشرع فقصص بامارة

[illegible]

في المصاحف حصة ثمانية للقرآن وتضمني المكتوب المثبت لان المكتوب في الحقيقة
 هو لغوش من القفول المعنى وانما هاتين في المصاحف قال القفول ثبتت حصة
 ولهي ثبتت تقديره واللام في المصاحف للجنس ولا يغير تعيينه لغير القرآن لان القيد
 لا يغير مجرى جواز العهد والمعروف به مصاحف القراء السبعة وهو تعارف من الناس
 لا يحتاج الى ان يثبت فيقول هو كآب فيه القرآن حتى يلزم طرده وتحريره من القيد
 مما اخذ تلاوته من حكم قوله تعالى السبع والاشية اذ انزيا فادرجها كالحال من اشية
 والله عز وجل ومن قوله آتي ونوره عالم كآب في المصاحف السبعة المفعول عنه
 نقلاً متواتراً بلا شبهة حصة ثمانية للقرآن أي المفعول عن الرسول عليه السلام المتواتراً
 متواتراً بلا شبهة في نقله واستقر بقوله متواتراً على بطرین الاما وكراهة كآب في
 قضاء رمضان فعدة من ايام أخر متابعات وتما نقل بطرین الشبهة كقراءة
 ابن مسعود في هذا السورة فاقطعوا اياتها وفي كقراءة اليمين فيصام ثلثة ايام متتابعات
 وقوله بلا شبهة تأكيد على ذهب الجمهور لان كل يكون متواتراً يكون بلا شبهة
 وعند اختصاصه هو استلزام الشبهة لان المشهور حده قسم من المتواتر من ثلث شبهة
 وهذا على تقدير ان يكون اللام في المصاحف للجنس قالما اذا كان العهد متواتراً
 القراءة الغير المتواترة كلها باقية في المصاحف فيكون قولنا لنقل عن الان في القراءات
 وقيل قوله بلا شبهة احتراز عن التسمية لان فيها شبهة ولذلك لم يفرحوا ولم يحز
 الاكتفاء بها في اصوله ولم يحرم تلاوتها المأثوب والخاص والنساء والاصح انما
 من القرآن وانما لم يفرحوا به لوجوبه بلا شبهة وانما لم يحزوا الاكتفاء بها في اصوله لعدم
 كون آية ثمانية عند جنس انما يجوز التلاوة المأثوب واخيه بقصد التبرك بقصد التلاوة

مبحث الكتاب

في المصاحف حقة ثانية للقرآن وتلحق المكتوب المثبت لان المكتوب في الحقيقة
 هو لغز من دون الغلو المعنى وانما ما يشبهان في المصاحف قاله في الحقيقة
 التي ثبتت في القرآن واللام في المصاحف للقرآن ولا يغيره في القرآن لان القيد
 لا يغير من حجة ولا يغير من حجة ولا يغير من حجة ولا يغير من حجة ولا يغير من حجة
 لا يحتاج الى ان يعرف فيقال هو المكتوب في القرآن حتى يميز ما له من حجة
 مما ثبت تلاوته من حجة كما قوله تعالى اشع واشع اذ انزله فارجو ما كمال الله
 والله عز وجل من قوله آتي ونحوه عالم المكتوب في المصاحف ليعتد التعليل عنه
 لقوله عز وجل لا يشبهه حقة ثالثة للقرآن آتي لقوله عز وجل لا يشبهه حقة ثالثة
 متواليه لا يشبهه في فعله ولا يشبهه في معناه ولا يشبهه في معناه ولا يشبهه في معناه
 فصار رمضان فصار من ايام آخره من ايام آخره من ايام آخره من ايام آخره
 ابن مسعود في حقه ثالثة فصار من ايام آخره من ايام آخره من ايام آخره
 وقوله لا يشبهه تأكيد على ما ذهب الجمهور لان كل ما يكون متواليه يكون بلا شبهة
 وعنه انحصار هذا من ايام آخره من ايام آخره من ايام آخره من ايام آخره
 وبذلك على تقدير ان يكون اللام في المصاحف للقرآن فاما ما كان للقرآن فصار
 القراءة الغير المتواترة كلها في المصاحف يكون قوله التعليل عن اللفظ في المصاحف
 وقيل قوله لا يشبهه حقة ثالثة في المصاحف لان فيها شبهة ولذا لم يجرى جازم ولم يجر
 الاستدلال بها في آياته ولم يجرى تلاوتها للجب والحق والنعاء والاشع انما
 من القرآن وانما لم يجرى جازم ولا يشبهه ولا يشبهه ولا يشبهه ولا يشبهه
 كونها آية عند بعض من لا يجوز تلاوته للجب واختيه بقصد التبرك بقوله لا يشبهه

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

فصل في الحقيقة والمجاز راجعا الى الاستعمال في المعنى والكتابة راجعا الى المعجم ونحو ذلك
 التوضيح كل من المعنى والكتابة قسمان الحقيقة والمجاز والربيع في معرفة نوجوه النون
 للمؤلف في القسم الرابع في معرفة طرق وقوف الجسد على مراد المعنى وهو ان كل من في الظاهر
 من صفات الجسد كونه في حال الحي وهو لا يطيعه الى اللفظ ولذا قيل ان هذا القسم في
 دخول اللفظ وهي اربعة اقسام الاستدلال بعبارة النص وبإشارته ودلالة النص وقضاة لسان
 الاستدلال في استدلال الظاهر فان كل من مسوقا في عبارة النص في الإشارة نص وان
 لم يستدل بالظاهر بل باللفظ فان كان معناه ما يحيل للغة فهو دلالة النص في اللفظ فان قف
 عليه نحو انظر شرا او حقلا فهو اقتضاء النص وان لم يتوقف عليه فهو من الاستدلالات
 المساعدة على ما يسمى ان شاء الله تعالى وبعد معرفة هذه الاقسام قسم خاص في العلم
 بعد معرفة هذه الاقسام لعشر من الحاصل من التفسيرات اربعة قسم خاص في العلم بعشر
 وهو اربعة اقسام معرفة مواضعها ومعانيها وترتيبها واحكامها في هذا القسم ثمانية قسم خاص
 معرفة مواضعها اى اشارة لتوافق هذه الاقسام وهو ان لفظ الخاص مشتق من خصوص
 وهو الاكثر وهو ان العام مشتق من العموم وهو ان تحول قس عليه معانيها اى المقصودات
 الاصطلاحية وهي ان الخاص في الاصطلاح لفظ وضع لشيء معلوم على الاكثر وهو العلم
 بتمام جملة من لحيات وترتيبها اى معرفة ان ايتها تقدم عند التعارض مثلا انما قيل
 النص الظاهر يقدم النص على الظاهر واحكامها اى ان اياتها قطعي فتهيأ لها واما واجب
 التوقف فخاص قطعي والعالم لخصوص التي تدل على التمسك باجل الموت فواضحة بده
 الاقسام في عشر من حقيقة الاقسام ثمانية والتميمات خمسة وهذا القسم خاص في
 الواقع كما هو القرآن بل في غير ما في الاقسام المذكورة من قوله عليه السلام لا اله الا الله

[illegible]

قسم
المراد

[illegible]

[illegible]

فانما يجرى خلاف قول الاسلام وبطلان ذلك من قول الاسلام لما ذكرنا ان قسمي اصل الكتاب
سلك في آخره على مقتضى ذكر كلام الموضع والمعاني والتبويب الاحكام في كل من القسمين
والكتاب انما ذكر المعاني والاحكام فقط ولم يذكر المواضع اصلا وذكر الترتيب لبعض القوانين
فقد اقر ما فرغ اليك من بيان احوال القسمين في بيان تعاميل الافاضل فكل ما كان
كل لفظ وضع لمعنى معلوم على الاطلاق فهو لكل لفظ بمنزلة الجنس لكل لفظ فاعاد الترتيب
كالفضل فقول وضع لمعنى يخرج اصل قوله معلوم ان كان معناه معلوم المراد يخرج منه
اشترك لانه غير معلوم المراد وان كان معناه معلوم البيان لم يخرج اشترك منه يخرج من
قوله على الاطلاق لان معناه محتمل ان يكون المعنى مفروضا على الاطلاق معني آخر فخرج منه
اشترك العام جميعا وانما ذكر اللفظ بهذا وان الظاهر ان اللفظ لان الظاهر ان هذه الاحكام
ليست خاصة بالكتاب بل تجري في جميع كلمات العرب وانما ذكرنا في التوقيعات
رعاية لادب الان نظري في الاسلحج المذكور في السلك بخلاف اللفظ فان في اللفظ
الرمي واما ذكر كل كلمة فان كان مستقلا في التوقيعات في اصطلاح المنطق فكل
القصود هنا البيان بالاطراد الضبط وطلبها في كل ما يقتضيه وهو ان يكون مخصوص
بجانب مخصوص النوع او مخصوص العين فقسم لاص بعد بيان تعريفه الى قسمين الذي فهم
في ضمن الخاص اما ان يكون مخصوصا بجنس ان يكون جنسه خاصا بمجنس المعنى وان
يكون لصاحبه عليه حدود او مخصوص النوع على جهة التورية او مخصوص العين على شخص
العين في هذا النوع الخاص فالتخصيص عند جملة ما عن كل معقول على كثير من متعينين الاخر
دون المتعاقبات كما ذكرنا في المتعينين النوع عند كل معقول على كثير من متعينين
بالاعراض دون المتعاقبات كما هو مسمى المتعينين فمما ناهيهم عن غرض دون المتعاقبات

[illegible]

مبحث انخاص

[illegible]

[illegible]

عطف على قوله شرط الولاد وتخرج رابع عليا في اذ كان الحاصر من بني نفسه لا يحل له البسيان
فقط تأويل القول بالاطلاق قوله لا تطلقا غير نقصان بالانفس من نفسه في قوله وبيان
ان قوله قدوة في شرك بين حتى انكسر ويحضر ما ولا الشافعي لا اطلاق القول بطلاقه
لانه يترتب على ان الام المولود هي في طهارته من وقت عدس من اطلاقه لا يطلق الحكم شرعا
في اطلاقه لا على اطلاقه ولا على ما لا يثبت به ابيض بدلالة قوله تعالى ثلثة اذ كان حاصرا في قوله
الانحصان اطلاق المخرج الى الطهر فاذا طهر في الطهر وكانت العدة ايضا هي الطهر
فلا يخلو ان يثبت ثلثة اظهر من اربعة اذ كان في حجب سلكا وهو بدلتا في يكون ثلث
ويحتمل ان ثلثة لان اربعة لم ترضى وان لم يحجب منها او يورث ثلثة او سوسى هذا
القول يكون ثلثة لوضعا على كل تقدير يزيل وجوب الحاصر الذي يورثه واما اذ كانت اربعة
اي يحبس في الطهر لم يرد شيء من الحصرين بل في ثلثة يحبس بوضعي الطهر
الذي وقع فيه الطلاق وقد قيل ان هذا لا يرد على الشافعي يمكن ان يستنبط من لفظ قوله
دون الاضطرار ثلثة لا تسع واذا ثبت وهذا فاسلان الحجب يجوز ان يتركه ويؤخره بدون
ثلثة كما في قوله تعالى في شهر ثلثة اظهر من ثلثة لانه ما بعد اثنان في بدلوله اثنان او اقل
الطلاق من اربعة يترتب منه اطلاق لاجل يترتب اى طلاق من بحيث يمكن احصاء عدس في ذلك
لكن في طهر لا على فيه لا يلزم انا غير حال في ثلثة يحبس ولا اطلاق في طهر
على فيه لا يلزم انا حائل اربعة موضع لكل وجوب حال اعتد بالحيض كذا اطلاق في
يحبس لان هذا يحبس لم يورثه عدس ولا الطهر الذي يفي بغيره ان يحبس فيه ثلثة يحبس
فقط لاجل اربعة عليها لا يورثه في كل احد ما من الشافعي في هذا المقام من استنباطه في الآية
وجوه متعددة قد ذكرنا في تفسيرات الاحكامية بالبطون تخصيص لفظ اثنان ثلثة في قوله

[illegible][illegible]

بسم اللہ الرحمن الرحیم

جناب کے۔ راجہ محمد اربیدی چیرمن کھادی اینڈ ٹریڈنگ انڈسٹریز بورڈ آف انڈیا پرنسپل

(کے)

اعزاز میں صوبائی جمعیت علماء آندھرا پرنسپل کے زیر اہتمام

(بصند اذیت)

مولانا محمد عبد الغنی بی اے ال ال بی ایڈوکیٹ صدر جمعیت العلماء

جلتیں ہر مقدم منعقد کیا گیا ہے

جناب والا کی شرکت موجب تشکر و امتنان

محمد عبدالحق خان افغانی

ناظم اعلیٰ صوبائی جمعیت علماء حیدرآباد

تاریخ
۲۷ مئی ۱۹۷۲ء

دور
یکشنبہ

وقت

۴ بجے شام
مقام

دفتر جمعیت العلماء

نئی خاندانہ کمر

پتھر گلی حیدرآباد

[illegible][illegible][illegible]

الامام
الشيخ
العلامة
الفاضل
الشيخ
العلامة
الفاضل
الشيخ
العلامة
الفاضل

الامر كذلك والاعطى معنى الوجوب وليس هذا الاقياس بالقياس بل بالاعتبار
 كون الاصل مدرم الاكثر اقل المقبول هو ان سمي هذا المقول افضل من غيره
 باعتبار قوه لم يكن للوجوب بدل الا حتى ذلك فحق في بيان المنصورين افضل
 وجوه اخرى زعمنا الاطمان في شرح الامر في بيان اننا نعلم في هذا الامر الوجوب فذا حكمه فقال
 واذا اردت بالامارة او الترتيب اي اذا اردت بالامارة بالامارة لولا انك تعلم عن
 الوجوب فمختلف في قيل انه حقيقة لا بد لبعضها من ان الامر حقيقة في الامارة والنسبة
 لان كل واحد منها بعض الوجوب وبعض الشيء يكون حقيقة فاصرف لان الوجوب عبارة
 عن جواز الفعل مع حصة الترتيب بالامارة اي جواز الفعل بالنسبة وجواز الفعل مع جواز
 فيكون كل منهما مستقلا في بعض معنى الوجوب ثم معنى الحقيقة العامة اي اريدت الحقيقة
 وهو مختلف في الاسلام وقيل لا يجازي اصله اي في ذلك ليس من حقيقة جواز الامارة جاز
 اصله مع جواز الوجوب لان الوجوب هو جواز الفعل مع حصة الترتيب خلافا بامارة جواز الفعل
 مع جواز الترتيب بالنسبة هو جواز الفعل مع جواز الترتيب لاصل ان من نظر الى الترتيب
 الذي هو جواز الفعل فخطا نظرنا يستعمل في بعض معناه فيكون حقيقة قاصرة فحق نظر
 الى الجنس فافضل جيا نض ان كل منهما معان متباينة والاول علمية فلا يكون الا
 جمعا وانما يتحقق ان هذا الاختلاف في لفظ الامر وفي معنى الامر فلو كان في التلويح
 بالامر عليه ثم لما فرغ المصنف عن بيان الوجوب حكمه الادان ببيان ان كل حكم التكرار
 او لا فقال ولا يقتضي التكرار ولا يحكمه اي لا يقتضي الامر باعتباره الوجوب التكرار كما
 ذهب اليه يوم ولا يحكمه كما ذهب اليه ايضا حتى اذا قيل خلاصا لو كان معناه
 اخلاص الصلوة مرة ولا يدل على التكرار عندنا خلاصا ذهب قوم الى ان موجبه التكرار

الامر كذلك والاعطى معنى الوجوب وليس هذا الاقياس بالقياس بل بالاعتبار
 كون الاصل مدرم الاكثر اقل المقبول هو ان سمي هذا المقول افضل من غيره
 باعتبار قوه لم يكن للوجوب بدل الا حتى ذلك فحق في بيان المنصورين افضل
 وجوه اخرى زعمنا الاطمان في شرح الامر في بيان اننا نعلم في هذا الامر الوجوب فذا حكمه فقال
 واذا اردت بالامارة او الترتيب اي اذا اردت بالامارة بالامارة لولا انك تعلم عن
 الوجوب فمختلف في قيل انه حقيقة لا بد لبعضها من ان الامر حقيقة في الامارة والنسبة
 لان كل واحد منها بعض الوجوب وبعض الشيء يكون حقيقة فاصرف لان الوجوب عبارة
 عن جواز الفعل مع حصة الترتيب بالامارة اي جواز الفعل بالنسبة وجواز الفعل مع جواز
 فيكون كل منهما مستقلا في بعض معنى الوجوب ثم معنى الحقيقة العامة اي اريدت الحقيقة
 وهو مختلف في الاسلام وقيل لا يجازي اصله اي في ذلك ليس من حقيقة جواز الامارة جاز
 اصله مع جواز الوجوب لان الوجوب هو جواز الفعل مع حصة الترتيب خلافا بامارة جواز الفعل
 مع جواز الترتيب بالنسبة هو جواز الفعل مع جواز الترتيب لاصل ان من نظر الى الترتيب
 الذي هو جواز الفعل فخطا نظرنا يستعمل في بعض معناه فيكون حقيقة قاصرة فحق نظر
 الى الجنس فافضل جيا نض ان كل منهما معان متباينة والاول علمية فلا يكون الا
 جمعا وانما يتحقق ان هذا الاختلاف في لفظ الامر وفي معنى الامر فلو كان في التلويح
 بالامر عليه ثم لما فرغ المصنف عن بيان الوجوب حكمه الادان ببيان ان كل حكم التكرار
 او لا فقال ولا يقتضي التكرار ولا يحكمه اي لا يقتضي الامر باعتباره الوجوب التكرار كما
 ذهب اليه يوم ولا يحكمه كما ذهب اليه ايضا حتى اذا قيل خلاصا لو كان معناه
 اخلاص الصلوة مرة ولا يدل على التكرار عندنا خلاصا ذهب قوم الى ان موجبه التكرار

بمعنا

بمعنا

بمعنا

بمعنا

بمعنا

بمعنا

بمعنا

بمعنا

بمعنا

بمعنا

بمعنا

بمعنا

لا نشأنا نزل الامر محج قال ارفع عين جاليس العلمنا يا رسول الله ام لا فنهض
 الكرام مع ايجكان من بطل اللسان ثم لما علم ان فيه حرجا عظيما جعل عليه اسما ثوبا
 اشافى حياءه اشلى ان محله التكرار لان انضرب مختص من كل باب منك ضربا مبرورا
 والناكدة في الاثبات مختص لكنها تحمل العموم فحمل عليه بقرينة تفقير بها والفرق بين التوب
 والمحمل ان الوجوب ثبت بلانته وانما ثبت بانته ودللتنا سياتي سواها كجاء حقا
 بشرط او خصوصا بوصف ولم يكن رد على بعض اصحابنا اشافى فانه رد به وباللغة
 افكان الامر حلقا بشرط كقولنا تعذر ان تخرج حيا فاطمة او خصوصا بوصف كقولنا
 السارق والساير فافطمة اي تكرر بغير الشرط والوصف فان لم يكرر بغير
 بلانته فاقطع بغير تكرر الشرط وعندها لم يلحق بشرط وهو لا يخصوص بل بوصف محج
 سوامي اذ لا يدل على التكرار ولا يعمد اليه ليقع على اقل جنسه وحمل كل استثناء من قوله
 ولا يملكه كائن قال لا يقول بالمال يحمل الامر التكرار عند فكيف يصح عنده تبيينه لثلاث
 في قوله طلق نفسك فيقول ان الامر يقع على اقل جنسه وهو الفراق وبقية وحمل
 على الجنس هو الفراق على اى الطلاقات الثلاث لا كمن حيث انه عدول من حيث
 ان فردا لا كمن حيث انه عدول بل من حيث انه تنوي والايه اشار بقوله محج انا قال
 لما طلق نفسك دقع على الواحد الا ان ينوي بالثلاث لان الواحد هو حقيقة تيقن
 والثلاث فرد محمل ولا تعل بينه اثنتين الا ان تكون المرأة اثنى اى لاصح بنية
 اثنتين في قوله طلق نفسك لا عد محض ليس بغير حقيقة وحمل ليس عدولا
 لفظ ولا محتملا الا ان كانت تلك المرأة اثنى لان اثنتين في حتما كالثلاث في قوله
 فهو واحد محمل كالثلاث في حتما فاما اذا قال طلق نفسك اثنتين فح انما يقع فثان

لا نشأنا نزل الامر محج قال ارفع عين جاليس العلمنا يا رسول الله ام لا فنهض
 الكرام مع ايجكان من بطل اللسان ثم لما علم ان فيه حرجا عظيما جعل عليه اسما ثوبا
 اشافى حياءه اشلى ان محله التكرار لان انضرب مختص من كل باب منك ضربا مبرورا
 والناكدة في الاثبات مختص لكنها تحمل العموم فحمل عليه بقرينة تفقير بها والفرق بين التوب
 والمحمل ان الوجوب ثبت بلانته وانما ثبت بانته ودللتنا سياتي سواها كجاء حقا
 بشرط او خصوصا بوصف ولم يكن رد على بعض اصحابنا اشافى فانه رد به وباللغة
 افكان الامر حلقا بشرط كقولنا تعذر ان تخرج حيا فاطمة او خصوصا بوصف كقولنا
 السارق والساير فافطمة اي تكرر بغير الشرط والوصف فان لم يكرر بغير
 بلانته فاقطع بغير تكرر الشرط وعندها لم يلحق بشرط وهو لا يخصوص بل بوصف محج
 سوامي اذ لا يدل على التكرار ولا يعمد اليه ليقع على اقل جنسه وحمل كل استثناء من قوله
 ولا يملكه كائن قال لا يقول بالمال يحمل الامر التكرار عند فكيف يصح عنده تبيينه لثلاث
 في قوله طلق نفسك فيقول ان الامر يقع على اقل جنسه وهو الفراق وبقية وحمل
 على الجنس هو الفراق على اى الطلاقات الثلاث لا كمن حيث انه عدول من حيث
 ان فردا لا كمن حيث انه عدول بل من حيث انه تنوي والايه اشار بقوله محج انا قال
 لما طلق نفسك دقع على الواحد الا ان ينوي بالثلاث لان الواحد هو حقيقة تيقن
 والثلاث فرد محمل ولا تعل بينه اثنتين الا ان تكون المرأة اثنى اى لاصح بنية
 اثنتين في قوله طلق نفسك لا عد محض ليس بغير حقيقة وحمل ليس عدولا
 لفظ ولا محتملا الا ان كانت تلك المرأة اثنى لان اثنتين في حتما كالثلاث في قوله
 فهو واحد محمل كالثلاث في حتما فاما اذا قال طلق نفسك اثنتين فح انما يقع فثان

لا نشأنا نزل الامر محج قال ارفع عين جاليس العلمنا يا رسول الله ام لا فنهض
 الكرام مع ايجكان من بطل اللسان ثم لما علم ان فيه حرجا عظيما جعل عليه اسما ثوبا
 اشافى حياءه اشلى ان محله التكرار لان انضرب مختص من كل باب منك ضربا مبرورا
 والناكدة في الاثبات مختص لكنها تحمل العموم فحمل عليه بقرينة تفقير بها والفرق بين التوب
 والمحمل ان الوجوب ثبت بلانته وانما ثبت بانته ودللتنا سياتي سواها كجاء حقا
 بشرط او خصوصا بوصف ولم يكن رد على بعض اصحابنا اشافى فانه رد به وباللغة
 افكان الامر حلقا بشرط كقولنا تعذر ان تخرج حيا فاطمة او خصوصا بوصف كقولنا
 السارق والساير فافطمة اي تكرر بغير الشرط والوصف فان لم يكرر بغير
 بلانته فاقطع بغير تكرر الشرط وعندها لم يلحق بشرط وهو لا يخصوص بل بوصف محج
 سوامي اذ لا يدل على التكرار ولا يعمد اليه ليقع على اقل جنسه وحمل كل استثناء من قوله
 ولا يملكه كائن قال لا يقول بالمال يحمل الامر التكرار عند فكيف يصح عنده تبيينه لثلاث
 في قوله طلق نفسك فيقول ان الامر يقع على اقل جنسه وهو الفراق وبقية وحمل
 على الجنس هو الفراق على اى الطلاقات الثلاث لا كمن حيث انه عدول من حيث
 ان فردا لا كمن حيث انه عدول بل من حيث انه تنوي والايه اشار بقوله محج انا قال
 لما طلق نفسك دقع على الواحد الا ان ينوي بالثلاث لان الواحد هو حقيقة تيقن
 والثلاث فرد محمل ولا تعل بينه اثنتين الا ان تكون المرأة اثنى اى لاصح بنية
 اثنتين في قوله طلق نفسك لا عد محض ليس بغير حقيقة وحمل ليس عدولا
 لفظ ولا محتملا الا ان كانت تلك المرأة اثنى لان اثنتين في حتما كالثلاث في قوله
 فهو واحد محمل كالثلاث في حتما فاما اذا قال طلق نفسك اثنتين فح انما يقع فثان

بنحو

انما لا يفسد الاثر ان كان له في كل واحد من هذه

محج انا قال طلق نفسك

عن بران التكرار وصدق شرعي في تقسيمه وجوب فقال وجوب المأمور فان اداءه وجوب محقق
الواجب بالالتزام بان ثبت بالامره والواجب ان كان وجوب اداءه وجوب فاعلم ان
تسليمه محقق وجوب بالالتزام وانما من عدمه الى الوجوه في الوقت ليس من وجوبه من تسليم
والا فاعلم ان اعرض لتسليمها وقد ذكر في اصول فخر الاسلام وغيره تسليم النفس الوجوب بان
فان فرض على من نفس الوجوب لا يكون بالامره بل بالوقت حيث بان ذلك بالشرع لا بالتسليم لا بوجوب
ولذلك اقبل المصنف نفس الوجوب بقوله من الوجوب يعلم ان نفس الوجوب وهذه كما يصرح بانها في الوقت
فانها على ما جازي زيادة قولنا وقتها كما اذا بعض كذا الى قولنا في تسخير لان قوله بالامريل على
ان الامر هو المستحق وقضا وهو تسليم مثل الواجب عطف على قولنا اداءه وجوبه بقضا وهو
تسليمه مثل الواجب بالامر لا بما في تسليمه ذلك الواجب الذي وجب في غير ذلك الوقت وكان
يشترط ان يقيد بقوله من وجوبه يخرج اذا ظهر انهم قضا من غير تسليمه ليس من عدمه بل
كلما جازي تعالى والقضا انا ما يعرفه بغير الذي كان محال في القضا بالذي كان عليه انما
لم يقيد به بشيء وهو كونه لولا اطلاقه بالالتزام واما انما غفلنا عن القضا اذا لم يشرع في وجوب
فغفلنا عما جازي وكذا في وجوبه من ليس بواجب فيمنى ان يراى بقوله من الواجب الثالث
يعلم انما في الاصل وفيه وجه آخر يستعمل له ما كان الاخر مما راجح في قوله اداءه وجوبه بقضا
وبالعكس راي يستعمل كل من الاداء والقضا وما كان الاخر لطريق المجازي حتى يجوز
الاداء في القضا وبان يقول نويت ان اقضي ظهر اليوم ويجوز القضا فيمته الاداء
بان يقول نويت ان اؤدي ظهر الايام حتى يستعمل القضا في الاما وكذا في قوله تعالى قلنا
فصنعت اصوله فافترق في الارض ابي اذا ديت صلوة كجمعة لان الجمعة لا تقضي واما
ذهب فخر الاسلام الى ان القضا عام يستعمل في الاداء والقضا جميعا لانه عبارة عن

بحث الامر

الامر هو المستحق وقضا وهو تسليم مثل الواجب عطف على قولنا اداءه وجوبه بقضا وهو تسليمه مثل الواجب بالامر لا بما في تسليمه ذلك الواجب الذي وجب في غير ذلك الوقت وكان يشترط ان يقيد بقوله من وجوبه يخرج اذا ظهر انهم قضا من غير تسليمه ليس من عدمه بل كلما جازي تعالى والقضا انا ما يعرفه بغير الذي كان محال في القضا بالذي كان عليه انما لم يقيد به بشيء وهو كونه لولا اطلاقه بالالتزام واما انما غفلنا عن القضا اذا لم يشرع في وجوب فغفلنا عما جازي وكذا في وجوبه من ليس بواجب فيمنى ان يراى بقوله من الواجب الثالث يعلم انما في الاصل وفيه وجه آخر يستعمل له ما كان الاخر مما راجح في قوله اداءه وجوبه بقضا وبالعكس راي يستعمل كل من الاداء والقضا وما كان الاخر لطريق المجازي حتى يجوز الاداء في القضا وبان يقول نويت ان اقضي ظهر اليوم ويجوز القضا فيمته الاداء بان يقول نويت ان اؤدي ظهر الايام حتى يستعمل القضا في الاما وكذا في قوله تعالى قلنا فصنعت اصوله فافترق في الارض ابي اذا ديت صلوة كجمعة لان الجمعة لا تقضي واما ذهب فخر الاسلام الى ان القضا عام يستعمل في الاداء والقضا جميعا لانه عبارة عن

الامر هو المستحق وقضا وهو تسليم مثل الواجب عطف على قولنا اداءه وجوبه بقضا وهو تسليمه مثل الواجب بالامر لا بما في تسليمه ذلك الواجب الذي وجب في غير ذلك الوقت وكان يشترط ان يقيد بقوله من وجوبه يخرج اذا ظهر انهم قضا من غير تسليمه ليس من عدمه بل كلما جازي تعالى والقضا انا ما يعرفه بغير الذي كان محال في القضا بالذي كان عليه انما لم يقيد به بشيء وهو كونه لولا اطلاقه بالالتزام واما انما غفلنا عن القضا اذا لم يشرع في وجوب فغفلنا عما جازي وكذا في وجوبه من ليس بواجب فيمنى ان يراى بقوله من الواجب الثالث يعلم انما في الاصل وفيه وجه آخر يستعمل له ما كان الاخر مما راجح في قوله اداءه وجوبه بقضا وبالعكس راي يستعمل كل من الاداء والقضا وما كان الاخر لطريق المجازي حتى يجوز الاداء في القضا وبان يقول نويت ان اقضي ظهر اليوم ويجوز القضا فيمته الاداء بان يقول نويت ان اؤدي ظهر الايام حتى يستعمل القضا في الاما وكذا في قوله تعالى قلنا فصنعت اصوله فافترق في الارض ابي اذا ديت صلوة كجمعة لان الجمعة لا تقضي واما ذهب فخر الاسلام الى ان القضا عام يستعمل في الاداء والقضا جميعا لانه عبارة عن

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible]

وكم كفوفه في الجحيم إلى الرضوان الثاني من موعدهم لا يوقت عليه سبب سوى فيه الجحيم والملكات ثم
أولهم يصيبه المقصود وجاء الرضوان الثاني لم ينقل حكم الله تعالى إلى هذا الرضوان الثاني
وإنما قال في تمام ولم يتكف لأنه إذا لم يصح عرض منع من الصبر في غيره إلا أن كان كونه قضاء
رضوان البتة ثم شرع للمعنى بيان تقسيم الأداد والقضاء إلى النوعين فقال الأداد والفواكه كال
وقاصو ما هو شبه بالقضاء وفي هذا التعليل سماعه لأن الأقسام لا تعادل فيها بينا فتبين أن
يقول الأداد والفواكه ما هو من جوهران كالأقسام وما هو شبه بالقضاء وهو الأداد من الأقسام
ما لا يكون فيه شبه بالقضاء وهو من الجوهران حيث تميز الوقت ولا حيث التزم فيه شيء من
بالقضاء ما فيه شبه به حيث التزمه ونحوه كالأكل في كل يوم على الوجه الذي شرع عليه بالقضاء وهو
خلافه فالصلوة كما قد مثال الأداد والأكل على حسب ما شرع فان أصله ما شرحت بالأقسام لأن
يجزى على السلام على الرسول عليه السلام بالجماعة في يومين والصلوة منفردة مثال الأداد والقضاء
فإنما خلاف ما شرع عليه وإنما لم يقطع وجوب الجمعة في الجمعة من المنفردة من الأقسام بعد فرغ
الأقسام حتى لا يتغير فرضه من حيث الأقسام مثال الأداد والشبهة بالقضاء فان الأقسام هو الذي التزم
الأقسام من أول التحريم ثم قلته بالحدوث فتوضأ وأتم بقية الصلوة بعد فرغ الأقسام فان
هذا الأقسام من حيث بقا الوقت وشبهه بالقضاء من حيث أنه لم يؤكلم التزم وإنما كان
معنى الأقسام من حيث الأول معنى القضاء من حيث التزم قبل الأقسام ما هو بالقضاء وهو كمال
قضاء فيها بالأداد وقدره كونه أو ظاهره وإنما لم تميز بينهما وقدره كونه وشبههما بالقضاء هي أن
لا يتغير فرضه من حيث الأقسام فإن كان هذا الأقسام مسافرا فتدبر بسا فرغم حدثه في كل عصر
فتدبره ونوى الأقسام في موضعها فرما حتى فرغ الأقسام ولم يكمل شرع في تمام الصلوة فلا يملك
ربما لم يصلي كعتين كما إذا كان قضاء بعضا لا يتغير فرضه من حيث الأقسام فلا يملكها فان لم يصلي

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible][illegible]

بمسافر و لم يقسم ثم اؤتمن المالك بعد ذلك ثم انشأ و كان مثل ما تلى ابي حنيفة في حق
غيره من ارباعا بينية الفاضلة ثم انشأ المالك في ذلك كما تجرى في حقوق الله تعالى
تجوز في حقوق العباد ايضا فقال فيمن اراد ان يوصي بى من ارباع الاموال و من
الذي خص به على الوصف الذي خص به الى المالك بدون ان يكون له نصيب مثله بالبخاينة
او بالدين و بدون ان يكون ناقضا بقصان حى فهذا نظير الاداء الكامل لانه اذا على الوصف
الذي خص به غير غير و مثله من البيع الى المشتري يتكسر بدل العرف و المسلم اليه
على الوصف الذي وقع عليه العقد و ردده مشغولا بالبخاينة نظير الاداء القاصر على رد الشئ
المخصوص على كونه مشغولا بالبخاينة او بالدين بان خص به عينا فانما تم عقد الدين او البخاينة
في يد الغاصب فانه تسليم البيع حال كونه مشغولا بالبخاينة او بالدين او بالمرض في ذلك ان
المالك المخصوص بالبيع في يد المالك المشتري بائنه و ردت منه الغاصب المالك كونه
لو رد دفعه المالك الى يده بخاينة او في الدين بوج المالك على الغاصب بالقيمة و تم
على البطلان ثم انشأ في هذا و عليه بعد انشأ و نظير الاداء الشبهة بالقضاء الى المالك
على النقيض في ذلك امر انه ثم سلمه اليها بعد انشأ و هو اذا من حيث انه سلم من اهل البيت
على العقد و شبهه بالقضاء من حيث ان تبطل المالك لعجب تبطل العين مكانا فان اجد
ملكه المالك كان خصا او تم انشأ الزوج كان خصا او لم يملكه المالك كان خصا او لم يملكه
في هذا باب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل على امرأة ثوباء فقدمت الخمر و قال
يغني عن الخمر فقال عليه السلام لا تتخذين من الخمر هبات يا رسول الله اني محم
تصدق على فقال عليه السلام كذب صدقة و لا بد مني اني اذا اخذته من المالك كان صدقة
عليك اذا اعطيت اياها تصير و ردتنا فسلم ان تبطل المالك بوج تبطل العين و على

[illegible][illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible][illegible][illegible]

فقد علم سكين على ان يكون كونه لا مقدرة اي لا يطيعونه او يكون الفرق في السلب اي سلب
و طاعة ليس على الشيخ الغالي فانما افادت على ظاهر ما في نسخة على اقبل ان في هذا الكلام
كان لا يطلع غير اثنين ان يصوم ويصوم ان يفتي في نسخ بدعت على اخر في انفسه لا ي
وقضا وكبيرات العبد في الركوع وهذا نظير القضاء الذي يشبه بالاذا ان في ان لا ي
في صلوة العبد في الركوع وفاتت هذا التكليفات لا يطيعه في الركوع وحده فان من مخرج
لان الركوع في ركعتين في الركوع فاجتهد في حاله على حسب ما كان في العبد في التكليفات وحدها
على الركعتين في الركوع فكلما جازنه فليترك احد ما لا تقوم وهذا ايضا من حيث ان لا ي
القيام قبل الركوع وقد فاتت لك في شبه بالاذا لان الركوع في شبه القيام القيام النصف
الا سفل على حاد وان من ادرك الايام في الركوع فقله لركوع جميع اجزاء القيام
باعتباره التقدير فالاصطلاح ان يوتي بهما في وضع على يوسف في النسخ في الركعتين
في الركوع لانه قد فاتت محله كما لا انقضى القراءة والقنوت فيه وجوب الغنية في الصلوة
فلا احتيا وجواب حال عدم تقرره ان الغنية في النقص الشيخ الغالي لما كانت ثابتة
غير متحول في ان نقصه على ولم تقيدوا عليه من ثباته على صلوة مع انكم قلتم انه اذا
وعلى صلوة واحد في بالغي يجب على الوارث ان يفتي بوضو كل صلوة العبد في كل
صوم على الاصح في جانب بان وجوب الغنية في قضا الصلوة لا يصح ولا القياس في ذلك
لان نفس الصوم كمثل ان يكون مخصوصا بالصوم فمثل ان يكون مطلقا على ما تروى
في الصلوة على وجه الصلوة نظير الصوم على وجهه في الشان والوقت فاما بالغنية
جانب الصلوة فان كفت عنها عندنا تعالى بها والا فلا شرابا لصحة ولما قال محمد بن
الزيات في حيز ان شاء الله تعالى ولما قال القياس لا تعلق بالثبوت قط كما اذا قطوع

في الركوع في الركعتين في الركوع فكلما جازنه فليترك احد ما لا تقوم وهذا ايضا من حيث ان لا ي
القيام قبل الركوع وقد فاتت لك في شبه بالاذا لان الركوع في شبه القيام القيام النصف
الا سفل على حاد وان من ادرك الايام في الركوع فقله لركوع جميع اجزاء القيام
باعتباره التقدير فالاصطلاح ان يوتي بهما في وضع على يوسف في النسخ في الركعتين
في الركوع لانه قد فاتت محله كما لا انقضى القراءة والقنوت فيه وجوب الغنية في الصلوة
فلا احتيا وجواب حال عدم تقرره ان الغنية في النقص الشيخ الغالي لما كانت ثابتة
غير متحول في ان نقصه على ولم تقيدوا عليه من ثباته على صلوة مع انكم قلتم انه اذا
وعلى صلوة واحد في بالغي يجب على الوارث ان يفتي بوضو كل صلوة العبد في كل
صوم على الاصح في جانب بان وجوب الغنية في قضا الصلوة لا يصح ولا القياس في ذلك
لان نفس الصوم كمثل ان يكون مخصوصا بالصوم فمثل ان يكون مطلقا على ما تروى
في الصلوة على وجه الصلوة نظير الصوم على وجهه في الشان والوقت فاما بالغنية
جانب الصلوة فان كفت عنها عندنا تعالى بها والا فلا شرابا لصحة ولما قال محمد بن
الزيات في حيز ان شاء الله تعالى ولما قال القياس لا تعلق بالثبوت قط كما اذا قطوع

في الركوع في الركعتين في الركوع فكلما جازنه فليترك احد ما لا تقوم وهذا ايضا من حيث ان لا ي
القيام قبل الركوع وقد فاتت لك في شبه بالاذا لان الركوع في شبه القيام القيام النصف
الا سفل على حاد وان من ادرك الايام في الركوع فقله لركوع جميع اجزاء القيام
باعتباره التقدير فالاصطلاح ان يوتي بهما في وضع على يوسف في النسخ في الركعتين
في الركوع لانه قد فاتت محله كما لا انقضى القراءة والقنوت فيه وجوب الغنية في الصلوة
فلا احتيا وجواب حال عدم تقرره ان الغنية في النقص الشيخ الغالي لما كانت ثابتة
غير متحول في ان نقصه على ولم تقيدوا عليه من ثباته على صلوة مع انكم قلتم انه اذا
وعلى صلوة واحد في بالغي يجب على الوارث ان يفتي بوضو كل صلوة العبد في كل
صوم على الاصح في جانب بان وجوب الغنية في قضا الصلوة لا يصح ولا القياس في ذلك
لان نفس الصوم كمثل ان يكون مخصوصا بالصوم فمثل ان يكون مطلقا على ما تروى
في الصلوة على وجه الصلوة نظير الصوم على وجهه في الشان والوقت فاما بالغنية
جانب الصلوة فان كفت عنها عندنا تعالى بها والا فلا شرابا لصحة ولما قال محمد بن
الزيات في حيز ان شاء الله تعالى ولما قال القياس لا تعلق بالثبوت قط كما اذا قطوع

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

قلم خود را
 نه روی من
 در این باب
 من حق ندارم
 از این باب
 قلم خود را
 نه روی من
 در این باب
 من حق ندارم
 از این باب

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

لا يعين على بعض موجباتها كمالا أو خفيا عن كبره عن تمام القيصير المولى للباطل على ما يجب
 انقطع دخل في موجباتها القيل إذا انقضى إليه لم يبق لها فائدة المسألة على تملية وجهه والذكر في المثلث
 والوجه من ذلك أنه لا يخرج ما كان يكون انقطع والقسم عمن وخطأين والاضلال على عداوات في خطأ
 بالأسكن في أربعة على كل تقدير منها ما كان تخلف من جهة الخطأ وان كان الثاني اجدا في وجهها
 اتفاقا لا يتقدم من مواكها ما عمن وخطأين وكان احداهما خطأ والآخر خطأ وان كان مثل الخطأ
 فان كان احداهما خطأ والآخر خطأ لا يتقدمان اتفاقا وان كانا خطأين يتقدمان اتفاقا
 وان كانا عمن فهو المسألة بخلافه للذكورة في المثلث يتقدمان عند تمام الخطأ وهو لا يرد
 عن شخص من صفات شخص معين فالكل لا في طول أو عرض في موضع ولا يعين المثلث في القيمة
 انقطع الاشكال اليوم بخصوصه فتدبر ثان إلى حقيقة على قولهم هو السابق على ما يخصه
 من آخر شيئا ثم انقطع المثلث انصر عن أيدي الناس فلا جرم تجب قيمة فقال أبو عبيدة لا يعين
 في المثلث القيمة السابقة يوم بخصوصه لأنه لا يقع بخصوصه بل ان يتقدم على المثلث العصورى وهو
 مقدم على المثلث المعنوى فافادته بخصوصه في ما كان باخرا للمالك الضمان فيقدر الضمان
 بقيمة يوم بخصوصه وعند أبي يوسف فتعبر بقيمة يوم الغصب لأنه لما انقطع المثلث اتحقق الاشكال
 في وقت القيمة وفيما تجب قيمة يوم الغصب بالاتفاق قلنا الأصل أنه كان ردوا لهما فاجمع
 بهما ذلك تجب قيمة ذلك اليوم وفيهما الأصل اليومين اذا جع منها يجب رد المثل فاذ غب
 عن المثل فظهر ان القاضي تجب عليه قيمة ذلك اليوم ومنه جرم تجب عليه قيمة يوم الانقضاء
 لأن العجز عن العمل بالماضي حتى في هذا اليوم قلنا نعم ولكن يظهر ذلك العجز وقت بخصوصه ثم لما
 فشأت من هذا فقد روي عن ابن الضمان لا يجب للبعث دعوها والمائة سواء كانت كاملة
 أو قاصرة صورة أو حتى فزع عليها المثلثت مسائل على طريق ذم بخلافه لا تافى وان

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

باسم من عند المتكبر العاقل محمد طاهر

طہ و زہد کاوت لخصتوں کا منظم انداز کی سے مجموعہ اس اہم موضوع پر

[illegible]

فما اذا ما حسن العمل اداء الصلوة والصلاة حال الايتادى بفرض مثل الوضوء بل لا بد لمن فعل
ان يتقصد التوجه بالصلاة فاذ اذنى في هذا الوضوء كان متبعا وقربة مقصودة بكتاب مجلس
او نحو ذلك مثال لما هو به الذي يتاوى للغير اذ ان كان في نفسه تعجب مما به من تعجب
بل اذ انما ما حسن العمل اعطاه الله ولا يعجز عن فعل الجهاد ولا افضل آخر يومه
وذلك ما قامته الله وفي نفسها تعذير في انما حسن العمل الناس من المعاصي والاسرار
يعجز عن الجهاد ما قامته الله ولا افضل آخر يومه وذلك صلوة الجهاد في نفسها بقدر
العبادة والاستقام واما تحت الاجل فبما حق المسلم وهو يحصل بجهاد وعبادة الجهاد لا قبل
يحبها فانه لا يوسا طه في كفر الكافر واداء السلام اليه وبتك حرمته المناهى كلها
بفضل العباد واختياره ثم غلبنا فخرت الوسا طه بها وحتت داخله في نفس لغيره وكان
بوسا طه الاكوة والصوم والرجح حتى غفر الغيرة وعبادة انفسه غفر المكان فانه ما يحصل
خلق الله تعالى ولا اعتبار فيها لعباد الله واما جعلت من الحق ما حسن العمل مثال
والقدرة مثال بشر الذي حسن العمل ما هو به لا الا ما هو به وان قدرت اضعاف
وشرط القدرة كان مثالا لما هو به بالشرط ما وان جعلت غير ما يكون حسنا راجعا
الى الغير كما كان غير الايتادى بويتاى راجعا اليه كما ان لم يشترط الكلام وتكون القدرة
مثلا لا يشترط الكف كمن يكون بشرط بمعنى بشرط يكون الحق او يكون الغير كالقدرة
حسنة كمن في بشرطها فان قلب المقصود وانما حسن العمل وبما يكونه في المقام من عمل
ثم جعل القدرة بغير تركين بها المبدأ من اداء الزم الا لا الى ان هذه القدرة ليست قدر
حقية كمن بها العمل وتكون حلة لا تخلف فان ذلك ليس في التكليف لانه لا يكون
سابقا على العمل حتى يكلف لغيره لافعل بل المراد بها هتاي القدرة التي بمعنى سلة

بحث الامر

فما اذا ما حسن العمل اداء الصلوة والصلاة حال الايتادى بفرض مثل الوضوء بل لا بد لمن فعل
ان يتقصد التوجه بالصلاة فاذ اذنى في هذا الوضوء كان متبعا وقربة مقصودة بكتاب مجلس
او نحو ذلك مثال لما هو به الذي يتاوى للغير اذ ان كان في نفسه تعجب مما به من تعجب
بل اذ انما ما حسن العمل اعطاه الله ولا يعجز عن فعل الجهاد ولا افضل آخر يومه
وذلك ما قامته الله وفي نفسها تعذير في انما حسن العمل الناس من المعاصي والاسرار
يعجز عن الجهاد ما قامته الله ولا افضل آخر يومه وذلك صلوة الجهاد في نفسها بقدر
العبادة والاستقام واما تحت الاجل فبما حق المسلم وهو يحصل بجهاد وعبادة الجهاد لا قبل
يحبها فانه لا يوسا طه في كفر الكافر واداء السلام اليه وبتك حرمته المناهى كلها
بفضل العباد واختياره ثم غلبنا فخرت الوسا طه بها وحتت داخله في نفس لغيره وكان
بوسا طه الاكوة والصوم والرجح حتى غفر الغيرة وعبادة انفسه غفر المكان فانه ما يحصل
خلق الله تعالى ولا اعتبار فيها لعباد الله واما جعلت من الحق ما حسن العمل مثال
والقدرة مثال بشر الذي حسن العمل ما هو به لا الا ما هو به وان قدرت اضعاف
وشرط القدرة كان مثالا لما هو به بالشرط ما وان جعلت غير ما يكون حسنا راجعا
الى الغير كما كان غير الايتادى بويتاى راجعا اليه كما ان لم يشترط الكلام وتكون القدرة
مثلا لا يشترط الكف كمن يكون بشرط بمعنى بشرط يكون الحق او يكون الغير كالقدرة
حسنة كمن في بشرطها فان قلب المقصود وانما حسن العمل وبما يكونه في المقام من عمل
ثم جعل القدرة بغير تركين بها المبدأ من اداء الزم الا لا الى ان هذه القدرة ليست قدر
حقية كمن بها العمل وتكون حلة لا تخلف فان ذلك ليس في التكليف لانه لا يكون
سابقا على العمل حتى يكلف لغيره لافعل بل المراد بها هتاي القدرة التي بمعنى سلة

فما اذا ما حسن العمل اداء الصلوة والصلاة حال الايتادى بفرض مثل الوضوء بل لا بد لمن فعل
ان يتقصد التوجه بالصلاة فاذ اذنى في هذا الوضوء كان متبعا وقربة مقصودة بكتاب مجلس
او نحو ذلك مثال لما هو به الذي يتاوى للغير اذ ان كان في نفسه تعجب مما به من تعجب
بل اذ انما ما حسن العمل اعطاه الله ولا يعجز عن فعل الجهاد ولا افضل آخر يومه
وذلك ما قامته الله وفي نفسها تعذير في انما حسن العمل الناس من المعاصي والاسرار
يعجز عن الجهاد ما قامته الله ولا افضل آخر يومه وذلك صلوة الجهاد في نفسها بقدر
العبادة والاستقام واما تحت الاجل فبما حق المسلم وهو يحصل بجهاد وعبادة الجهاد لا قبل
يحبها فانه لا يوسا طه في كفر الكافر واداء السلام اليه وبتك حرمته المناهى كلها
بفضل العباد واختياره ثم غلبنا فخرت الوسا طه بها وحتت داخله في نفس لغيره وكان
بوسا طه الاكوة والصوم والرجح حتى غفر الغيرة وعبادة انفسه غفر المكان فانه ما يحصل
خلق الله تعالى ولا اعتبار فيها لعباد الله واما جعلت من الحق ما حسن العمل مثال
والقدرة مثال بشر الذي حسن العمل ما هو به لا الا ما هو به وان قدرت اضعاف
وشرط القدرة كان مثالا لما هو به بالشرط ما وان جعلت غير ما يكون حسنا راجعا
الى الغير كما كان غير الايتادى بويتاى راجعا اليه كما ان لم يشترط الكلام وتكون القدرة
مثلا لا يشترط الكف كمن يكون بشرط بمعنى بشرط يكون الحق او يكون الغير كالقدرة
حسنة كمن في بشرطها فان قلب المقصود وانما حسن العمل وبما يكونه في المقام من عمل
ثم جعل القدرة بغير تركين بها المبدأ من اداء الزم الا لا الى ان هذه القدرة ليست قدر
حقية كمن بها العمل وتكون حلة لا تخلف فان ذلك ليس في التكليف لانه لا يكون
سابقا على العمل حتى يكلف لغيره لافعل بل المراد بها هتاي القدرة التي بمعنى سلة

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

الاسباب الاالات وصحة الجوارح فانما تقدم على الفصل صحة التكليف لانما يتبعه على ذلك
فقدرة الموصى على جردان الماء والافا ليم وقدرة توجبة الغلبة من عدم الخوف وجوده
والانجزة القعدة او اتحرى وقدرة القيام من الصحة والافا ليم او اليا وقدرة الزكوة
بين كمال المضاب والافو معقد وقدرة الصوم من الصحة والافا ليم والافا ليم
وقدرة راجح من جردان الزاد والاراحة وصحة الاعضاء ومن الطريق والافو ليم وعلى
هذا القياس ثم قسم هذه القدرة الى اطلاق والكل فقال واهي نوعان اطلاق اي القدرة
ليكن بها العبد واهي بمعنى صلاحاته الاالات والاسباب نوعان احدهما مطلق اي غير مقيدة
بالسر والسو ليم كما في القسم الاتي وهو ما لا يمكن به الما مور من اذ لا يلزم وجود شرط في الله
كل امرئ اطلاق اولي ما يمكن به العبد وهذا القدر من لكن شرط في اذ لا يلزم وجود شرط في الله
وهو قد راسع في اربع ركعات من الظهر فان اتى بهذا القدر في ركعة وهو الذي لا يسهل
مطلقا وكان ينبغي ان يقول مطلق بقية اكمال بقا صرا بزيادة وانقطاع اذ في اخره بين
المقسم والقسم لان المقسم هو ما يمكن به العبد والقسم هو ما لا يمكن به العبد على خلاف ما يتبين
انه يلزم انقسام الشيء الى نفسه والى غيره وانما يقبها باوكل امرئ ان قضاء الاثار في هذه
القدرة مطلقا كل اذا كان المطلوب لفعول ما اذا كان المطلوب السؤال الاثم فلا يشترط في ذلك
فان من عليه الف صلوة يقع له في النفس الاخيرة ان هذه الصلوة واجبة عليه في غيره فظهر
حق وجوبها له باو القدية الاثم والشرط واهي لا يمتنع في الشوا فباين هذه القدرة الكلية
الادنى كونه تسليم الوجود ولا تحقق الوجود اي لا يلزم ان يكون الوقت الذي يسبح اربع ركعات
مستحقا في الحال بل يكفي وجوده فان تحقق هذا الموضع في الخارج بان يتبدل الوقت من حالته في
جدا لا تظهر ثمرته في قضاء حتى اذ لم يصلي المسلم الا في اوطار طهرت بها النفس اتمز الوقت في صلوة

قال في هذا القول ان الله تعالى قد افاض على الخلق من نعمه ما لا يحصى
فمن نعمه ان جعل في الارض ما لا يحصى من الثمرات والنباتات والحيوان والانس
وكل ذلك من اجل ان يربوا فيه ويأخذوا من ثمره مما يشاءون
وقال في قوله تعالى ومن نعمه ان جعل في الارض ما لا يحصى من الثمرات والنباتات والحيوان والانس
وكل ذلك من اجل ان يربوا فيه ويأخذوا من ثمره مما يشاءون

الاستعداد في آخر الوقت بوقت الشمس كذا بعد الوقت الذي لا شيء الاستعداد والتمهيد
 فادعيت هذه الموجبات في هذا الوقت لزمنة الصلوة لاحتال امتداد وقت الشمس
 فان امتد في الواقع يؤيد فيه ولا يقضي بانه الوقت لم يكن مطلقا لحدوثه كما كان
 سليمان عليه السلام حيث عرضت عليه البعثات ان يات بها وكذا كانت الشمس ب
 خضرب موقعا واعدا فاما وقت الشمس حتى صلي الصلوة فخر الان كان في مكان
 اخر ان وقت كان في موضع على السلام حتى وقع القيس في نخل فخل عليه سبت وقد كان انبعا
 عليه السلام حين فأتى صلوة العصر من مكانا ذكر في كتاب السير فيها خلافا في ما ذكره
 فيه ثم قال الاول والاصل من ان اكثر الناس يحكون ان زاده واصل لان في اعتبار ذلك
 حرجا عظيما ولو اعتمد ذلك لظهر ثمرته في وجوب القضاء لان الحج لا يقضى وانما نظري
 حق الاثم والايضا لو ذلك غير معقول وكامل وهو القدره المتيقرة لاداء عطف على غيره
 مطلق وقد ابراهيم الثاني في بعضه في حديثه ولا يجرى لاداء يسير اسلما على المكلف
 لا يعني انه كان قبل ذلك تيسر ثم يسره الله بعد ذلك بل يعني انه وجب من الابتداء
 بطريق اليسر والسهولة كما في بعضه في قوله في الكفاية في وجوب قضاء ما كان سببا
 ثم يتيقده في القدره بشرط في اكثر العبادات لا في دين البدنية ودوام القدره
 شرط ودوام الوجوب اى مادامت هذه القدره باقية حتى يوجبها فانما تنفي القدره انفي
 الوجوب لان الواجب كان ثابتا باليسر فان بقي بدون القدره قبل اليسر الى ابراهيم
 الحنفى حتى قبل الزكوة والشرع واخرج بطلان المال فغيره على قوله ودوام هذه القدره في
 ان الزكوة كانت واجبة بالقدره اليسره لان الحكم فيه ثبت بملك المال فاذا شرط
 انصاب لم يحل تعلم ان فيه قدره يسره فاذا املك انصاب ثبت تمامه يحل تحققت الزكوة

بحث الامر

الاستعداد في آخر الوقت بوقت الشمس كذا بعد الوقت الذي لا شيء الاستعداد والتمهيد
 فادعيت هذه الموجبات في هذا الوقت لزمنة الصلوة لاحتال امتداد وقت الشمس
 فان امتد في الواقع يؤيد فيه ولا يقضي بانه الوقت لم يكن مطلقا لحدوثه كما كان
 سليمان عليه السلام حيث عرضت عليه البعثات ان يات بها وكذا كانت الشمس ب
 خضرب موقعا واعدا فاما وقت الشمس حتى صلي الصلوة فخر الان كان في مكان
 اخر ان وقت كان في موضع على السلام حتى وقع القيس في نخل فخل عليه سبت وقد كان انبعا
 عليه السلام حين فأتى صلوة العصر من مكانا ذكر في كتاب السير فيها خلافا في ما ذكره
 فيه ثم قال الاول والاصل من ان اكثر الناس يحكون ان زاده واصل لان في اعتبار ذلك
 حرجا عظيما ولو اعتمد ذلك لظهر ثمرته في وجوب القضاء لان الحج لا يقضى وانما نظري
 حق الاثم والايضا لو ذلك غير معقول وكامل وهو القدره المتيقرة لاداء عطف على غيره
 مطلق وقد ابراهيم الثاني في بعضه في حديثه ولا يجرى لاداء يسير اسلما على المكلف
 لا يعني انه كان قبل ذلك تيسر ثم يسره الله بعد ذلك بل يعني انه وجب من الابتداء
 بطريق اليسر والسهولة كما في بعضه في قوله في الكفاية في وجوب قضاء ما كان سببا
 ثم يتيقده في القدره بشرط في اكثر العبادات لا في دين البدنية ودوام القدره
 شرط ودوام الوجوب اى مادامت هذه القدره باقية حتى يوجبها فانما تنفي القدره انفي
 الوجوب لان الواجب كان ثابتا باليسر فان بقي بدون القدره قبل اليسر الى ابراهيم
 الحنفى حتى قبل الزكوة والشرع واخرج بطلان المال فغيره على قوله ودوام هذه القدره في
 ان الزكوة كانت واجبة بالقدره اليسره لان الحكم فيه ثبت بملك المال فاذا شرط
 انصاب لم يحل تعلم ان فيه قدره يسره فاذا املك انصاب ثبت تمامه يحل تحققت الزكوة

الاستعداد في آخر الوقت بوقت الشمس كذا بعد الوقت الذي لا شيء الاستعداد والتمهيد
 فادعيت هذه الموجبات في هذا الوقت لزمنة الصلوة لاحتال امتداد وقت الشمس
 فان امتد في الواقع يؤيد فيه ولا يقضي بانه الوقت لم يكن مطلقا لحدوثه كما كان
 سليمان عليه السلام حيث عرضت عليه البعثات ان يات بها وكذا كانت الشمس ب
 خضرب موقعا واعدا فاما وقت الشمس حتى صلي الصلوة فخر الان كان في مكان
 اخر ان وقت كان في موضع على السلام حتى وقع القيس في نخل فخل عليه سبت وقد كان انبعا
 عليه السلام حين فأتى صلوة العصر من مكانا ذكر في كتاب السير فيها خلافا في ما ذكره
 فيه ثم قال الاول والاصل من ان اكثر الناس يحكون ان زاده واصل لان في اعتبار ذلك
 حرجا عظيما ولو اعتمد ذلك لظهر ثمرته في وجوب القضاء لان الحج لا يقضى وانما نظري
 حق الاثم والايضا لو ذلك غير معقول وكامل وهو القدره المتيقرة لاداء عطف على غيره
 مطلق وقد ابراهيم الثاني في بعضه في حديثه ولا يجرى لاداء يسير اسلما على المكلف
 لا يعني انه كان قبل ذلك تيسر ثم يسره الله بعد ذلك بل يعني انه وجب من الابتداء
 بطريق اليسر والسهولة كما في بعضه في قوله في الكفاية في وجوب قضاء ما كان سببا
 ثم يتيقده في القدره بشرط في اكثر العبادات لا في دين البدنية ودوام القدره
 شرط ودوام الوجوب اى مادامت هذه القدره باقية حتى يوجبها فانما تنفي القدره انفي
 الوجوب لان الواجب كان ثابتا باليسر فان بقي بدون القدره قبل اليسر الى ابراهيم
 الحنفى حتى قبل الزكوة والشرع واخرج بطلان المال فغيره على قوله ودوام هذه القدره في
 ان الزكوة كانت واجبة بالقدره اليسره لان الحكم فيه ثبت بملك المال فاذا شرط
 انصاب لم يحل تعلم ان فيه قدره يسره فاذا املك انصاب ثبت تمامه يحل تحققت الزكوة

[illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible]

عن الامام اذا دعى على حصة من غير ان شرط يكون فلو ارجع الاداء قبل ان يقر
بغيره بغيره فيكون شرطاً مختلفاً لاداء باختلف صفته الوقت صحيح وكرهه فيكون
لغيره بغيره فيكون شرطاً جازماً اذا كان الشرط شرطاً للوجوب كما في حلال الخمر
لو شرط ان لا يشرب الخمر اذا كان الشرط شرطاً للوجوب عليه كشرط الصلوة وقيل
المسبب على السبب لا يجوز اصله ^{فيما} لما اجتمعت الشرطية والسببية فلا جرم ان لا يجوز
تقديم على الوقت ثم تناسل ان نفس الوجوب وجوباً وانفس الوجوب
حقائق هو ان الوجوب تقديم وسببه الظاهرى وهو الوقت فيمقتضى وجوب الجدا وسببه
تحقيقه انفس الطلب بالفعل وسببه الظاهرى وهو الامر اتم مقادير ثم انظر في سببه التحقق
سببه الظاهر ان ان ادعى في الوقت لا يكون سبباً لان السبب تحييل ان يقدم على السبب
ان لم يرد في الوقت لا يكون طرأ اذا انظر ما يورث فيه لاجله طرأ قالوا ان الظاهر
مخرج الوقت والشرط هو مطلق الوقت والسبب هو ما يجزى الاداء ان التمسك الاداء قبل الشرط
الاداء او التمسك ان انفسا وهو شرطية النوع وقد فصله المصنف بقوله ^{في} هو ان ان انفسا في الخبر

فاول اولى بالى ابتداء الشروع اولى الجزء الناقص عن نصفين الوقت اولى حكمة الوقت
 فى الاصل ان كل مسبب متصل بسببه فان اريت اصلوه فى اول الوقت يكون
 سبباً حتى التحريمه وهو الجزء الذى لا يتجزأ سبباً لوجوب اصلوه فان لم يؤد فى اول وقت
 نقل السبب الى الاجزاء التى بعده فيضاف لوجوب كل باقى ابتداء الشروع من كل جزء
 صحيحه فان لم يؤد فى الاجزاء الاصححه حتى ضاق الوقت لم يضاف لوجوب باقى الجزء
 ناقص عن نصفين الوقت وقدر الايتقوا فى الصفر فان فى غير من الصلوه كل للجزء
 صحيحه وقدر الجزء الناقص مقدار رابع التحريمه عندنا وقد راودنى فيه اربع ركعات

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

[illegible]

عنه زفر فلا تنقل سبعة عن والي الجبل ولا غلاف المذبح والشيخ فان كان هذا الجبل
الانحراف لا كما في صلوة الغروب حيث كانت فان اعترض انضاء الطلوع بطلت صلوة
ويحكم بالاستيناف وان كان هذا الجبل واقفا كما في صلوة العصر حيث انقضى في بعض
الاضواء والغروب لم تقصد الصلوة لانها كانت واجبا وكان قوله اليا اياي استلزاما
شاملا للجبل والادل والجبل انما قل ان الجبل الاول الجبل انما قل ان الجبل الاول الجبل
فانما خرجت ولما زاد المذبح فلم يصير سببا فيمنع ان يقتصر على الان الجبل الاول الجبل
شأنه عند الجبل سبب حتى ذهب كل اليا يسمى الى حيفته والى سبب الجبل وفيه ذلك الجبل
الانما قل لعل خلافه زفر فيخرج بذكره وهذا كذا في الصلوة في الوقت فانما قل في
عن الوقت في حيف الجبل في الوقت لانه قد زال المذبح عن كل الوقت سبب
كوتفوا الصلوة لانه لم يمت في الوقت فلما كان كل الوقت سببا للقتل وجوب كل في الصلوة
كانت فلا تبادى الا في الوقت الكامل واليا اشار بقوله فلا تبادى عصر في الوقت
الانما قل خلاف عصر لانه في خلاف ان سبب جوب عصر الجبل والوقت انما قل في الوقت
في الجبل العصر سبب جوب عصر الجبل في الوقت الفاتحة الكامل فلا تبادى عصر الجبل
في الوقت انما قل لانه فاتت الصلوة من الوقت كان كل الوقت سببا في الجبل
اجزاء وان كان شمس على الوقت انما قل في الصلوة فضاءه الا في الوقت الكامل في عصر
يوسف في الوقت انما قل لانه لما لم يذره في الوقت الاول فصل خرقة في الجبل انما قل في
سببا لاجب في وقتنا كما جوب ولا يقال ان من خرع صلوة العصر في اول الوقت ثم
منها التعليل في الطول الى ان غربت الشمس فان في الصلوة قد فاتت انما قل في وقتنا
الوقت الكامل لانما قل انما يلزم من انما قل على الغيبة فان الغيبة في كل صلوة

[illegible][illegible]

[illegible]

لما قال عليه السلام قد اذلت الخشب ان رمضان فلا صوم الا من رمضان ولا تسرعوا فيه
بان يقول لصوم غد نويت بغير رمضان لان هذا التسريع اتمام في الصلوة يكون
وقتها ظاهرا صاعدا غير ان الصادق يخبرنا وقال الشافعي لا يلزم من تسريع التيمم في الصلوة
على الصلوة وقيل بغيره من الله حاجته الى اصل التيمم ايضا لا تسريع فيه تسريع الله تعالى
في الامور ومطهرها وفيه فاما انما فصلا بطلان الاسم مع الخطا في الوصف فيرى
الاسم في صوم رمضان بطلان ثم الصوم بان يقول نويت بصوم مع الخطا
في الوصف ايضا بان ينوي العقل او الشجبا آخر فلا يكون الا من رمضان فجاءوا به
مستدصلا بالاضد للعرفان العام والمطلعي سواء في هذا الحكم الا في المسافر ينوي واجبا آخر
عنه في حقيقته فثبت ان من فقد رأى ايصال رمضان مع الخطا في الوصف ضمن كل
الذي للمسافر حاله ينوي في رمضان واجبا آخر من القضاء وكذا في ان يقع عاوي
الا من رمضان عندنا في حقيقته لان موجب الداء لا يستطاع تحريمه عند كتابين الكمال وبين
واجبا آخر عندنا لا يصح لان شهود الشريعة موجودة للمقيم فاما رمضان لا لاظهار التيسر
فانما لم يخص عادنا الى الاصل فلا يقع عاوي بل عن رمضان في المسافر مستحلف
المريض فانما نوى فلهذا واجبا آخر لم يقع عاوي لان خصه تحلة بحقيقة الحجج
التقديري فاذا صام وكل الحنة على نفسه علم انه لم يكن عاجزا بغير عن رمضان في هذا الموضع
لو قيل حصة ايم تحلة به الحجج التقديري وهو خوف بقاء المرض فوفاكسافو في
التطبيق بينهما ان المريض الذي يصير الصوم كمرض في البرد ووجع العين فخصه تحلة
بخوف بقاء المرض واجبا التقديري والمريض الذي لا يصير الصوم كمرض في البرد
فخصه تحلة بحقيقة الحجج فاذا صام في المرض فلهذا لم يكن له بغير حقيقة فلا يقع عاوي

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

عن رمضان وفي الشهر منه روايتان متعلق بقوله نوى واجب آخره في الصوم
 انفس المسافر عن أبي حنيفة روايتان في رواية الحسن بن سعيد عن أبي حنيفة
 عن رمضان في الاختلاف بيني على ما بين في حنفية في قوله فالدليل الاول انه
 رخصة الله تعالى بالفطر كان رمضان في حنفية كشعبان في شعبان يصح تفطر كلنا هنا
 والدليل الثاني انه لما رخص له الفطر يصرف في منافع وبنه بالاسترخاء فلا يصرف في
 منافع وينه في قضاء ما وجب عليه من القضاء والكفارة اولى بالانعامات في هذا
 الصوم ان لم يعاقب لم يعاقب بسبب القضاء والكفارة ولا يعاقب لغير ذلك
 في مصالح دينه ولا في مصالح دنياه او يكون معياره لا سبب القضاء ورمضان معطوف على
 السابقين فهو النوع الثالث من الانواع الاربعة لموقت فان قوت القضاء معيار
 بلا شبهة وسبب وجوبه شهود الشهر السابق لا هذه الايام فان سبب القضاء وجوب الامة
 ولو لم يعلم حال شرطية الظاهر اقدم فانه اذا لم يعلم تعيين الوقت فامى وقت يكون شرط
 ووقع في البعض النسخ والله المطلق فان وقته معياره وليس سببا لوجوبه انما سبب
 التذرع والله المانع فيلزم ان خربك الله المطلق في هذا المعنى انما ينافي في البعض الحكم
 وهو بشتة اذ يتعين عدم احتمال الفوات ولذا قيده به واما ظاهر ان الله لمعين فربك
 ورمضان في كون الايام معياره وسببا لوجوبه واما وجوبه في نفسه في هذه الايام فان
 قالوا بان التذرع للوجوب المحال لان التذرع لمعين فربك رمضان في بعض الحكم
 وقضاء رمضان في بعض آخر فالحق ما بينا فاشتد صاحب التذرع المحال لوجوب رمضان
 من جنس صوم رمضان فلم يذكر قضاء ورمضان الله المطلق من اقسام الله القيد لم يعلق
 من قبيل الزكوة وصدة الفطر ومن ادخلها في القيد نظر الى انها مفيدة لان الايام دون

مبحث الامر

[illegible]

[illegible][illegible]

مبحث الامر

[illegible]

والله اعلم
بما فيه
الكتاب
والله اعلم
بما فيه
الكتاب

بخلاف السجدة والاشارة والاجلاد فليسوا بالخروج والخروج فانها لمباحان لهم لاننا واليا شار
 عليه الصلوة والسلام بقوله انهم لم يخالوا انما يخرجونهم كما شاء الله وانما يخرجونهم ليكون
 واحد منهم كما شاءوا وما حكم الله انما واليا ان يخرج في حكم الواحدة في الآخرة ولا خلاف في ان الواحدة
 مما يطولون بالشرع دهي الصيام والصلوة والركوة والجمع في حق الواحدة في الآخرة بانها
 سينتدوين الشافعي فهم اربعون ترك عقادا والفرغ من الوجبات كما ينبغي ان ترك
 عقادا اصل الايمان لقوله انما السكك في سعة قالوا انكم من الصالحين تركتكم فليعلم
 اي انكم من امة تقدين الصلوة المفروضة والركوة المفروضة كذا قالوا فقد فتر في التفسير
 الاسمي بالطلب جدا فلو انما في وجوبه لا داني احكام الدنيا لذلك عند البعض من
 مخالفين بابا والعبادات في الدنيا ايضا عند البعض من مخالفي الحنابلة والشافعي الشافعي
 فانه مخطئة فغيره تقوم لان الشافعي لما لم يقل بصحة اداها باسم حاله كفر ولا يجوز في
 بعد الاسلام فامتنع وجوبه لا في الدنيا قلنا لا ذلك ولا كل ذلك بان مخي المخطئة فهم كمن
 صلوا في غير الايمان من غير انهم يوافقون عند في الآخرة ترك فعل
 الصلوة كما ينبغي ان ترك عقادا انما قالوا لم يكونوا مخالفين بابا والعبادات في الدنيا
 لما عذروا في الآخرة تركها فاذن ما قيل في التورح في تحقيق هذا المقام واضح
 انهم لا يطولون بالصلوة في السكك والعبادات اي للذهب الصحيح لان الكفا لا يحتاجون
 بالعبادات التي تتحمل سقوط الصلوة والصوم فانها لا يقطن عن بل الاسلام كما في
 والنفاس ونحوها لقوله عليه الصلوة والسلام لعاد من امة في الحق على ان قاسم بل الكتاب
 فادعهم الى شهادة ان لا اله الا الله والى رسول الله فانهم اطاعوا الله فليست ان افترض عليهم
 خمس صلوات في كل يوم وليلة بحيث غاية تصح بانهم لا يكفون بالعبادات الالعب الايمان

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible][illegible]

المجلس

٩٢

ثم بعد القسم لان الوقت داخل في تعريف القسم وصوت
بأنه يصح بخلاف اليزيد فإنه في نفسه طاعة ولا تضاف اليه التسمية
بخلاف الضيق في الأوقات المذكورة فإنها وان كانت
ظاهرا في تعريفها لا يتغير ما حكم فليس على كل ركعة ترك
الرابع وقت الزمان مثال لما جمع فيه جبا وغان السبع
وقت الزمان لان غير تلك السج إلى الجمعة ولو جئت الجمعة
جبا والرابع في بعض الأحيان فيها داخل وذكر السج هو
الجمعة مناع في الطريق بان يكون الباء في الشهر في الركعة
منع فلم يسج إلى الجمعة بل سجد لموافقها والرابع كسج
و على الحاضر مشروع من حيث انها منكمرة وانما حكم
ان يوجد الوطى بدلالة الذي الذي يرضى الوطى ولما
فانما وانما وانما لاجل شغل الكيفية ومنه ما يفتقر عن الصلوة
ول في تلك نفسه في شغل من والصلوة بان يكون فيه
سبعين ان يني السج على القسم الاول انتهى حتى يقع
الاحية تقع على القسم الاول والرد بالاضال بحيث يكون
شعر باقية على حالها لا تنجز الشعر كالتفتن واذا ورد
فزم على حالها لا يردان حرمتا حية متوكل على التوجه على
ق وم لا تنجز على الشعر لينة الا اذا كان الدليل على خلاف
في قيام الدليل فمن الامور الشعرية تقع على ان يني فصل

وصفا عطف على قوله بالافعال المحيياتى والنوعى بالامور الشرعية لفتح على القسم الذى
 الفصل القوم وصفنا معنى على كل اربعة وصفنا ذلك بالامور الشرعية بانفردت ميانها
 الاصلي بعدد وروى الشرح بها القوم والصفوة والبيع والاجارة فان الصوم هو الاساس
 فى الاصل وزيدت عليه فى الشرع كشفا والصفوة هو الدعاء ونبتت عليه شيا وكشحا لم
 المال بالمال فقط زيدت عليها الآية العاشرين محتاجه استوفى ذلك الاجارة وما بعد
 بالماضى زيدت عليه حكمه من المشابهة والابدية والائمة وغير ذلك فلهى عن قوله بالافعال عند
 الاطلاق كحل على القوم لوصفى الا اذا دل الدليل على كونه فيما احببنا انتهى عن بيع المصنف
 والملاحج وصلوه لاحت ان القوم ثبت اقتضا فلا يجزى على وجهين بل يقتضى هو القوم
 دليل على الدعوى الاية وديانة يقتضى بطلان وان فى النوعى بالافعال الشرعية اختلاف
 فقال لاشاعرى ان مقتضى القوم ليدنو وهو كمال فيما سأل الاول على ما تى وتوحيها
 ان النوعى يراعى عدم الفصل مصفا على ان اختيار العباد فان كنه النوعى عنه اختياره بنيت
 والايادى عليه وان لم يكن ثم اختياره ذلك كلف نفيا ونحيا لاشاعرى انما اذا لم يكن
 ما دعى الى الترتيب فذا فى ان قبل ذلك بوجوه الماء سوى بنينا فالاصل نهى عدم الفصل
 بالاعتناء به اتمج انما ثبت فى النوعى اقتضا ضرورة حكمه التامى يقتضى ان لا يتحقق هذا القوم
 على وجهين مقتضى معنى النوعى لا يراى اذ اتمج القوم فيما احببنا الى اختياره اذ اختيار
 كل شى لا ينافى اقتضا الافرار الحسية هو القدرة حسا اى بقدر الفاعل ان الفصل التامى اختياره
 فكيف عتد نظر الى معنى اتمج القوم فيكون مقتضى نوعيته اقتضا لافعال الشرعية ان يكون
 اقتضا الفعل فيه من جانب الشائع ومع ذلك ينافى عنه فيكون اذ ونا فيه وممنوعا
 عنه جمعا فلا يجزى ان فقط الا ان يكون ذلك الفصل مستردعا باعتبار اصله وذاته

الافعال المحيياتى والنوعى بالامور الشرعية لفتح على القسم الذى
 الفصل القوم وصفنا معنى على كل اربعة وصفنا ذلك بالامور الشرعية بانفردت ميانها
 الاصلي بعدد وروى الشرح بها القوم والصفوة والبيع والاجارة فان الصوم هو الاساس
 فى الاصل وزيدت عليه فى الشرع كشفا والصفوة هو الدعاء ونبتت عليه شيا وكشحا لم
 المال بالمال فقط زيدت عليها الآية العاشرين محتاجه استوفى ذلك الاجارة وما بعد
 بالماضى زيدت عليه حكمه من المشابهة والابدية والائمة وغير ذلك فلهى عن قوله بالافعال عند
 الاطلاق كحل على القوم لوصفى الا اذا دل الدليل على كونه فيما احببنا انتهى عن بيع المصنف
 والملاحج وصلوه لاحت ان القوم ثبت اقتضا فلا يجزى على وجهين بل يقتضى هو القوم
 دليل على الدعوى الاية وديانة يقتضى بطلان وان فى النوعى بالافعال الشرعية اختلاف
 فقال لاشاعرى ان مقتضى القوم ليدنو وهو كمال فيما سأل الاول على ما تى وتوحيها
 ان النوعى يراعى عدم الفصل مصفا على ان اختيار العباد فان كنه النوعى عنه اختياره بنيت
 والايادى عليه وان لم يكن ثم اختياره ذلك كلف نفيا ونحيا لاشاعرى انما اذا لم يكن
 ما دعى الى الترتيب فذا فى ان قبل ذلك بوجوه الماء سوى بنينا فالاصل نهى عدم الفصل
 بالاعتناء به اتمج انما ثبت فى النوعى اقتضا ضرورة حكمه التامى يقتضى ان لا يتحقق هذا القوم
 على وجهين مقتضى معنى النوعى لا يراى اذ اتمج القوم فيما احببنا الى اختياره اذ اختيار
 كل شى لا ينافى اقتضا الافرار الحسية هو القدرة حسا اى بقدر الفاعل ان الفصل التامى اختياره
 فكيف عتد نظر الى معنى اتمج القوم فيكون مقتضى نوعيته اقتضا لافعال الشرعية ان يكون
 اقتضا الفعل فيه من جانب الشائع ومع ذلك ينافى عنه فيكون اذ ونا فيه وممنوعا
 عنه جمعا فلا يجزى ان فقط الا ان يكون ذلك الفصل مستردعا باعتبار اصله وذاته

بحث اخرى

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

49

[illegible]

بحث العام

[illegible][illegible]

[illegible]

في البيت ثم فصل فياخذ في بني لان يكون كل من هؤلاء اثنان ثم خصصت من غيرهم فصل
 في البيت بعد الدخول من دخل فيه لم يقطع لوطا وقد اقيم ان يقص من بنين في البيت
 ان يخص الصورة اثنان ايضا وهو من دخل في البيت بعد ان اقيم من
 باقيا على الصور بين الاولين من الجوز الواحد وهو قد عليه السلام الحزم لا يعين عاصيا ولا كافرا
 به ولم يرب تحت هذا العام الا ان من غلبت اهلها فبالبيع عن جانب ابي حنيفة في القول ولا يرب
 تخصيص في رقم ولا كافرا ما يذكر اسم الله عليه ومن دخل كان ثلثا بالقياس وخبر الواحد في
 تخصيص اثنان في العاصي قوله تعالى ولا كافرا ما يذكر اسم الله عليه بالقياس على اثنان
 وقوله عليه السلام لم يرب على اسم الله تعالى ولم يرب تخصيص اثنان على البيت بعد الدخول من
 ومن دخل كان ثلثا بالقياس على القائل بعد الدخول على الاطراف وقوله عليه السلام لم
 لا يعين عاصيا ولا كافرا من اثنان ليسا بمخصصين لتعليق القول لا يجوز اثنان لان بنين حامين
 ليسا بمخصصين اولهما حزم حتى يخص اثنان بالقياس وخبر الواحد انما ليس في اثنان
 في قوله تعالى لم يرب ذكر اسم الله اثنان في معنى الذكر فلم يخص من الآية حتى يعاقب عليه اثنان
 وكذا لا يرب على قصاص في الطرف لم يخص من الاثنان اولهما ولا من اثنان الذات والاطراف
 كما لا يست من الذات بل من المال ولا القائل بعد الدخول فياذا مضى قوله من دخل كان ثلثا
 من غير اثنان قصاص في المدة او زنا او قصاص لانه بائنه الا انما لا يدخل في قوله ما خارج
 عن عموم الآية لانه مخصوص بمنا لا يرب ان غيره فله مرجع الى البيت وقصصون ان من الجوز
 الا القائل ان حكمها واحد بل قوله اولهما خبر واحد وانما نحن انهم انهم من المرافع عن
 بيان العام الفير المخصوص خرج في بيان العام المخصوص او رد في قوله من كل كذا
 بيان من حيث ما له فقهية فيقال فان خرجت من خصوص معلوم او محمول للمعنى فليس لها الاستطاعة

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

بحث العام

[illegible]

عليه السلام المنزه بثلثي سلطان انحصار على شيب التثالي كما تقرر عليه ايل المنزه بثلثي سلطان
اذ كان دليل انحصار من حوله قوامه شيب الاستثناء يقتضيه ان يبقى العام قطعي على حاله لان
استثناءه اذا كان من حوله كان مستثنى منه في اللفظ والباقي على حاله ورعا به شيب التناسخ يقتضيه
ان لا يصح التناجي بجموعه اعملا لان التناسخ مستعمل في كل استقلال قبل التعليل وان لم يكن
التناسخ من قبل التعليل لانه لا يتم معارضة التعليل النص واذ قبل التعليل فلا بد من عدم
التعليل لم يكن في مقصده محمولا وانه لو شرب في جملة العام فلا يهين به شيبين جملة العام بين
بين من حوله لا يبقى قطعا ولكن ليعجز التمسك اذا كان دليل انحصار من حوله فينعكس
الحكم يعني ان رعا به شيب الاستثناء يقتضيه ان لا يصح التمسك العام اعملا لان جملة
استثناءه لو شرب في جملة استثنى منه والمحمول لا يفيد شيئا ورعا به شيب التناسخ يقتضيه ان
العام قطعي لان التناسخ المحمول لا يقطع نفسه فلا يهين به شيبين جملة العام منها ان يهين به
وقلتا الذي قطعا ولكن ليعجز التمسك به فصار كما افاد عبيد بن القاسم ان رعا به شيب
اجمعا يهين به في شيبه دليل انحصار المذكور رسا له فقيته اي دليل انحصار من حوله
التي لا نظير لها في المسألة القديمة وهي ان يعين الجارية في احد العبدتين المبيعتين وشمي ثمة معلومة
وذلك ان هذا المسألة على اربعة اوجه احدها ان يعين محل الجارية وشمي ثمة والتأني ان يعين
ولاشي التأني ان يعين في الشئ في الاربع ان يعين في المبيعتين فالعبد الذي في الجارية او في
العقد غير او في الحكم فخرجت اربعة اوجه في العقد يكون في المبيعتين في الشطرين في المبيعتين
كما نسخ ومن حيث ان غير او في الحكم يكون في العقد في المبيعتين في الشطرين في المبيعتين
كما يخص النص لا يشب بالاستثناء وشرب بالشيخ فرعا به شيب النسخ يقتضيه صحة الشيخ في الصلح
لان كلا من العبدتين بالنظر الى الايجاب مستوجب واحد فلا يكون رعا به اجمعا تباه الى العامة

[illegible]

بحث العام

[illegible]

[illegible][illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

[illegible]

قطع انظر من ههنا في المثال الثاني ان الشا في اوله على شيئا من كل فقه فلا يستقيم
 التخصيص ببعض كون كونه حليلا لان الشا على الترتيب في قصد على كل احد له شاة
 عظم حال كونه بعضا من شيئا من فقهان مثال المثال الثاني ان في ملكك خلافا فان
 عمة فولدت خلافا وادارية الفقه فترجع كون كونه حليلا لا في الشيء فحينئذ ان كان في
 ملكك خلافا فان عمة ولم يكن كذلك بل كان بعضا في بعضا خلافا ومنه جارية فلم يوجد
 الشرط لا يقال في شيئا من بني النجب فتراد جميع ما ييسر ان كان في الصلوة على التبع
 فافروا ما ييسر ان كان لا يفعل بنا الامر على التيسر في ذلك انما هي في معنى جملة
 كونه لا في شيئا وانا اذكر بعض الشا في كل على اذ كانت فاشتهر في صفات من
 ايضا تقول ان في غير ذلك كمال الله تعالى انكروا ما لا يكلم الله به عاقل ولا حليلا على
 سبيل الانوار في كل من فقهان ليس فيه فقه اسمي عموم الانوار وهي تصحيب السواء
 فتمت اتي كل على السواء فمما دون الاضلال بها لا في الاضلال فلو اضاف اليه لا يكون
 الا شاة ما كان كل من فقهان في معنى ترويج كل من فقه ولا في الاضلال على فقه
 واحدة فترجع لما كانت كل من فقهان في معنى على الترتيب وجبت معهم افراد لا
 هو لا فقه وان قلت على الترتيب وجبت على فقهان لا فقه فلو اوردنا هذا لكانت
 لان كل فقهان في معنى الترتيب ان قال كل فقهان في معنى واحدة فترجع فترجع في معنى
 لكون كل فقهان في معنى الترتيب في معنى الترتيب لان في معنى الترتيب في معنى الترتيب
 كل فقهان في معنى الترتيب في معنى الترتيب في معنى الترتيب في معنى الترتيب في معنى الترتيب
 لان فقهان في معنى الترتيب في معنى الترتيب في معنى الترتيب في معنى الترتيب في معنى الترتيب
 فقهان في معنى الترتيب في معنى الترتيب في معنى الترتيب في معنى الترتيب في معنى الترتيب

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسمًا من موسمي القرآن الكريم
موسمًا من موسمي القرآن الكريم
موسمًا من موسمي القرآن الكريم

انقل خاصة دون الباقيين ثم الما فرغ من بيان العلم الصبي لم يسنو محاذ ذكره كذا في نسخة
 عا وضا بيل خا ربي فقال البكرة في موضع انقضت ثم ذكره كذا في نسخة
 او فود وضا في عين على اختلاف القولين ففادخل عليها انقضت ثم دفعي لما يتا ولفود
 الغير العين ليكون الا ان كان هناك انقضت من غير الاستغناء كان انقضت كما في
 وقوله لا اله الا الله والكان ظاهر في نسخة مخصوص الدليل على عمومها لا الجمع والاصل
 وقوله تعالى اذ قالوا لما نزل تسلي بشرك بني قنل من انزل الكتاب الذي جاء به موسى فليعلم
 لكن قوله على بشر قوله شيء مفيد للسلب لكل ما كان قوله قل من انزل الكتاب قاله
 على سبيل الاجاب الجوزي لان سبيل الجوزي لا ينافي في الاجاب الجوزي في الالفاظ
 مطابقة اى اذا لم يكن تحت انقضت في الالفاظ تكون خاصة لفرد واحد غير
 ان كانت مطابقة بسبب الاصناف كما اذا قلت انقضت رقبته بدل على رقبته واحدة في نسخة
 كثيرة بان يكون سودا او صفا او غيره ذلك فان قلت جازي رجل انقضت رقبته في نسخة
 الوصف ليس المراد المطلق منها والادل على الماتية من غير الادل على الوصف والاشارة على
 الادلة على الوصف من غير الادل على عين الاوصاف منها هو الذي عا انما في نظرها
 ووجهي قوله وجه الشافعي ثم هي حال مجموع الرتبة المذكورة في الظاهر اذ يقول انقضت
 رقبته في قوله فمحو رقبته عا شاة المنة والكافرة والسوء والبيضار والارزنة والمحنة
 والنعيا والذيرة وغير ذلك رقت منها الرتبة والذيرة وهو كذا بالاصح فاحص منها انما
 بالقياس عليها وكن يقول ان تخصيص الرتبة ليس بتخصيص بل هو غير ذلك تحت المطابقة
 اذ هو في حيز لفرد رتبة مطابقة ما يكون عليه من العيب والمذبة غير موكلة به من
 فكاية تا وليا اعم الرتبة ولا ينبغي ان يقياس عليها الكافرة في تخصيص لان في ذلك انما

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

خصا بطنان احدهما ان طلق تجري على الطلقة الثانية بان اطلق نصفه على الفرد الكامل
 فالاول في حق الاوصاف كالإيمان الكفر والعتا في حق الذات كانه دونه والحق قال
 المصنف ان هذا النزاع لفظي اذ يقول الشافعي في تحرير رقات في العباد وانما يقول في تحرير
 رقية واحدة فخطو حنظلنا اجمعهم الاوصاف فساد وانما في غير الطلقة او نحوها وان
 وصفت بصفة عامة ثم في غير تلك الشئنا ما بين كانه قال في الاشتباثات في الازا كانت
 موصوفة بصفة عامة فانها تعم لكل وجبت فيها الصفة وان كانت مملوطة في اخراج
 ما فيها فبها بحسب المعروف الاستعمال الا انهم في الصفة هو بخصوص التقيد بحسب الظاهر لا
 ثم كن مملوطة اذا كانت تلك الصفة في نفسها مملوطة كانه لا يضر له جلالا ولا
 فان الوالد لا يكون الا واحدا ولو كان هذا الاصل كثر في كل الاصل فمعه بدون الصفة كما في قوله
 ثم بغير من جردا وقوله مملوطة نفسا ما حضرت ومملوطة نفسا قد مر وقد مر في الصفة
 كما اذا قال الله لا تزوجن امرأة كوفية تترج امرأة واحدة وعمل فترك لم يثبت ولا علما
 فلو كان الله لا اكمل اصلا لا جلالا كوفي مثال اجمع النكرة الموصوفة فان جلالا كان كوفي
 الاثبات فله من جردا ولو لم يكن له كوفية لكان كوفي يثبت ان كوفي جردا في كوفي
 جميع رجال الكوفة فله من جردا في كل من كان من رجال الكوفة وقوله لا تزوجن امرأة كوفية
 او بكاف في مثال ثمان اجمع النكرة الموصوفة في خطاب للمرافعة قال قوله لو ما تارة فمعه
 اليوم واحد فلم يصف بقوله او كافي لكان كوفي لانه قربان يوم واحد لان هذا الا
 مؤبدا وليس مؤبدا باربعة اشهر حتى ينقض الاشتهار بجمعهم ولما وصف بقوله او كافي
 لم يكن مؤبدا بل لان كل يوم بقوله كافي يكون متشعبا من العين لانه بصفة العامة فله من
 يكره اذا قال اي عيسى ضربك فمعه من ضربك واهم يقتضون مثال ان يكون النكرة ما

على ان المبدء الاول في اللام فادام تنقيح المبدء الى سني آخر سواء كان عمدا
 خارجيا او ذوقيا كما ذهب اليه بعض وقيل على عمدا خارجيا فانه الاول في التسوية
 التي هي في معنى كذا فانه المبدء المبدء لم يكن شافرا ومروعة اوله كذا ذكرنا
 عمل على الجنب في الاول والكل على شكاية المقام وعلى الاستيناق في شكاية الكل
 فينا على قولهم ان الانسان في شرا لا يتركه ولا يحلوا اصله وقول السارق والناقة
 والذئبة والارابي وانما استي بسطة اعتبارا بجهت اذا دخلت على كج عمدا بالية في كل
 وجبت لعمري في ذلك الله اذا كان قول اللام في المقود ما اذا كان على كج شجرة عمدا
 بسطة معنى كج فلا يكون فالاذا في كج لم يظهر اللام قائل اذا لم يمتد لا استمر
 ولا يجس خبيث ان كل على الجنب يكون ما دون المبدء من الجنب وبقوله في شكاية في فوج
 امرأة واحدة اذا حلف لا يخرج النساء ولو كان معنى كج باقيا كج حث ما دون
 المبدء وشرا في اصله على كج كج لسان من بعد وقوله تعالى انما الصدقات للفقراء
 والمساكين لا ياتي في الصدقة من غير الفقير والمساكين من غير شافعي ولا بدان بصرف الى
 انعم الله الله والمساكين الله عمدا بجهت باقية في ذواللحام في كل ثم انما ذكر
 افادة المبدء والمبدء استمر في تقريره بيان ما في المبدء والمبدء في مقام المبدء
 وذلك من باحث لعمام فقال المبدء اذا اعيدت حرفه كانت ثمانية حروف في حروف المبدء
 التي في تصنيف اللام والاضافة دون اللام فمما اذا اعيدت اللام كان في كل شارة
 التي ما سبق فيكون حروفه ثمانية اما انما في حروفه سوا خمسة في حروفه واما اذا اعيدت
 حروفه كانت ثمانية في حروفه اما انما في حروفه ثمانية حروف في حروفه ثمانية حروف في حروفه
 بالمبدء خلافه والمبدء اذا اعيدت حرفه كانت ثمانية حروف في حروفه ثمانية حروف في حروفه

بحث العام

والمبدء في اللام فادام تنقيح المبدء الى سني آخر سواء كان عمدا خارجيا او ذوقيا كما ذهب اليه بعض وقيل على عمدا خارجيا فانه الاول في التسوية التي هي في معنى كذا فانه المبدء المبدء لم يكن شافرا ومروعة اوله كذا ذكرنا عمل على الجنب في الاول والكل على شكاية المقام وعلى الاستيناق في شكاية الكل فينا على قولهم ان الانسان في شرا لا يتركه ولا يحلوا اصله وقول السارق والناقة والذئبة والارابي وانما استي بسطة اعتبارا بجهت اذا دخلت على كج عمدا بالية في كل وجبت لعمري في ذلك الله اذا كان قول اللام في المقود ما اذا كان على كج شجرة عمدا بسطة معنى كج فلا يكون فالاذا في كج لم يظهر اللام قائل اذا لم يمتد لا استمر ولا يجس خبيث ان كل على الجنب يكون ما دون المبدء من الجنب وبقوله في شكاية في فوج امرأة واحدة اذا حلف لا يخرج النساء ولو كان معنى كج باقيا كج حث ما دون المبدء وشرا في اصله على كج كج لسان من بعد وقوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين لا ياتي في الصدقة من غير الفقير والمساكين من غير شافعي ولا بدان بصرف الى انعم الله الله والمساكين الله عمدا بجهت باقية في ذواللحام في كل ثم انما ذكر افادة المبدء والمبدء استمر في تقريره بيان ما في المبدء والمبدء في مقام المبدء وذلك من باحث لعمام فقال المبدء اذا اعيدت حرفه كانت ثمانية حروف في حروف المبدء التي في تصنيف اللام والاضافة دون اللام فمما اذا اعيدت اللام كان في كل شارة التي ما سبق فيكون حروفه ثمانية اما انما في حروفه سوا خمسة في حروفه واما اذا اعيدت حروفه كانت ثمانية في حروفه اما انما في حروفه ثمانية حروف في حروفه ثمانية حروف في حروفه بالمبدء خلافه والمبدء اذا اعيدت حرفه كانت ثمانية حروف في حروفه ثمانية حروف في حروفه

والمبدء في اللام فادام تنقيح المبدء الى سني آخر سواء كان عمدا خارجيا او ذوقيا كما ذهب اليه بعض وقيل على عمدا خارجيا فانه الاول في التسوية التي هي في معنى كذا فانه المبدء المبدء لم يكن شافرا ومروعة اوله كذا ذكرنا عمل على الجنب في الاول والكل على شكاية المقام وعلى الاستيناق في شكاية الكل فينا على قولهم ان الانسان في شرا لا يتركه ولا يحلوا اصله وقول السارق والناقة والذئبة والارابي وانما استي بسطة اعتبارا بجهت اذا دخلت على كج عمدا بالية في كل وجبت لعمري في ذلك الله اذا كان قول اللام في المقود ما اذا كان على كج شجرة عمدا بسطة معنى كج فلا يكون فالاذا في كج لم يظهر اللام قائل اذا لم يمتد لا استمر ولا يجس خبيث ان كل على الجنب يكون ما دون المبدء من الجنب وبقوله في شكاية في فوج امرأة واحدة اذا حلف لا يخرج النساء ولو كان معنى كج باقيا كج حث ما دون المبدء وشرا في اصله على كج كج لسان من بعد وقوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين لا ياتي في الصدقة من غير الفقير والمساكين من غير شافعي ولا بدان بصرف الى انعم الله الله والمساكين الله عمدا بجهت باقية في ذواللحام في كل ثم انما ذكر افادة المبدء والمبدء استمر في تقريره بيان ما في المبدء والمبدء في مقام المبدء وذلك من باحث لعمام فقال المبدء اذا اعيدت حرفه كانت ثمانية حروف في حروف المبدء التي في تصنيف اللام والاضافة دون اللام فمما اذا اعيدت اللام كان في كل شارة التي ما سبق فيكون حروفه ثمانية اما انما في حروفه سوا خمسة في حروفه واما اذا اعيدت حروفه كانت ثمانية في حروفه اما انما في حروفه ثمانية حروف في حروفه ثمانية حروف في حروفه بالمبدء خلافه والمبدء اذا اعيدت حرفه كانت ثمانية حروف في حروفه ثمانية حروف في حروفه

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين
 أجمعين
 أما بعد
 فالحمد لله الذي جعل القرآن
 الكريم آية للعالمين
 وهدى للناس
 الصراط المستقيم
 والحمد لله الذي جعل
 القرآن الكريم
 آية للعالمين
 وهدى للناس
 الصراط المستقيم
 والحمد لله الذي جعل
 القرآن الكريم
 آية للعالمين
 وهدى للناس
 الصراط المستقيم

على الصيغة التي آخروا السوق نحو ذلك في النص فخرج بذلك من قوله بصيغة كمن شئت ط
 في هذا كون التسلسل من أجل اللسان في ازدياد لفظ الكلام اشارة على ان هذا الكلام
 بالكلام كما لا يخفى كما ان الاول في اشارة تتعلق بالكلمة كذا من انظر قوله في هذا الكلام
 فاعلم ان هذا التعريف الذي انضجه وجوب العمل الذي ظهر من سبيل العمل والحق واليقين حتى
 صح اثبات الحروف والكلمات بالظاهر لان غاية العمل المجازي هو احتمال غرض من دليل ان
 واما انهم فما ازاد وضوحا على الظاهر من الحكم الذي انضجه بصيغة يعبر عنه في الحقيقة
 واما انهم فما ازاد وضوحا على الظاهر من الحكم الذي انضجه بصيغة يعبر عنه في الحقيقة
 بين القوم ان في انهم لا يشترط السوق على الظاهر عدم السوق ليكون بينهما افتقار
 على ان القوم كان اضافي في القوم واذ قيل آيت فلا يمين على انهم كان اضافي في الزيادة
 ظاهر في معنى القوم ولكن في عاقله ككتاب ان الظاهر انهم ان انفسهم في السوق والاول
 يشترط في السوق البتة وكذا حال كل قسم فقدم له في الحكم فان وجد من من بعض بحيث
 يوجد الا ان في الاصل فيكون بينهما عدم مطلقا وكما يجب العمل على احتمال اهل
 هو في الحقيقة ان حكم النص وجوب العمل المعنى الذي وضعه مع احتمال ذلك ان في المعنى المجازي
 وفي التاويل قد يكون في ضمن تخصيصه ان يكون على احتمال تخصيصه قد يكون في ضمن
 بان يكون حقيقة تحمل المجاز فلا حاجة الى ان يتم على احتمال احوال تخصيصه اذ لا غير ذلك
 فلا احتمال النص في ان الظاهر الذي هو دونه اولى بان يتجه ولكن من شأنه الاحتمالات لا انضج
 بالظنعية ولا لا مفسر فما ازاد وضوحا على النص على وجه لا يتبع مع احتمال التاويل والتخصيص
 انضج ذلك الاحتمال ببيان النبي عليه السلام بان كان محلا لظنعيه بيان قاصد لظنعيه النبي عليه
 هو قوله نصا ومفسرا لا واما قوله تعالى كلمة زائدة في ثبوتها بان تخصيص التاويل كذا في

على الصيغة التي آخروا السوق نحو ذلك في النص فخرج بذلك من قوله بصيغة كمن شئت ط
 في هذا كون التسلسل من أجل اللسان في ازدياد لفظ الكلام اشارة على ان هذا الكلام
 بالكلام كما لا يخفى كما ان الاول في اشارة تتعلق بالكلمة كذا من انظر قوله في هذا الكلام
 فاعلم ان هذا التعريف الذي انضجه وجوب العمل الذي ظهر من سبيل العمل والحق واليقين حتى
 صح اثبات الحروف والكلمات بالظاهر لان غاية العمل المجازي هو احتمال غرض من دليل ان
 واما انهم فما ازاد وضوحا على الظاهر من الحكم الذي انضجه بصيغة يعبر عنه في الحقيقة
 واما انهم فما ازاد وضوحا على الظاهر من الحكم الذي انضجه بصيغة يعبر عنه في الحقيقة
 بين القوم ان في انهم لا يشترط السوق على الظاهر عدم السوق ليكون بينهما افتقار
 على ان القوم كان اضافي في القوم واذ قيل آيت فلا يمين على انهم كان اضافي في الزيادة
 ظاهر في معنى القوم ولكن في عاقله ككتاب ان الظاهر انهم ان انفسهم في السوق والاول
 يشترط في السوق البتة وكذا حال كل قسم فقدم له في الحكم فان وجد من من بعض بحيث
 يوجد الا ان في الاصل فيكون بينهما عدم مطلقا وكما يجب العمل على احتمال اهل
 هو في الحقيقة ان حكم النص وجوب العمل المعنى الذي وضعه مع احتمال ذلك ان في المعنى المجازي
 وفي التاويل قد يكون في ضمن تخصيصه ان يكون على احتمال تخصيصه قد يكون في ضمن
 بان يكون حقيقة تحمل المجاز فلا حاجة الى ان يتم على احتمال احوال تخصيصه اذ لا غير ذلك
 فلا احتمال النص في ان الظاهر الذي هو دونه اولى بان يتجه ولكن من شأنه الاحتمالات لا انضج
 بالظنعية ولا لا مفسر فما ازاد وضوحا على النص على وجه لا يتبع مع احتمال التاويل والتخصيص
 انضج ذلك الاحتمال ببيان النبي عليه السلام بان كان محلا لظنعيه بيان قاصد لظنعيه النبي عليه
 هو قوله نصا ومفسرا لا واما قوله تعالى كلمة زائدة في ثبوتها بان تخصيص التاويل كذا في

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين
 أجمعين
 أما بعد
 فالحمد لله الذي جعل القرآن
 الكريم آية للعالمين
 وهدى للناس
 الصراط المستقيم
 والحمد لله الذي جعل
 القرآن الكريم
 آية للعالمين
 وهدى للناس
 الصراط المستقيم
 والحمد لله الذي جعل
 القرآن الكريم
 آية للعالمين
 وهدى للناس
 الصراط المستقيم

[illegible][illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

۹.

[illegible]

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

[illegible]

قوله لم يسكتلشي فيصدق عليه ايضا انه يريد غير ما وضع لان ما وضع له ليس بالانسان
 اذ لا زيادة فيقضي في التعريف ولكن للبدن تعريف الحقيقة والمجاز كما هو من حيث
 الحقيقة اي من حيث انه ما وضع له اخر ما وضع له لانما ينقص التعريفان ملوكا وعسا
 فان لفظ الصلوة في اللغة الدعاء وفي الشرح لا لا كان المأخوذة فهي ترجيح الحقيقة
 في الدعاء لا تصدق عليه ما وضع له من حيث انه ما وضع له وما جازي لان كان لا غير
 ما وضع له من حيث اخر ما وضع له في الجملة ومن حيث الشرع حقيقة في الاركان لا انما
 ما وضع له من حيث انما ما وضع له وما جازي في الدعاء لا غير ما وضع له من حيث انه غير
 ما وضع له في الجملة وحكمه وجود ما استعمله خاصا كان او عاما يعني ان المجاز كما الحقيقة في
 كونه خاصا واما ليس المراد يكون المجاز عاما ليحرج اللفظ على ما به جملة في اللفظ
 يذكر اللفظ ويراد به حاله وحال له عليه في اللفظ ولا زور وورد عليه وحال له
 ذلك بل ان جميع افراد اللفظ واحد كما يرد الصلح ع جميع ما في غير ذلك وقال
 الشافعي لا عموم المجاز لا يضر في اصدار اليه في الكلام عند تعذر الحقيقة واللفظ وقد قدر
 بقدر ما وترفع باثبات مخصوص فلا ثبتت العموم وانا نقول ان عموم الحقيقة لم يكن كونها
 حقيقة بل لانها لا تامة على تلك الكافة والام في الفرق والناسم وقد وقع انما في
 سياق انفي ووضعهما بالصفة عامة وكونت اقصيته صيغة جمع او كونت انفي في جميعها
 هذه الالات في المجاز يكون اليه عاملا ان لم يكن حقيقة شرط العموم او كون المجاز اعم
 وكيف يقال فيه ضروري وقد ذكر في كتاب الله تعالى وانما تفرقة عن الضرورة
 لا في ان الشخص في القرآن كثير است اذ ضروري بالاتفاق ومينا وميكما لا تافعل
 من اقسام الاستلال لفرضه ثم لا يمتد الى الحكم والمجاز من اقسام اللفظ فلو كان

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

والله اعلم
بما في
الغيب
والله اعلم
بما في
الغيب

والله اعلم
بما في
الغيب
والله اعلم
بما في
الغيب

فرضها بالكلية المفروقة راجعة الى الحكم والحكم هو الله تعالى منزها عما كذا قالوا ولا انصاف
ان الحكم يتلخظ بالجائز قدرة على الحقيقة لوجاهة بلاغات وناسبات لم تكن في الحقيقة
لو كانت ضرورية بحسب السامع يعني ان الشائع لا بد ان يصدق ولا في الحقيقة فانما يتلخظ
طوعا عليه اغنيته في القوة الى الجواز ولما اجعلنا لفظ الصالح في حديث ابن عمر ما كان يحكم
اي لا يهل ان الجواز يكون عاما جملنا لفظ الصالح في حديث رواه ابن عمر عن الرسول
ومع قوله لا يتبعوا الذين هم بالاصحاب ولا الصالحين في عامي في كل اكل الصالح ويكاد
لان الحقيقة ليست بمادة اتفاقا او تفصل الصالح الذي يكون من الجنب يجوز به الصالحين
في الشريعة فلا بد ان يكون مجازا عما يحكمه فانما هي بقدر لفظ الطعام فقط اي لا يتبعوا
الطعام المحال في الصالح بالطعام المحال في الصالحين لان الجواز لا يكون الا في الصالحين
تقدر كل اكل اي لا يتبعوا الشيء المقدر بالصالح بالشيء المقدر بالصالحين وما كان طعاما
اخره فلا قالوا وقد تعرض علينا في التلخيص بان هم القول بعدم الجواز على ان الشافعي
لم يجزه في كتبه ما تقدمه بالطعام في الحديث فذا على ان الطعام عليه حكمة الربوا عنه فلا يجوز
انما مثل في الجنب والنزوة لا بد ان على ان الجواز لا يعم الحقيقة لا تسقط من السعي بخلاف الجواز
فهو علامة لغيره الحقيقة الجواز والكره وان اجبى الحقيقة لا تسقط ولا يتبعها على كمالها
السعي الجازي فاصح ان يصدق عليه صرح ان يفتي حنة بقره الاب اسد الصالح ان يقره
باب بخلاف الجواز فاصح ان يقره انما يصدق ان يقره ان ليس بآب كذا السعي الصالح ان يقره
عليه اسد ولا يفتي حنة بان يقره ان ليس بآسد بخلاف الرجل الشجاع فاصح ان يقال له
اسد وان يقال له ليس بآسد في الحكم بما سقط الجواز اصل كبره لا يتبعه عليه كبره
من الاحكام اي ما دام الحكم العمل بالبعني الحقيقة سقط البعني الجازي لا يتبعه استعار

والله اعلم
بما في
الغيب
والله اعلم
بما في
الغيب

والله اعلم
بما في
الغيب
والله اعلم
بما في
الغيب

والله اعلم
بما في
الغيب
والله اعلم
بما في
الغيب

والله اعلم
بما في
الغيب
والله اعلم
بما في
الغيب

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible]

فی ما غفلان فی سکنی فغان حم یعنی مجازی شامل الملک الاجاده والطاریر محض مجازی
الحاجز الا لم یحس بین الحقیقه و المجاز کما یرید علیا نذکر فی الفتاوی اذ ان من کلک الملک
سکنی غفلان بل کانت کما عا طلع علی السکرة یحییها فیضا اللان بقا سکنی اعلم من
یون تحقیقا و تقدیرا و اما یحیث کذا قدم لیلانا و انانی قواله و حریم لقیم غفلان و
سوال آخر تقریر انا فاعا حلف احد فغان حم حریم لقیم غفلان فالیم حقیقه فی النکاح
و جازنی الیم بنتم جمیعهما فاعلم بان ذل قدم غفلان لیلانا و انار العیق لمع جالبه بان
ان یحیث فی ذل النکاح ان قدم لیلانا و انار الا ان المراه الیم الوقت فاعلم انی اری قریب فی مجازی
شامل النکاح و الیم محض باعتبار عدم الحاجز الباء اعتبار الجمع بین الحقیقه و المجاز قریل و هو شرک
بین النکاح و بین مطلق الوقت فاریدهما من حیثی الوقت و بطلانها لیهما من بیان هذا بینه
یوف به ان فی اشی موضع یراد بالنکاح فی اشی موضع یراد بالوقت فاعلم ان ذل الفعل
یراد بالنکاح لانه زمان مصلح ان یکن حیا الفاعل ان کان جمیعته یراد بالوقت
المطلق لانه یفعل ذلک الفعل جز من الوقت و کسرم اختلاف فی اینه فعل لیس غیره بالباء
المضاف الیه و الباء لافضا لبطاننا ذلک لانه من شل امر یک یوم یک رب زید ربو
بابوم النکاح ان کان آخر مرتبه شل عدی حریم لقیم غفلان ربو بابوم الوقت ان کان
امر جمیعته و دون الآخر شل امر یک یوم لقیم غفلان و انش هالک یوم یک رب زید لقیم
هو العا ل و ان المضاف الیه الا لافغان و انما یرد الی ذل و یم فی ما فاعا قال لقیم حم
رجب جواب سوال آخر تقریر و ان یفعا ذل ان شخص شغل حم فی شل یلیند و یم
و ذل الیم ففعل و لم یخیر باله النکاح لانه یکن عدوا و یمناعا و لانه و مناعا و یمناعا و یمناعا
مناعا المجازی فلیزم الجمع بین الحقیقه و المجاز و ما سحی کل لیم فواء لقیم النکاح

[illegible][illegible]

يصلح للملك فدية ولا ابطال في معنى الشرع كغيره في المعنى اى احلا في المعنى
 الذى شرع للمشرع لاجل حال كونه بائنه في معنى الشرع فليقل الاتصال المعنى في المعنى
 كالاتصال بين الكفالة والحوالة في كونها فدية للمدين وبين الصدقة والبذل في كونها
 بغير عوض امثالكم ثم ان ذلك كالمصدر ففصل الاتصال المعنى وذلك البعض الاتصال
 المعنى بالمتبقي على الفرق بين الحالتين بسبب فقال هذا اول على نوعين اى الاتصال
 من حيث السببية والتعليل فتخرج على نوعين اى السببية فتخرج على نوعين اى
 كان علاقة التعليل اشرف من سببية تدعى حيث قال اسمها الاتصال الحكم بالعلمة كالحكم
 الملك بالشراء وانه يوجب الاستعارة من الطرفين فيمخرجان تذكر الطير ويرادكم وان
 الحكم وقوله العلة لان الحكم يحتاج الى الحكم من حيث الثبوت والعلة محتاجة الى الحكم من حيث
 الاستعارة اذ لم يشرع العلمة الحكم فمخرجان من الطرفين في الاصل في الاستعارة ان يخرجا
 اليه ويراد المقصود فخص الاستعارة من الجانبين حتى اذا قال ان اشترى عبد خور وبنى
 بالملك وقال ان ملك عبد خور وبنى بالاشراء يصدق فيها جاذبة فخر في الاستعارة
 والعلة الحكم وعكس فان اشراء علة وملك حلول في الاصل في الاشراء ان لا يشترط اجتماع كل
 في الملك الاصل في الملك ان يشترط الاجتماع عرفا فان اشترى نصف عبد ما ثم
 اشترى النصف الاخر يفتقر في النصف في صورة الاشراء في صورة الملك باعتبار المعنى
 الحقيقي فان قل اردت باحتمال الآخر فيصدق في الصورتين بان يكتفى بالاستعارة فيصدق
 نصف العبد الباقي في صورة ما تسمى بالاشراء بالملك لم يفتقر في صورة ما تسمى بالملك بالاشراء
 ولكن القاضي لا يفتقر في هذا الاخر لانه تسمى تخفيفا عليه فيصير متما في هذه النية كذا قالوا
 وانحصر على بان في الصورة الاولى ايم تخفيفا عليه لان الملك كان عام من ان يكون

في معنى الشرع كغيره في المعنى

بذلك انما كان الاتصال في معنى الشرع كغيره في المعنى اى احلا في المعنى
 الذى شرع للمشرع لاجل حال كونه بائنه في معنى الشرع فليقل الاتصال المعنى في المعنى
 كالاتصال بين الكفالة والحوالة في كونها فدية للمدين وبين الصدقة والبذل في كونها
 بغير عوض امثالكم ثم ان ذلك كالمصدر ففصل الاتصال المعنى وذلك البعض الاتصال
 المعنى بالمتبقي على الفرق بين الحالتين بسبب فقال هذا اول على نوعين اى الاتصال
 من حيث السببية والتعليل فتخرج على نوعين اى السببية فتخرج على نوعين اى
 كان علاقة التعليل اشرف من سببية تدعى حيث قال اسمها الاتصال الحكم بالعلمة كالحكم
 الملك بالشراء وانه يوجب الاستعارة من الطرفين فيمخرجان تذكر الطير ويرادكم وان
 الحكم وقوله العلة لان الحكم يحتاج الى الحكم من حيث الثبوت والعلة محتاجة الى الحكم من حيث
 الاستعارة اذ لم يشرع العلمة الحكم فمخرجان من الطرفين في الاصل في الاستعارة ان يخرجا
 اليه ويراد المقصود فخص الاستعارة من الجانبين حتى اذا قال ان اشترى عبد خور وبنى
 بالملك وقال ان ملك عبد خور وبنى بالاشراء يصدق فيها جاذبة فخر في الاستعارة
 والعلة الحكم وعكس فان اشراء علة وملك حلول في الاصل في الاشراء ان لا يشترط اجتماع كل
 في الملك الاصل في الملك ان يشترط الاجتماع عرفا فان اشترى نصف عبد ما ثم
 اشترى النصف الاخر يفتقر في النصف في صورة الاشراء في صورة الملك باعتبار المعنى
 الحقيقي فان قل اردت باحتمال الآخر فيصدق في الصورتين بان يكتفى بالاستعارة فيصدق
 نصف العبد الباقي في صورة ما تسمى بالاشراء بالملك لم يفتقر في صورة ما تسمى بالملك بالاشراء
 ولكن القاضي لا يفتقر في هذا الاخر لانه تسمى تخفيفا عليه فيصير متما في هذه النية كذا قالوا
 وانحصر على بان في الصورة الاولى ايم تخفيفا عليه لان الملك كان عام من ان يكون

سبب

بذلك انما كان الاتصال في معنى الشرع كغيره في المعنى اى احلا في المعنى
 الذى شرع للمشرع لاجل حال كونه بائنه في معنى الشرع فليقل الاتصال المعنى في المعنى
 كالاتصال بين الكفالة والحوالة في كونها فدية للمدين وبين الصدقة والبذل في كونها
 بغير عوض امثالكم ثم ان ذلك كالمصدر ففصل الاتصال المعنى وذلك البعض الاتصال
 المعنى بالمتبقي على الفرق بين الحالتين بسبب فقال هذا اول على نوعين اى الاتصال
 من حيث السببية والتعليل فتخرج على نوعين اى السببية فتخرج على نوعين اى
 كان علاقة التعليل اشرف من سببية تدعى حيث قال اسمها الاتصال الحكم بالعلمة كالحكم
 الملك بالشراء وانه يوجب الاستعارة من الطرفين فيمخرجان تذكر الطير ويرادكم وان
 الحكم وقوله العلة لان الحكم يحتاج الى الحكم من حيث الثبوت والعلة محتاجة الى الحكم من حيث
 الاستعارة اذ لم يشرع العلمة الحكم فمخرجان من الطرفين في الاصل في الاستعارة ان يخرجا
 اليه ويراد المقصود فخص الاستعارة من الجانبين حتى اذا قال ان اشترى عبد خور وبنى
 بالملك وقال ان ملك عبد خور وبنى بالاشراء يصدق فيها جاذبة فخر في الاستعارة
 والعلة الحكم وعكس فان اشراء علة وملك حلول في الاصل في الاشراء ان لا يشترط اجتماع كل
 في الملك الاصل في الملك ان يشترط الاجتماع عرفا فان اشترى نصف عبد ما ثم
 اشترى النصف الاخر يفتقر في النصف في صورة الاشراء في صورة الملك باعتبار المعنى
 الحقيقي فان قل اردت باحتمال الآخر فيصدق في الصورتين بان يكتفى بالاستعارة فيصدق
 نصف العبد الباقي في صورة ما تسمى بالاشراء بالملك لم يفتقر في صورة ما تسمى بالملك بالاشراء
 ولكن القاضي لا يفتقر في هذا الاخر لانه تسمى تخفيفا عليه فيصير متما في هذه النية كذا قالوا
 وانحصر على بان في الصورة الاولى ايم تخفيفا عليه لان الملك كان عام من ان يكون

بالاتفاق قد اذكر ان لم يوافق نوى شيئا فعلى حسب نوى ذلك لا ينافى على اصل آخر وهو
 الخلفيه في التكلم عنده وعند ما في الحكم يعني ان الخلاف المذكور بين ابي حنيفة ومحمد
 وصاحبيه حيث على اصل آخر مختلف فيما بينهم وهو ان الجار خلف الحقيقة عندني
 التكلم وعند ما في الحكم قد يقضي لسطاطه وان الجار خلف عن الحقيقة بالاتفاق في
 في الخلاف ان يقصور وجود الاول لم يوجد لعارض وهذا بالاتفاق ايضا لكنهم لم يقتصروا
 جهة الخلفيه عنده الجار خلف عن الحقيقة في التكلم اشي قوله يعني مراد به الحرية خلف
 عن هذا الذي مراد به القوة فثبت صحة التكلم بالحقيقة من حيث الحرية في تحمل جاز
 وليس في تقريره ان هذا الذي مراد به الحرية خلف من قوله هذا الاول الذي للشيء في
 والخلف على حاله على خلاف الثاني فانه يتبدل الاول بالآخر فثبت عنده لا بد
 لصحة الجار من استقامة الاول من حيث الحرية وان لم يستقم لمعنى الحقيقة فصار الى
 يعني الجار في ذلك الجار خلف عن الحقيقة في الحكم اشي قوله يعني مراد به الحرية
 عن حكمه مراد به القوة فيبقى ان يقسم الحكم الحقيقي في العمل بها حتى يصل الى الجار
 فان كانت الخلفيه عنده في التكلم فالتكلم بالحقيقة الاولى لان اللفظ موضوع قابل للمعنى
 الحقيقي وهو يستعمل في العبادة فيمرر بها فانه ضرورة على حقيقة جازية عند ما
 لما كان خلفا عن في الحكم وكل الجار حكان على حكم الحقيقة باعتبار كونها لا يستعمل
 او باعتبار كونها عاماشا لا حقيقة ثابتة فلا بد ان يكون العمل بالجازا في الضرورة الشرعية
 ويظهر الخلاف في قوله العبد لله وهو اكبر من الله يعني ابي حنيفة في خلاف بين ابي حنيفة
 وصاحبيه في قول لول احده ولا يعني قال ان العبد اكبر من الله في حاشية الحديث
 عنده لا عند ما كان عند ابي حنيفة هذا الحكم صحيح بعبارة من حيث كونه متبدا او غير متبدا

في الخلفيه الجار

الخلفيه في التكلم عنده وعند ما في الحكم يعني ان الخلاف المذكور بين ابي حنيفة ومحمد
 وصاحبيه حيث على اصل آخر مختلف فيما بينهم وهو ان الجار خلف الحقيقة عندني
 التكلم وعند ما في الحكم قد يقضي لسطاطه وان الجار خلف عن الحقيقة بالاتفاق في
 في الخلاف ان يقصور وجود الاول لم يوجد لعارض وهذا بالاتفاق ايضا لكنهم لم يقتصروا
 جهة الخلفيه عنده الجار خلف عن الحقيقة في التكلم اشي قوله يعني مراد به الحرية خلف
 عن هذا الذي مراد به القوة فثبت صحة التكلم بالحقيقة من حيث الحرية في تحمل جاز
 وليس في تقريره ان هذا الذي مراد به الحرية خلف من قوله هذا الاول الذي للشيء في
 والخلف على حاله على خلاف الثاني فانه يتبدل الاول بالآخر فثبت عنده لا بد
 لصحة الجار من استقامة الاول من حيث الحرية وان لم يستقم لمعنى الحقيقة فصار الى
 يعني الجار في ذلك الجار خلف عن الحقيقة في الحكم اشي قوله يعني مراد به الحرية
 عن حكمه مراد به القوة فيبقى ان يقسم الحكم الحقيقي في العمل بها حتى يصل الى الجار
 فان كانت الخلفيه عنده في التكلم فالتكلم بالحقيقة الاولى لان اللفظ موضوع قابل للمعنى
 الحقيقي وهو يستعمل في العبادة فيمرر بها فانه ضرورة على حقيقة جازية عند ما
 لما كان خلفا عن في الحكم وكل الجار حكان على حكم الحقيقة باعتبار كونها لا يستعمل
 او باعتبار كونها عاماشا لا حقيقة ثابتة فلا بد ان يكون العمل بالجازا في الضرورة الشرعية
 ويظهر الخلاف في قوله العبد لله وهو اكبر من الله يعني ابي حنيفة في خلاف بين ابي حنيفة
 وصاحبيه في قول لول احده ولا يعني قال ان العبد اكبر من الله في حاشية الحديث
 عنده لا عند ما كان عند ابي حنيفة هذا الحكم صحيح بعبارة من حيث كونه متبدا او غير متبدا

في قول ارجل احده فمستك قبل ان يخلق ما خلق له كلام باطل لا يصح كقولك ان الله
 العربية جميع افعال الله ان يكون جميعا بعبارة وتوحيده السجدة العشرية لانه في قوله
 عقلا فتقول فمستك قبل ان يخلق او خلق ليس كذلك بخلاف قوله لا يخلق لا يصح
 فانما الاستحالة جارية من اجل ان المشار اليه كبر من افعال الله وقال له اجد لا اكسرني
 اني اعلم ان الكلام قافا كان قوله لا يخلق جميعا من حيث العربية والاسمية وكان اني
 محال بالانظر الى الخارج فيصير الى الجواز للميل الى الكلام وهو متحقق من غير تلك الالين يكون
 حرا على الالاب والما وحده بما كانت الخلقية في الحكم وكان اني اتحقق شرطها
 الجواز لانه لا كلام لان البتة من الاصغر من الالين على الجواز الذي هو متحقق
 الا في شئ في ان يكون قوله زيد اسد هو الاعم ان كان الحقيقة لانه لا اسلام له مجاز بل حقيقة
 بحرف حرف تشبيهي زيد كلاسدا قافا قور ايت اسد اري فانه وان كان له الجواز لكان متحققا
 بالحقيقة من البروتية لا كوناسه اني يلزم المحال تصد اقل يمكن كوناسدا بالاسم وهو بعيد
 وقد مر في الحقيقة والجواز اذا كان الحكم متعينا يعني قد مر في الحقيقة والاسم في الحقيقة والاسم في الحقيقة
 مسا اذا كان كلاما الحكمين متعينا فليخبر الكلام حينئذ بالضرورة انما في قوله البروتية في الحقيقة
 معروفة انست اوله انست اوله كبر سناسه حتى لا تقع الحرة بذكر بافا فانه اذا كانت المرأة
 معروفة بالنسب احتمال ان تكون بغيره وان كانت معترسنا من كذا اذا كانت كبر سناسه
 فانه احتمال ان تكون بنتا بامتناعه لاني اتحقق ظاهره وانما تعذر المعنى الجوازي فانه لو كان
 محال اكان من قولنا طالق وهو باطل لان الطلاق يقتضي سابقه صحة النكاح لانه
 يقتضي ان تكون محرمه ابدافلا لغيره وبينها النكاح ولا طلاق فانه لم يكن مجازا عساه

بحث في الحقيقة والجواز

في قول ارجل احده فمستك قبل ان يخلق ما خلق له كلام باطل لا يصح كقولك ان الله
 العربية جميع افعال الله ان يكون جميعا بعبارة وتوحيده السجدة العشرية لانه في قوله
 عقلا فتقول فمستك قبل ان يخلق او خلق ليس كذلك بخلاف قوله لا يخلق لا يصح
 فانما الاستحالة جارية من اجل ان المشار اليه كبر من افعال الله وقال له اجد لا اكسرني
 اني اعلم ان الكلام قافا كان قوله لا يخلق جميعا من حيث العربية والاسمية وكان اني
 محال بالانظر الى الخارج فيصير الى الجواز للميل الى الكلام وهو متحقق من غير تلك الالين يكون
 حرا على الالاب والما وحده بما كانت الخلقية في الحكم وكان اني اتحقق شرطها
 الجواز لانه لا كلام لان البتة من الاصغر من الالين على الجواز الذي هو متحقق
 الا في شئ في ان يكون قوله زيد اسد هو الاعم ان كان الحقيقة لانه لا اسلام له مجاز بل حقيقة
 بحرف حرف تشبيهي زيد كلاسدا قافا قور ايت اسد اري فانه وان كان له الجواز لكان متحققا
 بالحقيقة من البروتية لا كوناسه اني يلزم المحال تصد اقل يمكن كوناسدا بالاسم وهو بعيد
 وقد مر في الحقيقة والجواز اذا كان الحكم متعينا يعني قد مر في الحقيقة والاسم في الحقيقة والاسم في الحقيقة
 مسا اذا كان كلاما الحكمين متعينا فليخبر الكلام حينئذ بالضرورة انما في قوله البروتية في الحقيقة
 معروفة انست اوله انست اوله كبر سناسه حتى لا تقع الحرة بذكر بافا فانه اذا كانت المرأة
 معروفة بالنسب احتمال ان تكون بغيره وان كانت معترسنا من كذا اذا كانت كبر سناسه
 فانه احتمال ان تكون بنتا بامتناعه لاني اتحقق ظاهره وانما تعذر المعنى الجوازي فانه لو كان
 محال اكان من قولنا طالق وهو باطل لان الطلاق يقتضي سابقه صحة النكاح لانه
 يقتضي ان تكون محرمه ابدافلا لغيره وبينها النكاح ولا طلاق فانه لم يكن مجازا عساه

في قول ارجل احده فمستك قبل ان يخلق ما خلق له كلام باطل لا يصح كقولك ان الله
 العربية جميع افعال الله ان يكون جميعا بعبارة وتوحيده السجدة العشرية لانه في قوله
 عقلا فتقول فمستك قبل ان يخلق او خلق ليس كذلك بخلاف قوله لا يخلق لا يصح
 فانما الاستحالة جارية من اجل ان المشار اليه كبر من افعال الله وقال له اجد لا اكسرني
 اني اعلم ان الكلام قافا كان قوله لا يخلق جميعا من حيث العربية والاسمية وكان اني
 محال بالانظر الى الخارج فيصير الى الجواز للميل الى الكلام وهو متحقق من غير تلك الالين يكون
 حرا على الالاب والما وحده بما كانت الخلقية في الحكم وكان اني اتحقق شرطها
 الجواز لانه لا كلام لان البتة من الاصغر من الالين على الجواز الذي هو متحقق
 الا في شئ في ان يكون قوله زيد اسد هو الاعم ان كان الحقيقة لانه لا اسلام له مجاز بل حقيقة
 بحرف حرف تشبيهي زيد كلاسدا قافا قور ايت اسد اري فانه وان كان له الجواز لكان متحققا
 بالحقيقة من البروتية لا كوناسه اني يلزم المحال تصد اقل يمكن كوناسدا بالاسم وهو بعيد
 وقد مر في الحقيقة والجواز اذا كان الحكم متعينا يعني قد مر في الحقيقة والاسم في الحقيقة والاسم في الحقيقة
 مسا اذا كان كلاما الحكمين متعينا فليخبر الكلام حينئذ بالضرورة انما في قوله البروتية في الحقيقة
 معروفة انست اوله انست اوله كبر سناسه حتى لا تقع الحرة بذكر بافا فانه اذا كانت المرأة
 معروفة بالنسب احتمال ان تكون بغيره وان كانت معترسنا من كذا اذا كانت كبر سناسه
 فانه احتمال ان تكون بنتا بامتناعه لاني اتحقق ظاهره وانما تعذر المعنى الجوازي فانه لو كان
 محال اكان من قولنا طالق وهو باطل لان الطلاق يقتضي سابقه صحة النكاح لانه
 يقتضي ان تكون محرمه ابدافلا لغيره وبينها النكاح ولا طلاق فانه لم يكن مجازا عساه

فلا تقع المحرمة بذلك القول بغير دليله الكلام الا انهم قالوا اذا اصر على ذلك يعرف انك
بينما الا لان المحرمة تثبت بهذا القابل للامتناع والامتناع لا يثبت بها في الجملة
التفريق الثاني بين المحرمة والامتناع هو ان الامتناع يحط على قواعده المستقبلة وقوله المستقبلة
من قواعده المستقبلة يعني بالامتناع ان يكون محرمه المستقبلة حينئذ المستقبلة وان تكون
الكبرياء من غير تحققه فلو قلنا ان شرط ان كانت مجزئة ان لم تكن كبرياء
يثبت بها من غير ان يكون اولاد كبرياء من غير حط على قولنا ان المستقبلة قواعدها
الحكم في مجزئة ان لم تكن كبرياء لان الاجماع على ان الامتناع يحط على قواعده المستقبلة
المراد بالامتناع المحل وجوب هذا القوله قبل ان يثبت على ان الامتناع يحط على قواعده المستقبلة
قوله ان المحل في المجزئة ان لم يكن كبرياء على ان المستقبلة قواعدها المستقبلة
بالصلوة واجبة في الامتناع كما في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما
واذا كان هذا ما فصل اي لم يثبت ثقله الى الامتناع في الصلاة والعبادة والمحرمة ومجزئة
الاول فان قال حدثنا عن ان صارت على عليه الصلوة والدعاء ولا يخرج منه قصد طاعة
فصل في شرحه الى ان السك المسموعة في قوله قال شغل ان اجمع عليه العبادة المحرمة
وفي حكمها سائر الاضافات المسموعة في قوله واذا دعا او اذا دعا او اذا دعا او اذا دعا او اذا دعا
وبلاذ الاضافات المسموعة اي باعتبار ان المستقبلة قواعدها المستقبلة وان كان القوله
موضوعا للمعنى فيه قوة فيخرج واجبة في كل المعنى انما هو في الصلاة والعبادة والمحرمة
في ذلك المعنى انما هو في الصلاة والعبادة والمحرمة في ذلك المعنى انما هو في الصلاة
انما هو في الصلاة والعبادة والمحرمة في ذلك المعنى انما هو في الصلاة والعبادة
محرمة في الصلاة والعبادة والمحرمة في ذلك المعنى انما هو في الصلاة والعبادة

هذا هو الوجه في ان الامتناع يحط على قواعده المستقبلة وقوله المستقبلة
من قواعده المستقبلة يعني بالامتناع ان يكون محرمه المستقبلة حينئذ المستقبلة وان تكون
الكبرياء من غير تحققه فلو قلنا ان شرط ان كانت مجزئة ان لم تكن كبرياء
يثبت بها من غير ان يكون اولاد كبرياء من غير حط على قولنا ان المستقبلة قواعدها
الحكم في مجزئة ان لم تكن كبرياء لان الاجماع على ان الامتناع يحط على قواعده المستقبلة
المراد بالامتناع المحل وجوب هذا القوله قبل ان يثبت على ان الامتناع يحط على قواعده المستقبلة
قوله ان المحل في المجزئة ان لم يكن كبرياء على ان المستقبلة قواعدها المستقبلة
بالصلوة واجبة في الامتناع كما في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما
واذا كان هذا ما فصل اي لم يثبت ثقله الى الامتناع في الصلاة والعبادة والمحرمة ومجزئة
الاول فان قال حدثنا عن ان صارت على عليه الصلوة والدعاء ولا يخرج منه قصد طاعة
فصل في شرحه الى ان السك المسموعة في قوله قال شغل ان اجمع عليه العبادة المحرمة
وفي حكمها سائر الاضافات المسموعة في قوله واذا دعا او اذا دعا او اذا دعا او اذا دعا او اذا دعا
وبلاذ الاضافات المسموعة اي باعتبار ان المستقبلة قواعدها المستقبلة وان كان القوله
موضوعا للمعنى فيه قوة فيخرج واجبة في كل المعنى انما هو في الصلاة والعبادة والمحرمة
في ذلك المعنى انما هو في الصلاة والعبادة والمحرمة في ذلك المعنى انما هو في الصلاة
انما هو في الصلاة والعبادة والمحرمة في ذلك المعنى انما هو في الصلاة والعبادة
محرمة في الصلاة والعبادة والمحرمة في ذلك المعنى انما هو في الصلاة والعبادة

هذا هو الوجه في ان الامتناع يحط على قواعده المستقبلة وقوله المستقبلة
من قواعده المستقبلة يعني بالامتناع ان يكون محرمه المستقبلة حينئذ المستقبلة وان تكون
الكبرياء من غير تحققه فلو قلنا ان شرط ان كانت مجزئة ان لم تكن كبرياء
يثبت بها من غير ان يكون اولاد كبرياء من غير حط على قولنا ان المستقبلة قواعدها
الحكم في مجزئة ان لم تكن كبرياء لان الاجماع على ان الامتناع يحط على قواعده المستقبلة
المراد بالامتناع المحل وجوب هذا القوله قبل ان يثبت على ان الامتناع يحط على قواعده المستقبلة
قوله ان المحل في المجزئة ان لم يكن كبرياء على ان المستقبلة قواعدها المستقبلة
بالصلوة واجبة في الامتناع كما في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما
واذا كان هذا ما فصل اي لم يثبت ثقله الى الامتناع في الصلاة والعبادة والمحرمة ومجزئة
الاول فان قال حدثنا عن ان صارت على عليه الصلوة والدعاء ولا يخرج منه قصد طاعة
فصل في شرحه الى ان السك المسموعة في قوله قال شغل ان اجمع عليه العبادة المحرمة
وفي حكمها سائر الاضافات المسموعة في قوله واذا دعا او اذا دعا او اذا دعا او اذا دعا او اذا دعا
وبلاذ الاضافات المسموعة اي باعتبار ان المستقبلة قواعدها المستقبلة وان كان القوله
موضوعا للمعنى فيه قوة فيخرج واجبة في كل المعنى انما هو في الصلاة والعبادة والمحرمة
في ذلك المعنى انما هو في الصلاة والعبادة والمحرمة في ذلك المعنى انما هو في الصلاة
انما هو في الصلاة والعبادة والمحرمة في ذلك المعنى انما هو في الصلاة والعبادة
محرمة في الصلاة والعبادة والمحرمة في ذلك المعنى انما هو في الصلاة والعبادة

التي تسمى في اصطلاحهم بالاكل خطأ وفساد الصلوة بالنكح خطأ فلا يصح التمسك بالشئ
في ايصال الصلوة والاصوم ثم الآن بيان الوجه الحقيقي على تقدير النكح وقيل لا يمكن ان
واضح المضائق في الاعيان كالحجر والحجر حقيقة خفايا لا لا يقضي جرمه من جهة
وبالاعمال الكلام في جهاد ارجح البعض فيتمتعون ان اتهم المضائق في العين كالحجر
قوله تم حشرت عليكم نهاركم ونهاركم في قوله حشرت الخ يعني حشرت الخ من المضائق في العمل
الخبر تكون الحقيقة تركه بالاجل الكلام لان العمل عين لا يقبل المحرمة لان العمل في
من اوصاف الفعل فقلنا نحن ان هذه المحرمة على حالها تحققت الا ان من ان العمل
فانحصر بها لكم وذلك لان المحرمة لو كان في العمل فيكون العمل بعد منوعا عن الفعل
وتخرج ياتي في العمل فيخرج العمل من ان يكون مباحا وصار العين ممنوعا والصبر ممنوعا عنه
وهذا الخ في الجهرين في المنع فان الاول كماله للطفل لا كمال الجهرين في يد يد والتمسك
الخبر من بين يديه وقيل لا ياتل فهو بمنزلة الشئ في المنع وهو مانع من الذي يتحقق على اثره
وقال البعض للتمسك بالعين لا يكون حراما فلا بد من تقدير الفعل وهو غير معين المستواء
جميع الافعال فيه فيجب التوقف هو مختلف في شؤ صوابه الغير وما فرغ من بيان الحقيقة
والجواز اورد في كتابها بحث حروف المعاني فقال في حيل ما ذكرنا حروف المعاني التي هي حروف الحقيقة
والجواز حروف المعاني وهي الحروف التي هي حروف المعاني في اذا كانت
بمعنى الظرفية تكون حقيقة وان كانت بمعنى على تكون مجازا وعلى هذا القياس فحروف المعاني
حروف المعاني هي حروف المعاني بالحققة فحرف التوكيد المعنى في قوله حشرت الخ
التمسك بالمعاني في حروفه في خاتمة الكتاب فاحلها منقولة تباين الجواهر في حروف المعاني
الحروف على ما ذكرها في الكتاب لان كلمات الشرط والظرف لا سماه في حروف المعاني

بمعنى الظرفية تكون حقيقة وان كانت بمعنى على تكون مجازا وعلى هذا القياس فحروف المعاني حروف المعاني هي حروف المعاني بالحققة فحرف التوكيد المعنى في قوله حشرت الخ التمسك بالمعاني في حروفه في خاتمة الكتاب فاحلها منقولة تباين الجواهر في حروف المعاني الحروف على ما ذكرها في الكتاب لان كلمات الشرط والظرف لا سماه في حروف المعاني

بمعنى الظرفية تكون حقيقة وان كانت بمعنى على تكون مجازا وعلى هذا القياس فحروف المعاني حروف المعاني هي حروف المعاني بالحققة فحرف التوكيد المعنى في قوله حشرت الخ التمسك بالمعاني في حروفه في خاتمة الكتاب فاحلها منقولة تباين الجواهر في حروف المعاني الحروف على ما ذكرها في الكتاب لان كلمات الشرط والظرف لا سماه في حروف المعاني

بحر حروف العطف

أكثر وقوعه مما قال قالوا واطلاق الحظ من غير تعرض لمقتضى ولا ترتيب لم يكن
لطلاق الشركة فان كان في حصة المفرد على المفرد فاشتركوا فيه في الحكم عليه وانه كان
حظف النحل فاشترك في مجرد الثبوت والوجود وبكامله ولا يتعرض للعانة كما زعم بعض
اصحابنا ولا للترتيب كما زعم بعض اصحابنا شافعي فاقبل جابري زيد وعمر ونحوهم
جاءوا كما هو تقدم احداهما على الاخر وجه الشافعي قوله من جابري ما لا يثبت في قوله تعالى
ان الصفاء للزوجة من شحات الزينة ففهم النبي منه الترتيب وقوله واراكموهما وان
تقديم الزوج على السجود واجب والجواب عن الاول ان النبي عليه السلام قدّم الترتيب من وجوه
غير متناهية وانما يقال على الاية باعتبار ان التقديم في الذكر لا يلحقه من الارتفاع والتمتع
وعن الثاني انه حاض قوله ثم واكمى حديثا بطريقه فان تقديم السجود على الزوج
ليس بغرض الاجتماع وفي قوله غير الموطوءة ان دخلت الارضات طالق وطلاق وطالق
جواب عن تقديره علينا ونحوه وانما قال علاما لغير الموطوءة ان دخلت الارضات طالق
وطالق طالق فثبت على حقيقة تقع واحدة وعندها كانت تعلم ان الواو لا ترتب عليه شيء
الاول مفرد ولم يبق محل الثاني والثالث ولما زعمه ما يقع لكل مفرد واحدة وهو ان يقع
فاجاب بان في هذا المثال ان طالق واحدة على حقيقة وان موجب هذا الكلام لا فرق
فلا يتغير الواو وقالوا لا يتغير فلا يتغير الواو يعني ان هذا الترتيب عنده والعامة عندها
لم يبق من الواو بل من موجب الكلام فان موجب الكلام عند الاقران ذو لولم يكن كذلك قال
دخلت الارضات طالق فثنا قال لم يبق لثالث قال ان طالق طالق طالق علم ان قصد
الاقران ففتح كل منها على مفرد الاول لم يبق لثالث وثالثا وعند ههنا يجب الكلام
الاجماع لانه لو لم يكن كذلك لما علق التثنية عليه بغير ضرورة واحدة فانما طالعها بغير ضرورة واحدة

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

وقد قال في هذا السلام وصاحب التوفيق المثلج ان رجلا قال ما في وقوع الثلث منها اكل اذا فيه
الشرط وان شرطه بان قال انت طالق طالق طالق ان مضت الدار لبيع ثلث
الملك وحيث آخر الكلام بالخير وله هو الشرط فوقف الاول على آخره فقيس عليه وانما كان
الخير لكونه في انت طالق طالق وطالق اثنتين بواسطة قوله على آخره على علمنا من الشرط
ومحطان فقال اذا خرج الاطلاق بدون الشرط لغير الموطوءة بان يقول انت طالق طالق
وطالق فعملوا واثباته في التقويم على اقلع الواحدة منها فغيره ادر يترتب عند الحكم بالجاب
بان في هذه المسألة اثنتين بواسطة الاول لان الحكم بالثاني وانما كانت مقتضى
الاولية لغت محل التصرف يعني بجاها الترتيب من الاولين من الحكم بالساني لان الاول
لا يدرى ان حكمه ثلث كلمات دفعة واحدة فاذا الحكم الاول وقع الفسخ غير ان لم يترتب على كل
عائنه ثلث يدل على ان قوله لا واذا انت طالق طالق طالق يتبين بالاول بالافتقار لعدم
المرسل الواو فبعد هذا الشاخص ليقع اثلاث فافهم في هذا لان الجمع بين قوله على كل جمعة
بمعنى واذا ازوج من اجل اخراجه من الاول او لغيره لان الزوج ثم قال الاولى بهذه حرة
وفيه متصل جواب سوال آخر على علمنا انه واما اذا ازوج فمقتضى ثلثين شخص من ثلث
سواء كان ابعدا او يقعد بين اثنين اذن الزوج ولا يدرى ان المولى يكملها فقال الاولى بهذه حرة
وفيه بلكام متصل فاعلم ان الثاني بالافتقار منها فاعلم ان الواو لا يترتب بالابحس على كل
فاجاب بان في هذا المثال انما يكتفى بالثاني لان تحقق الاولى يزيل محالية الوقت
في حق الثانية بطل الثاني قبل الحكم بغيرها يعني بان هذا الترتيب لا يفيدهم في حق الاول
من الكلام لان كفاح الاثنين كان موقوف على اتمام المولى واجازة الزوج جميعا فاذا
حقق للمولى الاول والا كانت الثانية موقوفة والاولى نافذة فلم يكن ان توفض

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

[illegible]

اللازمة على المحرقة وغيره وان كان ان كانا على المحرقة غير جائز فليس للمثانية محل توقف على
ان يحكم بقضائها وليقل هذه دهاكله اذ قيل فنعني آخر من جانب النبي لان النعني هو
اللازمة على الكفح وقيل ان الحكم النعني الواحد لكلا من وان قال نرجت فلا بد من ثلث
قبلك بغير توقف ولا قيل للآخر جلي في غير ذلك لان الحكم للمساواة لا توقف
على ذلك بل للثانية مثل اليتيم فان اعتقه المولى بلغناه واحد بان قال اعتقه لا قبل
الكفح واحدة منهم ثم تحقق الجمع بين المحرقة والامة وان اعتقه الكلام فنعني على ان لا الزوج
الكلية واحدة منها جاز الكفح بمقتضى الاولى وقيل كلف الثانية فلا محالة لاجازة هذا
اذا كان للكاحان في عقد واحد فاما اذا كان في عقدين فان كان ولي الاثنين واحدا
فانما كما ذكرنا وان كانا اثنين فحقت المساواة على التساوي لئلا يحاكم دون ثلثهما
الزوج جاز وان اجازها جاز الكفح بمقتضى الاولى واما الزوج رب الاثنين في عقدين فليزاد
الزوج قبله في الزوج قال بجزء كلف هذه وهذه بطلان اذا اجازها جازها وان اجازها شرقا
بطل كلف الثانية هذا اليتيم اجماع ال مقدير وعليه قد جاز ان الزوج احد الاثنين محامي
عقدين في فتح الزوج خبر الكفح فان اجازها الزوج بكلام رسول قال بجزء كلف هذه وهذه
بطلان كما ان اجازها جازها قبل على ان الواو للمعاذرة وان اجازها الزوج بكلام رسول
بطلان الثانية بلا شبهة وهذا المستطردى الاول فاجاب بان في هذه الصورة انما بطلان الكفح
فلا جاز لان الواو للمعاذرة بل لان صدر الكلام يتوقف على كونه اذا كان في الزوجين او في واحد
من الزوجين او الاستيفاء انما يتجزأ في الكلام يكون اول الكلام موقوفا على الاستيفاء في الكلام
من الكفح الاخت لا في غير الواو او لما ذكرتم الجمع بين الاثنين سبب في عدم الاية فكذا توقف
اول الكلام على اخره فلا جرم يقر نان في الزمان وقد تكون الواو لحوال نهيايان الجاز

سیدتی حروف لطیف

[illegible]

معنى الواو كما ان كونها موصولة كان بيان ان خصيتها كقولنا لمعها واذا قلنا ان المعاداة حتى ان المعاداة
الاباء والاداءة واذا قلنا في قولنا وانت حر لبيت المعطف اذ لا يحسن عطف الخبر على الاشياء على كل
الحال المحال يكون شرطاً وجوباً لعلنا نغني عن ان يوجب التعقيل اذ اداء الالف وجوباً عليه
ان الحال هو قولنا وانت حر لا قولنا اولى الفاء يعني ان يكون الاداء موصوفاً على التعقيل لا
موصوفاً على الاداء واجاب بانه من باب التقلب اي كمن حراد انت يكون الالف وجوباً من قبل
الالف مقترنة اي اولى الفاء محال كمنك فقد انزلنا في حال الاداء يكون الحوية موصوفة
عليه وان يجوز انما هي انما هي في مقام جواب الامر لا في قولنا الفاء حراد وان الحوية حال
الاداء او حال موصوفى في المعنى والوصف لا يتقدم على الموصوف ما حوية لا يتقدم على الاداء
وقد يكون المعطف محالاً في كل واحد من كون على الحقيقة وانما هو من بيان الحال التي هي على
تفسيره على المثال المختلف فيه على السبيل في كل ان يكون الجواب ان اصل المعطف هو التقلب
في كل واحد من كونها وانما هي في مقام انشود حال وقوع فلا يجب التمسك في ان الخبر قد لا
تختلف في حاله فقلنا الثانية واحدة فقلنا ان كل من يمتثل لثمة لا يفسر احد على الا
ولم يفسر ليس الا لجزء من الكلام وكونها في قولنا طلق في كل الفاء في حرم من اخطاها في الكلام
خرج طبعاً على المعنى فقلنا قولنا واذك الف موصوف على معنى وليس في حاله حتى يكون شرط
ان من الالفاظ ان يكون الالف لان ان كان الالف في طبعها لا يصير في طبعها في طبعها في طبعها
من حيث الوجود والعدم حتى يلزم عليها واداءه وكان انما هو في حاله في طبعها في طبعها
وجوباً في الالف يعني ان عندنا هذه الواو وليست المعطف كما كانت عندنا في الحال
والحال في معنى الشرط محال فيصير كما ناهى طلق في الحال ان كانا على حال
طلق كان قد بدو وطلق بذلك شرط كان محالاً في معنى فخرج الالف في الالفاظ

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

في هذه فتوقف على اما لا الفعل كونه حرا وبصيرة الالف ودينا عليه فان قيل لم لا يجوز
 ان يكون تقديره ان اذيت فانت حرة فتصير حرا باللام وتوقف الحرة على الاء وتحت
 معنى التعقيب لا تكلف تعقيب بان الامر انما هو بحسب جواب تقدير كرهه ان يكون
 انما يتجمل الماضي على هذه الامة بمعنى المستقبل ان كانت ظاهرة اما ان كانت مقدرة فلا
 تجمل الماضي المستقبل فلا يتوقف كرهه وان كرهه وسخا كرهه الواو في قوله على
 كرهه حتى يرددها في بيان المعنى الجازي في العادة بعد بيان حقيقة ان العادة في
 كرهه كما يكون ان يكون التعقيب والتعقيب كما يكون في الاعراض دون الاصلان مع كرهه
 لا يتوقف في التعقيب لا لوجوب في الازمة والحال ثم كما يشهد بان التعقيب لا بد من
 الاول حتى يكون وجوب التعقيب الاول فلا بد ان يكون شيئا الواو في قوله كرهه حتى
 انما اضحى في الاء في قوله كرهه في العادة كرهه في قوله كرهه في قوله كرهه
 بنحو انما لو كانت ثم استأنف فاما قال ان طاق ثم طاق ثم كرهه على قوله ان طاق
 وبعد ذلك قال ثم طاق واما هو الكمال في الترخي في في الحكم والحكم جميعا وجوب في في
 لان الترخي في الحكم مع الوصل في الحكم متضمن في الانشاءات فاما كان الحكم ثم انشاء كان الحكم
 ثم انشاء تقديره او عند الترخي في الحكم مع الوصل في الحكم مع الاء فانها لان فلا نظر
 موصول مع الاول واعطف الماص مع الانفصال فكان الاول هو الترخي في الحكم فخطو
 في الاختلاف بينه بقوله حتى انما قال في غير المدخول بمانت طاق ثم طاق ثم طاق ان قوله
 انما راعه في تعقيب الاول بطريقه ابعده لان الترخي لما كان في الحكم فكانه قال ان طاق
 وسكت على هذا التقدير وقع هذا الطلاق ولم يبق محلا للاحقة لانها في موطاة في قوله
 انما شرطه ولو قدم الشرط ان قال ان دخلت الدار فانت طالق ثم طاق ثم طاق لتعلق

بحث جودت اعطت

في هذه فتوقف على اما لا الفعل كونه حرا وبصيرة الالف ودينا عليه فان قيل لم لا يجوز
 ان يكون تقديره ان اذيت فانت حرة فتصير حرا باللام وتوقف الحرة على الاء وتحت
 معنى التعقيب لا تكلف تعقيب بان الامر انما هو بحسب جواب تقدير كرهه ان يكون
 انما يتجمل الماضي على هذه الامة بمعنى المستقبل ان كانت ظاهرة اما ان كانت مقدرة فلا
 تجمل الماضي المستقبل فلا يتوقف كرهه وان كرهه وسخا كرهه الواو في قوله على
 كرهه حتى يرددها في بيان المعنى الجازي في العادة بعد بيان حقيقة ان العادة في
 كرهه كما يكون ان يكون التعقيب والتعقيب كما يكون في الاعراض دون الاصلان مع كرهه
 لا يتوقف في التعقيب لا لوجوب في الازمة والحال ثم كما يشهد بان التعقيب لا بد من
 الاول حتى يكون وجوب التعقيب الاول فلا بد ان يكون شيئا الواو في قوله كرهه حتى
 انما اضحى في الاء في قوله كرهه في العادة كرهه في قوله كرهه في قوله كرهه
 بنحو انما لو كانت ثم استأنف فاما قال ان طاق ثم طاق ثم كرهه على قوله ان طاق
 وبعد ذلك قال ثم طاق واما هو الكمال في الترخي في في الحكم والحكم جميعا وجوب في في
 لان الترخي في الحكم مع الوصل في الحكم متضمن في الانشاءات فاما كان الحكم ثم انشاء كان الحكم
 ثم انشاء تقديره او عند الترخي في الحكم مع الوصل في الحكم مع الاء فانها لان فلا نظر
 موصول مع الاول واعطف الماص مع الانفصال فكان الاول هو الترخي في الحكم فخطو
 في الاختلاف بينه بقوله حتى انما قال في غير المدخول بمانت طاق ثم طاق ثم طاق ان قوله
 انما راعه في تعقيب الاول بطريقه ابعده لان الترخي لما كان في الحكم فكانه قال ان طاق
 وسكت على هذا التقدير وقع هذا الطلاق ولم يبق محلا للاحقة لانها في موطاة في قوله
 انما شرطه ولو قدم الشرط ان قال ان دخلت الدار فانت طالق ثم طاق ثم طاق لتعلق

Handwritten notes at the bottom of the page, likely bleed-through from the reverse side, containing various names and phrases in Urdu script.

لفظ الشك في الكلام فتأخر الجواب في التخيير على احتمالين بيان في قوله هذا ولو هذا
فتأخر من حيث ما شرع لان الشرح خضع لما يوافقه من هذا اللفظ ولا شك في ان يكون انما
من حيث ما يوافق في الكلام لا قبل كونه خبر من حيث اللفظ ولما كان هو ذا اثنين فاجوب
في التخيير على غير وجه من حيث كونه انشا فبعد ذلك بان التخيير ان في ايهما شأنا فبمعين ان
هذا كان مرادوا في كل احتمال ان يكون في التبيين شيئا لا يخرج لعموم المصادر عنه من حيث
كونه خبر او قبل البيان فتأخر من جوده لما راس في جوابي كما ان التبيين في حينه فكذا
البيان في حينه فتأخر من جوده في وجه التخيير لان في وقت البيان فمستطاب في صلاحية
الحمل لان انشا اثنين لا يكون في كل حال بل في حالات احدى العبد من قبل البيان فيقول
ان كان مرادوا في كل احتمال في كل حال لا يخرج من هذا الاحتمال فحينئذ في كل حال من وجه
لا يخرج لعموم السابق فكذا لا يخرج من كل جانب انما في الاصل الا لا يخرج من الاصل
باني في حينه فبالتبعية فاحصل ان جوده الانشائية وبخبرية قد اجمعت في كل من التخيير
البيان فحينئذ في كل احتمال في التبيين من حيث قبل التخيير والبيان و في البيان
من حيث كونه في موضع التسمية وغيره فان بين البيت لا يصح التسمية وان بين عدا
فحينئذ اكثر من حمل المل في مرض مودة يصح عدم التسمية واذا دخلت في الوكالة يصح ان
يقول ذلك هذا او هذا فاما تعرف من ولا يخرج من هذا الاحتمال وان في موضع الانشائية لا يخرج
انشا بخلاف البيع والاجارة فاما لا يصح التخيير فيما لا يقول حيث هذا او هذا وبت في التخيير
بالغيرين في خبر حيث هذا او هذا وبت في التخيير والغيرين في التخيير على التخيير في التخيير
عدم اثنين من الاحتمال لان يكون من التخيير على اثنين لان التسمية مستلقة للبيع والاجارة
في لا يصح البيع والاجارة فاما لان يكون من التخيير على اثنين لان التخيير على اثنين لان التخيير

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

جوت پروٹیکٹ

[illegible]

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, written diagonally across the bottom of the page.

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

میں نے اس کو دیکھا ہے

المعطف باختلاف الكلامين كفي يخرجوا عن معناها ولكن كون السابغ مستدركا في كل من
الغاية فيما بعد ما شرط كونها من جنس الاول لان حتى الغاية مني بهما معا كما ان المستدركين
في اذيتي بوجود الآخر والآخر استثناء في الواقع كونه الغاية مني في الاحكام كما ان حكم المستدرك
باوفايكم لم يعطوا عليه وجودا معناه فحققت بين اوصاف كل من حتى والا ان مناه
يخرج منها رتبا كما ان الفرق بين حتى والا ان حتى حتى المعطف اليه دون الا
وان كون الثاني من جرح الاول عند شرط حتى دون الا ان حتى حتى تحقيق في جرح حتى
فقد انما على ليس لك من الا شري او يتوب عليهم فلو ادعيتهم بان قولنا ادعيتهم لا يصلح ان يكون
معطوفا على قوله ليس لك لعدم استابق الظاهر والاصل قوله ادعيتهم ولا يصح ان يكون
ليس لك ان يتبدل في غاية التوبة او التعذيب ليكون حتى والا ان يكون مني ليس
من ذلك الغرض في دعاء الله او طلب الشفاعة حتى يتوب الله عليهم فانه حتى يكون
طلب الشفاعة او التوبة فيكون كدعاء الله او طلب الشفاعة حتى يتوب الله عليهم فانه حتى يكون
ويقال ان شجرة عليه السلام ايتم احوال صحابه ان يدعوا عليهم فقال عليه السلام يا بختي الله
فقالوا ليس بختي يا صاحب العلم فتمني فاشركت في شجرة الله عليه السلام فاشركت في شجرة الله
البرية لهم وذلما جرى عليه الاصوليون وقد ادعوا صاحب الكشاف ان قوله ادعيتهم معطوف
على قوله ليقطعوا فاس الذين كفروا ويكسبهم قوله ليس لك من الا شري جملة مستترية نحو
ان الله لا يكلمهم فاما ان يكلمهم او يتوب عليهم ان كفروا وليتهم ان كفروا على كنه
وليس لك من الا شري جملة مستترية نحو فكلوا الاصولين ان كفروا على كنه قوله ليس لك من الا شري
حتى حتى المعطف عليه ولم يمتنع في ان يكون كمالا من حتى حتى الغاية كمالا يعني
ان حتى وان عدت هتاني حروف المعطف كمن الاصل فيما مني الغاية كمالا ان يكون

بجرح حروف المعطف

من الا شري جملة مستترية نحو فكلوا الاصولين ان كفروا على كنه قوله ليس لك من الا شري
حتى حتى المعطف عليه ولم يمتنع في ان يكون كمالا من حتى حتى الغاية كمالا يعني
ان حتى وان عدت هتاني حروف المعطف كمن الاصل فيما مني الغاية كمالا ان يكون
المعطف باختلاف الكلامين كفي يخرجوا عن معناها ولكن كون السابغ مستدركا في كل من
الغاية فيما بعد ما شرط كونها من جنس الاول لان حتى الغاية مني بهما معا كما ان المستدركين
في اذيتي بوجود الآخر والآخر استثناء في الواقع كونه الغاية مني في الاحكام كما ان حكم المستدرك
باوفايكم لم يعطوا عليه وجودا معناه فحققت بين اوصاف كل من حتى والا ان مناه
يخرج منها رتبا كما ان الفرق بين حتى والا ان حتى حتى المعطف اليه دون الا
وان كون الثاني من جرح الاول عند شرط حتى دون الا ان حتى حتى تحقيق في جرح حتى
فقد انما على ليس لك من الا شري او يتوب عليهم فلو ادعيتهم بان قولنا ادعيتهم لا يصلح ان يكون
معطوفا على قوله ليس لك لعدم استابق الظاهر والاصل قوله ادعيتهم ولا يصح ان يكون
ليس لك ان يتبدل في غاية التوبة او التعذيب ليكون حتى والا ان يكون مني ليس
من ذلك الغرض في دعاء الله او طلب الشفاعة حتى يتوب الله عليهم فانه حتى يكون
طلب الشفاعة او التوبة فيكون كدعاء الله او طلب الشفاعة حتى يتوب الله عليهم فانه حتى يكون
ويقال ان شجرة عليه السلام ايتم احوال صحابه ان يدعوا عليهم فقال عليه السلام يا بختي الله
فقالوا ليس بختي يا صاحب العلم فتمني فاشركت في شجرة الله عليه السلام فاشركت في شجرة الله
البرية لهم وذلما جرى عليه الاصوليون وقد ادعوا صاحب الكشاف ان قوله ادعيتهم معطوف
على قوله ليقطعوا فاس الذين كفروا ويكسبهم قوله ليس لك من الا شري جملة مستترية نحو
ان الله لا يكلمهم فاما ان يكلمهم او يتوب عليهم ان كفروا وليتهم ان كفروا على كنه
وليس لك من الا شري جملة مستترية نحو فكلوا الاصولين ان كفروا على كنه قوله ليس لك من الا شري
حتى حتى المعطف عليه ولم يمتنع في ان يكون كمالا من حتى حتى الغاية كمالا يعني
ان حتى وان عدت هتاني حروف المعطف كمن الاصل فيما مني الغاية كمالا ان يكون

۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲

كذا فلهذا لا يشترط قبل القبض ان يجوز الاستنبال في الثمن قبل القبض لو كان ميسرا لم يحرم
 بخلاف ما اذا مضى العقد الا ان كان قال اخبرني مالك بن انس عن خطبة عبد الله بن عمر بن الخطاب
 عليه السلام في العبد نزل اليه موجود في سلمته في المجلس الاخر من بين المؤمنين فيكون ميسرا وغيره
 غير ان توجد شرطه في السلم في بيع فلا يجوز استنباله فلا يجوز الاستنبال في السلم في بيعه فلا
 اخبرني بقدم فلان مذهب حريص على احيى على ان يجوز الوقوع في النفس لا في المالك لان الباء
 لما كانت لا تصاق كان المعنى ان اخبرني بخراسه صاعدا بقدم فلان لا يكون ميسرا بل صاعدا بالقاء
 الا اذا وقع قدم فلان فان اخبرنا بقدم خراسا فان شئت الحكم بالا لا بخلافه ان قال ان
 اخبرني ان فلانا قدم فانه يقع على الصدق ولكن يجب حاليان مقتضى الخبر هو الطلاق ولا يقتضيه
 القول وحده فلا يقع ان احديه الاحبا لا يكون الباء لان مقتضى الخبر في فلان فلا يقع في ذلك
 كالاول لا نقول بتقدير الباء لان في الاسلام لا يعني دون تأخير الاخر ولو قال ان اخبرني
 من هذا الزمان في خبره طرأ الا ان كل خرج لان معناه ان خرجت من هذا الزمان طرأ
 الاخر وجعل صاعدا في ذلك وكذا في الابتناء فمعلوم ان مقتضى خبره ميسر فلهذا يخرج
 بل انه يكون طارعا وتلك في العلم توجد في خبره من الغرر او يكون رواية الباء على غيرها خلاف قوله
 الا ان اخبرني كذا في القول ان خرجت من هذا الزمان ان ذلك فانه طرأ في خبره طرأ
 كذا الا ان في كل خروج بل اذا جاز ان روايتي احمد بن حنبل فان الباء ليست بوجوده في الاخبار
 ليس صحيح الا ان لا يجلس اخبرني فيكون المعنى انما في رواية كذا في خبره طرأ في خبره طرأ
 بوجوده الا ان في رواية كذا في خبره طرأ في خبره طرأ في خبره طرأ في خبره طرأ في خبره طرأ
 ان كل فيكون ميسرا في قوله الا ان في خبره طرأ كذا الا ان كل في خبره طرأ في خبره طرأ
 مع ان يتناول المصدر والمصدر قد يقع حينما كما يقع فيك مخوف انجمي اوقات مخوف فيكون

[illegible][illegible]

[illegible]

فان الأصل في ان يتوجب الطلاق جميع العقد وما كان بذكره في غيره وقدره في غيره
بغيره فاذا ادى آخره انما كان ان انت طالق عداء لم يتبع في اول التام وان نوى آخر
التام يتصدق وبما له ان شاء وان قال انت طالق في علق في اول التام لم يتبع في
آخره يصدق وبما له وقصد ان لا يكون في العقد في الاستيعاب منه ونظير هذا اصول المذهب
وفي المذهب ان الاول يقتضي ابتداء المهر وان كان ثلثي او اقل اضيف الى مكانه ان يقول
انت طالق في كل شيء حالاً الا ان كان الصلح بقية للطلاق اذ الطلاق اذا اتفق يقع في
الامكن كلها فاخذه وذكر المكان الا ان لم يفعل في المذهب بان يراد في ذلك كله فيصير
الصلح في الشرط كانه قبل رجوعه وكذا كانت طالق فطعن في المذهب في المذهب الدخول
الما في حقه الشرط بوجهه لو قال انت طالق من كل ما جاب التخي الطلاق وان كرها ولو قال
انت طالق من كل شيء الطلاق بعد التلخيص ولو لم اذكر ان في الظرفية او في المذهب بان
يأتي اسماء الظروف المضادة وان لم تكن جردت ففعل منها اسماء الظروف في المذهب او
المقارنات ما بعد الما قبلها فاذا قال انت طالق واحدة واحدة او سبعة سبعة ففعل
سواء كانت مطلقة او قبل التخيير يكون ما قبلها مقدر على المذهب في المذهب او في المذهب
الكون ما قبلها سبعة او سبعة في المذهب في المذهب في كل موضع يقع في المذهب
طلاق واحد يقع في المذهب او في المذهب في كل موضع يقع في المذهب او في المذهب
طلاق واحد على اقل واذا قيدت بالكتابة كانت صفة ما بعد صا اي اذا قيل من قبل
والبعد بالكتابة بان يقول انت طالق واحدة قبلما واحدة واحدة واحدة تكون
القبليّة او البعدية مستتمة لمبايعة صا في المذهب وان كانت بحسب التركيب الخوي صفة قبلما قبلما
فقع في الاول طلاقان في الثاني طلاق واحد وان سمي الاول انت طالق واحدة التي

فلا تفرحوا به

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

سبقتهما واحدة أخرى متعاقبات محاذي الحال بمعنى الثاني انت طالع واحدة التي سبقتي بعد ما أخرى
فتحت هذه في الحال ولا يعلم بجري واذ انما تقدير كانت صفة لما قبلها اي اذا لم يقصد كل من الفعل
والبعد والكتابة بان يقول انت طالع واحدة قبل واحدة وابعد واحدة تكون القليلة بوجه
صفة لما قبلها فتعني في الاول طلاق في الثاني طلاق لان معنى الاول انت طالع واحدة التي كانت
قبل واحدة الاخرى الاية فتعني الاولى ولا يعلم حال الاية بمعنى الثاني انت طالع واحدة التي كانت
كانت بعد واحدة الاخرى في المعانيه متعاقبات متبادلة كل في الطلاق واما الاية الثانية في
قولها على وجه واحد بل درهم واحد وفي التصور الاخرين درهمان كذا قالوا وعندنا مخرصة
فاذا قلنا ليهناك عندى الف درهم كان وديتلكان المخرصة تحمل على المخرصة ودون الروولم
عند يكون القريب فالقريب للثمنين هو قريب لما دون الدير بل تحمل ثمننا الاول بسلطان الدين
بان يقبل السحب ثم ياتي بكون دينار وغيره يستعمل المخرصة ويستعمل احدهما ولكن الاستعمال
الاول اصل فيه الثاني تسع ثم يعاد ويحل في الظروف تغليب القول على درهم طالع الف درهم فلو
درهم طالع واحد صفة لدرهم لم يكن المعنى على الدرهم الذي مغاير لآخرى فلا يشترط منه شئ
فقد رجم درهم طالع واحد لم يصيب كان احدهما فليزيم درهم واحد فاقوا وهو مقدار ربع الدرهم
وسوى مثل غيري في كونه مخرصة فانهما به مخرصة في الحقيقة لكن لما كان احدهما تقديره يحال على
الغير لئلا يخلو القامع في الصورة لا تخفى وتباهر ومن شرطه ان يصل فيها لانهما المتعاقبات
الاية اخرى غير متعاقبات وان آخره لئلا يخلو في معنى الكل بحيث لا يكون كان بمعنى
سما واما داخل على امر واحد وعلى خطه الوجود لو كان في الحال فلا يتصل فيما لم يكن على خطه الوجود
بل محال لا يضر من التاويل لانه لا يتصل على كل حال محال لا يضر من التاويل لانه
حل اذا قلنا قال ان لم يعلق فانت طالع لم يعلق حتى يموت احداهما لان هذا شرط

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

Handwritten manuscript page from the 'Mushaf' section, featuring dense Arabic script in Maghrebi style. The text is arranged in horizontal lines across the page, with some marginalia visible on the right side.

[illegible][illegible]

Handwritten manuscript page from the 'Risala' section of the 'Mushaf al-Furqan'. The page contains dense Arabic script in Maghrebi style, written in black ink on parchment. A large circular stamp or seal is visible near the bottom center, containing the number '١٢٦'.

[illegible][illegible][illegible]

۱. کتب و نسخ
 ۲. خط و کتابت
 ۳. اسناد و سوابق
 ۴. اسناد و سوابق
 ۵. اسناد و سوابق
 ۶. اسناد و سوابق
 ۷. اسناد و سوابق
 ۸. اسناد و سوابق
 ۹. اسناد و سوابق
 ۱۰. اسناد و سوابق

جست لکنتیہ

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢
 ٤٩٣
 ٤٩٤
 ٤٩٥
 ٤٩٦
 ٤٩٧
 ٤٩٨
 ٤٩٩
 ٥٠٠
 ٥٠١
 ٥٠٢
 ٥٠٣
 ٥٠٤
 ٥٠٥
 ٥٠٦
 ٥٠٧
 ٥٠٨
 ٥٠٩
 ٥١٠
 ٥١١
 ٥١٢
 ٥١٣
 ٥١٤
 ٥١٥
 ٥١٦
 ٥١٧

[illegible][illegible]

وربما يرد عليه وحرام وخرأكلها معلومة للمعاني وتعلق فياها من حكيك تسوئ الكناية فانهما
تسبب الكناية انما هي بطريق المجاز لان معنى كل واحد معلوم لا ايهام فيه او معنى الباش واضح
لكن لا يعلم من معنى الباش من المزوج اذن الشبهة اولى المال والجمال فاذا اوى منا باش
من معنى ال لا ايهام كان عالما بخبره ولذا يقع الطلاق الباش بها ولو كانت كناية حقيقة
لكانت من قبيل ان يكونا باشا ويراد بشت طلاق ففقد الطلاق الرعي او من غير علم
بان الكناية كان مخالفا لمراد به مستند الاستدلال المعنى بهنا كذلك فان الباش وان كان
معنا للطلاق في حال من هذا المراد به مستند هو انما باش من المزوج فكذلك كانت حقيقة
قالوا ان الكناية على مذهب علماء اليمان دون الاصول فان الكناية عندهم ان
غير كلفظ وبله بهنا للموضع لا من حيث فيه بل من حيث يتصل به في المزوج وما كان
طويل النجاء ويراو بطول الخلو لا من حيث فيه بل من حيث يتصل به في المزوج والى هذا
القائمة بهنا ذلك فان بانما يحمل على معناه ان يكون يتصل به في المزوج وهو الطلاق بعينه
الغير منه مستند الشبهة والمحمول على ما لا يعتد به في المزوج في تركه انت واحدة
استثنى عن قوله حتى كانت برأين من اللفظ الكليات كلها برأين هذه الالفاظ الثلاثة
فانما وجه العمل به في لفظ الطلاق فيما اعتد به في قوله لا يعتد به في قوله لا يعتد به
وكذلك اعتدوا في المزوج عن الالفاظ فاذا اوى منها يقع الطلاق الرعي فان كانت دخولها
يشبه الطلاق اعتدوا كان قال اعتد في لفظ الطلاق ثم اعتد في كون طلاقه ثم اعتد
في وقوع الطلاق وجوب العدة وان كانت غير دخول بها في العدة عليها اصلا فيجب ان
يحمل قوله اعتد في شمار عن قوله كون طلاقا يطلق نقد في السبب واريد به السبب و
هو جاز اذا كان السبب محسوبا بالسبب اعتبارا في الاصل وبالذات مختصا بالطلاق

[illegible]

لهذا ما شرعت الا لتعرف براءة الرحم فاما في الامة فالحقيقة فانما شرع عليها لاعتدائها
الطلاق في الوت اما شرعت للاصل لئلا يكون في الواقص من احد ولا شرعت بالآخر
دون كبر في كافي قوله استبرئي فكيف يمكن ان يكون طلب براءة الرحم لاجل الولد ولا شك
في صحة قوله فانما شرعت ليقع الطلاق الرجعي فان كانت دخولا بها فكانه قال كوني طاهرا
تبرئي ركعتي ان لم تكن دخولا بها يكون قوله استبرئي ركعتي متعارفا من قوله كوني طاهرا
على نحو قول من في اعتدائها واحدة طاهرة بحيث ان يكون معناه انت واحدة طاهرة
وحديثي في الحال والاصل لا يمكن ان يكون معناه انت طاهرة واحدة فانما شرعت
ليقع الطلاق الرجعي ولما قال بعضهم انه ان قرئ واحدة بالرفع لم يطلق فطلاقها
مفردة عن كونها قرئ واحدة بالنصب يقع الطلاق البتة لان معناه انت طاهرة واحدة
ان قرئ بالوقف فيحتاج الى التخييل فان قرئ بالرفع واحدة معناه طاهرة واحدة لكن
اصح ان اعتبار الاعراب في العوام لا يميزون عن جملة العرب فكل حال يحتاج الى التخييل
ان في الوقف انما ينصب لغيره بل يصح معنى الطلاق البتة وانما في الرفع فلا يحتاج الى كون معناه
ان تطلق واحدة فمقتضى هذا المضاف وقدم المضاف اليه مقدمه والاصل في الكلام يصح في
لكنية به ضربت قصودا لا يحتاج الى التخييل ولا في الحال بخلاف الصحيح فظهر لا انما عطف عليه
لشبهات وهو واحد ودعا لكانا فانت لا تثبت بالكتابة كما اذا قرئ فبني في بيت فلا تثبت
فما عطفوا عليه على ان كانا فانت لا تثبت بالكتابة فلا بد من ان يقرأ في البيت فانت لا تثبت
ما كانا فانت لا تثبت فانت لا تثبت بالكتابة فلا بد من ان يقرأ في البيت فانت لا تثبت
بأن كلفتم كذب لان بخلاف ما اذا قرئ بجلالة لانها فانت لا تثبت بالكتابة فلا بد من ان يقرأ في البيت فانت لا تثبت
والقذف لان كاف التشبيه واجب عليهم في جميع احوال فبطل كونه كناية ثم شرع المصنف

بحث الثاني

ولهذا ما شرعت الا لتعرف براءة الرحم فاما في الامة فالحقيقة فانما شرع عليها لاعتدائها
الطلاق في الوت اما شرعت للاصل لئلا يكون في الواقص من احد ولا شرعت بالآخر
دون كبر في كافي قوله استبرئي فكيف يمكن ان يكون طلب براءة الرحم لاجل الولد ولا شك
في صحة قوله فانما شرعت ليقع الطلاق الرجعي فان كانت دخولا بها فكانه قال كوني طاهرا
تبرئي ركعتي ان لم تكن دخولا بها يكون قوله استبرئي ركعتي متعارفا من قوله كوني طاهرا
على نحو قول من في اعتدائها واحدة طاهرة بحيث ان يكون معناه انت واحدة طاهرة
وحديثي في الحال والاصل لا يمكن ان يكون معناه انت طاهرة واحدة فانما شرعت
ليقع الطلاق الرجعي ولما قال بعضهم انه ان قرئ واحدة بالرفع لم يطلق فطلاقها
مفردة عن كونها قرئ واحدة بالنصب يقع الطلاق البتة لان معناه انت طاهرة واحدة
ان قرئ بالوقف فيحتاج الى التخييل فان قرئ بالرفع واحدة معناه طاهرة واحدة لكن
اصح ان اعتبار الاعراب في العوام لا يميزون عن جملة العرب فكل حال يحتاج الى التخييل
ان في الوقف انما ينصب لغيره بل يصح معنى الطلاق البتة وانما في الرفع فلا يحتاج الى كون معناه
ان تطلق واحدة فمقتضى هذا المضاف وقدم المضاف اليه مقدمه والاصل في الكلام يصح في
لكنية به ضربت قصودا لا يحتاج الى التخييل ولا في الحال بخلاف الصحيح فظهر لا انما عطف عليه
لشبهات وهو واحد ودعا لكانا فانت لا تثبت بالكتابة كما اذا قرئ فبني في بيت فلا تثبت
فما عطفوا عليه على ان كانا فانت لا تثبت بالكتابة فلا بد من ان يقرأ في البيت فانت لا تثبت
ما كانا فانت لا تثبت فانت لا تثبت بالكتابة فلا بد من ان يقرأ في البيت فانت لا تثبت
بأن كلفتم كذب لان بخلاف ما اذا قرئ بجلالة لانها فانت لا تثبت بالكتابة فلا بد من ان يقرأ في البيت فانت لا تثبت
والقذف لان كاف التشبيه واجب عليهم في جميع احوال فبطل كونه كناية ثم شرع المصنف

[illegible][illegible]

1

[illegible]

في قوله تعالى فان لم يفرقا فليفرقا فان لم يفرقا فليفرقا فان لم يفرقا فليفرقا

في قوله تعالى فان لم يفرقا فليفرقا

في قوله تعالى فان لم يفرقا فليفرقا فان لم يفرقا فليفرقا فان لم يفرقا فليفرقا

في قوله تعالى فان لم يفرقا فليفرقا فان لم يفرقا فليفرقا فان لم يفرقا فليفرقا

في قوله تعالى فان لم يفرقا فليفرقا فان لم يفرقا فليفرقا فان لم يفرقا فليفرقا

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

بہ اسی انداز میں بیروز بخیر دعا دے اور اسی انداز میں انجیل پڑھ

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content.

قالوا والاول اقول الماء انما كان من النسل من الذي فطر الانصارا ومنه جبر
الافسان بالاكسال احد الماء ويطرح النراج الذي قبله لان الزمان بهم كانوا بل الانسان يعلم يدل
على انني عاينه لما مضى ذلك من زمانه فيل على اني عاينه الا انهم الكفر والكل
لقد عموهم لانه لا يكون غيرهم وسلا وذلك كقولنا كان قريبا
الحكمين في روي على نفي بينهما وقال كان قريبا بعد نحو قريبا من الفاس فقل
في اصله لم حارة والفاخرة والكلب القوي والحيو القرب كخ طيل على انني عاينه
اليس والاطلاق فانه بعد ومنه ما يتبين للبرادة انما هو الاضائة وشبهه
لكن انني لما عرفت من انني الروايات يدل على انني عاينه دون الحملات كما قال
لعله ان في الكتاب جاز البعوض من الجانب الاخر اشارة الى انني عاينه فمع وقوعه مثل
في كسب كثره وقاوه سلا من انني عاينه في بعض الاستلالات كقولنا تاويلات
فتبينه لان النفس لا يتألف كيف يجب انفا اذ انما على يدل على السكون عند كيف يجب
حكم من حيث انني في الاشياء كذا اقلت جازي في تقدير كسب عرج وعلا ليدل على نفيه وشبهه
فانه لا يتبين على انني عاينه في بعض الاستلالات كقولنا تاويلات كقولنا تاويلات
ما جاب عن مثلها لغيرهم الانصارا فقال الاستلال من حيث الاستراق الى استدلال
لان انصارا على عدم جوب الاستلال الاكسال انما كان بحرف اللام الذي هو كسب استراق
عدم دلالة النفي يكون المعنى ان جميع افراد النسل من انني عاينه ان النفي على يدل على
في عاينه وادعوا علينا نرج انهم حديث قد دل على عدم جوب النسل بالاكسال سلا
ما جابا يتبين من انني عاينه جوب النسل بالاكسال فاجاب قال عاينه ما هو ذلك فيما
نق عين الماخير ان لما جرت مرة عاينه ما هو ذلك ان عاينه عاينه في النسل

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

۱۰۰

[illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible]

الدار فانت طالق فكأن لم يكره بقاءه لان طلاقه قبل ان يخل بالدار محرم لا يجوز دخول الدار بعد الطلاق
بقره انت طالق لان الايجاب لا يوجد له بركه ولا يثبت الا في محله وهما وان صدر عن
وهو انت طالق لكن لم يوجد لان اشترط حاله فيجب ان يخل في غير مضات اليد شي
غير متصل بالحل وبدون الاتصال بالحل لا ينفذ سببا فاذا كان كذلك انعكس حال
التفريعات فيصح تنيق الطلاق والتمتق بالملك فيما اذا قال اني ملك فانت طالق
او اني ملك فانت حلاله فلو كانت طالق وانت حتى يمتدح الى الحل فاذا وجد
الملك والحكم فيكون محلا وورود قول انت طالق وانت حلاله باس بولو قوله في حله
وطول التكفير بالحل قبل ان يمتدح ان لم يمتدح الا لغيره كيف يكون شيئا لم يمتدح
التقديم على السبب صح ان عدم الحكم عندنا ليس لعدم الشرط بل لعدم السبب فلا يكون
عدا شرعا بل عدا اصليا لا يفتدى الى غير ذلك ويظهر ان اختلاف بيننا وبينه في قولنا لا يخل
قبل دخول الدار في قولنا طالق ان دخلت الدار ولو طلق بطلاق آخر صح بالافتقار
بيننا وبينه فمقران اشترط في التثبيات يخل في السبب حكم جميعا لا انما من قبل الاطلاق
قبل التثبيات بخلاف البيع فانه من قبل التثبيات ولا قبل التثبيات اذ به يصير قمارا
فاذا دخل عليه خيا الشرط يكون انما الحكم فقط ودون السبب ليقول اثر الشرط حتى لا يسلخ
وقد قيل للاختلاف بيننا وبينه بعنوان آخر وهو اننا نشتاق في بيع قول ان الكلام هو الجواز
والشرط قبله فكانه قال انت طالق في وقت خولك الدار فذا قيد بقيد حصر الطلاق
غير وهو ذهب الى العبره والوجه فيه بغيره لان الشرط والجواز كلاهما بمنزلة كلام واحد
يدل على وقوع الطلاق حين الشرط وساك عن انزاعه في دليل على ان حصره موجب
على السقوط لم يذكر كماله بما من الوصف لان الجواب عن الشرط واجب وانما هو

[illegible]

ان شاء الله تعالى
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٩٥
 في مدينة جدة
 في يوم الاثنين
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٩٥
 في مدينة جدة
 في يوم الاثنين

[illegible]

وشره وطلوع الوصف رجايت لما اذا كان كونها في القلوب ولباكم الا في
عجزكم واطولها ان يكون معنى الشرح كقولكم في انكم النونات اهلها ان يكون معنى احده
معه الا ان والرائي ولا اثرا لثقلها في انشاء الحكم فافوتته اولى والطلب محمول على التقييد
بما وجدنا من ان الوجه انما ساءد والطلب هو ان تعرض تلكت ودون الصفات بالانفي ولا
بالاثبات والتقييد هو ان تعرض للملكات من صفته سنا فاذا وردنا في سائر الشرع تطلب الطلب
على التقييد في يلبه اقيده ان كان في حاشيته عند الشافعي وهو علم سنا فان كان في حاشيته
الوصف فهو محمول على التقييد عندنا بطريق الاولي وطريقه لم يترك في المتن كونه كذا وكذا
فانها حاشيته واصله ذكر فيها الملكات احكام من التقييد والصلام للاطعام وتقييد الاول
والثاني بقوله قبل ان يتاحا بعد تقييد للاطعام به فاشافعي في محال للاطعام على التقييد
وبقيده بقوله قبل ان يتاحا ايضا وتقييد اوردنا في حاشيته من قوله مثل كفارة العقل
سائر الكفارات فان كفارة العقل حاشيته وورد فيها التقييد بقوله تحريره بغيره وكفارة
انفها للعن حاشيته اخرى وورد فيها المطلق وهو قوله تحريره بغيره فاشافعي رحمه الله يقول ان
قوله لا يلزم ان يكون التقييد لا يلزم اذ قد لا يلزم اذ قد وصف بغيره في محال للطلب
عندنا معنى في انصوصه فانه قال في كفارة العقل تحريره بغيره ان كانت فتمت فمجموعنا
ان لم يكن فتمت فانه لا يلزم في كفارة العقل بان لا يلزم في سائر الكفارات والوصف كل ما يجب
في الحكم عنده ما اذا ثبت نه في انصوصه هو عدم شرعي على عليه سائر الكفارات
بطريق القياس بشرط ان يكون كذا كفارة بذات في قوله في غير الكفالات لانها حاشيته
بعض اصحابنا في محال على بطريق القياس هو عدم شرعي على الشافعي رحمه الله
علمه لكونه على العقل في حق قوله لا يلزم في ان يكون التقييد على التقييد في حق طعام

[illegible]

من الابل السائمة شاة في الاسباب لان الابل سبب لركوة والاول مطلق فاما في قيلنا ان
وقد علمت اطلاق هذا على احدى قسمي قلتم انجب لركوة في غير السائمة وايضا قلتم ان كانت الابل
غضاضة لا يحل المطلق على التقييد وقد علمت قوله اطلاق في غير السائمة واثبت في غير السائمة
روى اصل منكم حتى شرطتم العلم في الابل والاشهاد مطلقا من الاول عارضي فاما في غير السائمة
في باب ارحمة في الاطلاق فاجاب ان قيد السائمة في السائمة الاولى في قوله عارضي في السائمة
التي لا يجرى بموجب الشيء عارضا كما قسمت لكن مقتضى المعروف في الاطلاق لركوة من احوال احوال
او جرت نسخ الاطلاق لشيء انما علمنا في السائمة الاولى بالاشهاد فانه في الدلالة على ان لركوة من
غير السائمة وهي قوله لركوة في احوال احوال العارضة لان هذه الاشهاد كلها غير اشهاد علمنا
بحكم المطلق على التقييد والاشهاد ثبتت في باب الفاسق وجب نسخ الاطلاق لشيء كذا انما علمنا
بالاشهاد في باب الفاسق لثلاث الاربعة في باب ثبتت في باب الفاسق وجب نسخ الاطلاق لشيء كذا انما علمنا
ان لركوة من احوال احوال العارضة فاجاب ان جمل الفاسق وجب التوقف فلا يرد شرط العلم في غير السائمة
علمنا بحكم المطلق على التقييد وقيل ان القرآن في نظم عارضا من احوال احوال العارضة فاجاب ان
وهو ان الشئ بين الكلامين كركوة لويجب القرآن في الحكم في الاشهاد لان عارضا في السائمة
بحكم شرطه انجب لركوة على احدى الاثرها بالصلوة في قوله اثم اركبوا الصلوة وادركوه فاجاب ان
كالمساكين عطف لركوة على الاثر في الاول وقيل في السائمة بيننا وعنده ايضا انجب لركوة على
احدى كركوة لركوة على الاثر في الاول وقيل في السائمة بيننا وعنده ايضا انجب لركوة على
اثرها كركوة لركوة على الاثر في الاول وقيل في السائمة بيننا وعنده ايضا انجب لركوة على
اثرها كركوة لركوة على الاثر في الاول وقيل في السائمة بيننا وعنده ايضا انجب لركوة على

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

مکتبہ دارالعلوم دیوبند

[illegible][illegible]

كان حجتا بآلي طالق فلما جاءت اشارة بخلاف كلامه المصلحة فانما ماتت فانما ماتت
بنفسه الحجة لشدة الاثر في نفسه اليك العظيم في قول ان دخلت الدار فالت طالق وحي
حرفان الجود سلاخه وان كانت تامة انما ما كنهنا فقصه تطبيقا حاضرت لشدة حزنهما
في اثنين بخلاف قول ان دخلت الدار فالت طالق ومنه بل في فائدة لا يطعن مطلقا
اولا وكان غرضه تطبيقا لغيره بدون ذكر الخبر لان خبر كلنا اجمعت اعادة فانما ما
علم ان غرضه التخيير العام فاخرج مخرج الجزاء وهذا وجه حسن من الجود الفاسد
على خلاف طرزا سابقا حيث اوردته بمصداق الوجه الفاسد بتما وفضيلا ان حينه اجمعا
انما وردت في حق شخص خاص في نص اقول الصحابة فان كانت كلاما مبتدأ فلا خلاف في انما
عامة لجميع افرادها وانما يخص بسبب خاص وردت فيه وانما اذا لم يكن كذلك بل خرجت مخرج
الجزاء كما روي ان غزاة في فرقة اوصى رسول الله صلى الله عليه وسلم سيدان فله درهم
عام صالح في نفسه لكل درهم وكل مجموع مخرج الجزاء واخرج الجواب لم يرد عليه ان يقول
يحيى الى الفداء ان اخذت غنبي حوفا نه وقع في موضع الجواب لم يرد عليه قوله اقول
نفسه يحفظ على قوله ولم يرد فوقه الجواب في خرج مخرج الجواب لم يكن مستقلا فنبهنا ان
شخص لا يرسل عليك الف درهم فقال على اذ قال كان لي عليك الف درهم فقال
نفسه ان كان مستقلا فنبهنا ان يقول لك الف درهم فوافر رتبة التاج كما خرج في تحقيق
أي شخص احكام في هذه الصورة الثالث اوردنا اتفاقا لا يمكن ابتداء الكلام بقول ان
لا دخل قد الجواب ان يقول المدة الى الفداء ان اخذت ابراهيم غنبي حوفا ولم يرد الجواب
المتنازع فيه فنبهنا ان الشخص السبب في التخيير لا يحل التنازع الا اذ لا خلاف في جود كل واحد
وزفره حقه ثم يخبر بسبب ايضا فان اخذت في ذلك اليوم من خيل الداعي ووجهه فالت

சா.ஜெ.ம.நி.அ.

[illegible]

عن ليس الخطأ بل ان ليس شيئاً من الصورة وادنى ما يكون بسلامة فهو الاذن والادراك
ان لاية كما ان لم تترك السنة الموكدة والا فان السنة الاصطلاحية هو ما كان مراداً من الرسو
قولوا فعلنا الا ما ثبت بالنقل وقال ابو يوسف وحطف على قوله قلنا وقولنا على ما
المرضى على كرمه من غير ان يترك شيئا من الاجل هذه القاعدة قال ابو يوسف خاصة
ان من جعل على مكان نجس لم يفسد صلاته لا غير مقصود بانى ما نال الموضع ففعل السجود
على مكان ظاهر فاذا عاد على مكان ظاهر جاز عنه فالاشتغال بالسجود على مكان
نجس يكون مكرو باعنه لا مفسد للصلاة لانه لم يفتقر الى السجود من اعادها وقال
ابو جعفر على نجس بغيره لا محال لاي نجس لا اذا جعل على نجس اخذ وجب منه نجس على
المجاورة فلم توجد الطهارة في بعض اجزاء الصلاة والتطهير عن كل النجاسة فرض في كل موضع
مقتضى الفرض كما في الصوم فلما كان الكلف عن قضاء الشبهة فرض في الصوم والصوم المقتضى
بالاكمل في فرضين وفيه فذلك الكلف عن كل النجاسة فرض في الصلوة وهو طهيت بجموع
على مكان نجس نفسه فلما فرض لم يفسد عن بيان اقام الكتاب بلواحقها اورد بعد
بعض ما يشبه في الكتاب من الاحكام المشروعة عند النجاسة الاسلام كان ينبغي ان يذكر ما بعد
باب القياس في الحديث الاحكام الاية كما قلنا في كتابنا الموضح فقال فصل المشروبات
على نوعين غريبة يعني ان الاحكام المشروعة التي شرع الله لعباده على نوعين احدها
الحرية والثاني الاختصاص الغريبة وهي اسمها اصل منها غير متعلق بالعارض يعني ان
شرعها باعتبار العارض كما كان شرع الاطباء باعتبار المرض بل يكون حكمها احكاماً من الله
بتدويرها وكان متعلقاً بالفعل كما للموتى واستحقاقها بالترك كالحرمات وهي اربعة انواع
الاولا ان يتخلل من ان يكون حراماً والاولا هو ما فرض الله تعالى لا يخفى انما يعاقب تركه والاولا

فصل فی الاحکام
المشروعة

نور الانوار
في شرح الفهارس

[illegible]

هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما في الفقه من الغرر والاشتباه في المسائل الشرعية...
والله اعلم بالصواب

هو الواجب الثاني لا يخلو ما كان في حق من كان له ذلك ولا خلاف في ذلك...
والله اعلم بالصواب

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما في الفقه من الغرر والاشتباه في المسائل الشرعية...
والله اعلم بالصواب

فان قيل ان الفعل لا ينفصل عن المفعول
فان قيل ان الفعل لا ينفصل عن المفعول
فان قيل ان الفعل لا ينفصل عن المفعول
فان قيل ان الفعل لا ينفصل عن المفعول

فان قيل ان الفعل لا ينفصل عن المفعول
فان قيل ان الفعل لا ينفصل عن المفعول
فان قيل ان الفعل لا ينفصل عن المفعول
فان قيل ان الفعل لا ينفصل عن المفعول

فان قيل ان الفعل لا ينفصل عن المفعول
فان قيل ان الفعل لا ينفصل عن المفعول
فان قيل ان الفعل لا ينفصل عن المفعول
فان قيل ان الفعل لا ينفصل عن المفعول

فان قيل ان الفعل لا ينفصل عن المفعول
فان قيل ان الفعل لا ينفصل عن المفعول
فان قيل ان الفعل لا ينفصل عن المفعول
فان قيل ان الفعل لا ينفصل عن المفعول

حال لازم والعتاب فانما على الركنين الساقط نقل الفعل على ثواب على فعله والاعتاب
مكرر ولا يقال في مخالفة ذكر القضاة انه على اربابا وفعل الركنين مخمضه واعتبارا لان
فيه الاساءة ليست باعتبار نفس الركنين بل لاعتبار السلام وانحطاط الفعل وانفصاله
الشافعي مما خرج الفعل على ما اوصف وجب ان يفي تلك السجية اذا لم يفرم في حال البقاء
لما كان لم يفرم قبل لا ابتداء فان شيع في الفعل لا يفرم تامر ولو افسده لا يلزم قضاءه وسواء كان
صوابا وحلوة فاما ان يفسد في حياضه ولا يفسد الا بالانزاع الباني لان الصلوة وقصوم
سما لم يفرم حركه الا اذا كان تامر بكونه شقيا وقصوم يوم فان ادى بعض الصلوة او التجميم فغلب
تيممه والايام المطلق محله وموجر محله وقوله ولا يتجملوا كما حكم وان افسده يجب ان يقضي
لكنه في حياضه ولا يقال ليس فيما بطل الفعل بل امتناع عنه لا تاffect لان الاجزاء الملوثة
لما كان بغيره فاما ان تصير عبادة بعبادته ولم يمتها فكانت ابطما وهو كما انذر صا رفته
لاصلا هي الفروع فقيس على النذر لان النذر صا رفته من حيث الذكر لا من حيث الفعل لان
قال على ان جعل الركنين ثم وجب حياضه ابتداء الفعل أي ثم وجب حياضه بهذا الذكر
ابتداء الفعل بجماع بيننا وبينكم فاذا وجب تعظيم ذكر اسم الله تعالى ابتداء الفعل فابتداء الفعل
فانما يجب حياضه ابتداء الفعل بقاءه اولى بالاهتمام والدوام لان الدوام أصل من الابداء
في الميراث ففعل الركنين من التسمية في الاهتمام وحده يكتفي على قوله عز وجل لم يعزها الا عاقبت
بشيء كمنه وليس لها حقيقة متحدة توجد في جميع انواعها على السوية بل فيها اولاد لا فارق
ثم خرج كل نوع على نفسه فاعتبارا لا على اسم الركنين فقال في رتبة الفروع
نوعان من الحقيقة احدهما هو من الاخر ونوعان من الجاهل بهما انهم من الاخر فخصلا من خبر
الحقيقة هي التي هي عزية معروضا فكما كانت العزمية ثابتة كانت الركنية الغير في مقابلتها

فان قيل ان الفعل لا ينفصل عن المفعول
فان قيل ان الفعل لا ينفصل عن المفعول
فان قيل ان الفعل لا ينفصل عن المفعول
فان قيل ان الفعل لا ينفصل عن المفعول
فان قيل ان الفعل لا ينفصل عن المفعول
فان قيل ان الفعل لا ينفصل عن المفعول
فان قيل ان الفعل لا ينفصل عن المفعول
فان قيل ان الفعل لا ينفصل عن المفعول

فان قيل ان الفعل لا ينفصل عن المفعول
فان قيل ان الفعل لا ينفصل عن المفعول
فان قيل ان الفعل لا ينفصل عن المفعول
فان قيل ان الفعل لا ينفصل عن المفعول
فان قيل ان الفعل لا ينفصل عن المفعول
فان قيل ان الفعل لا ينفصل عن المفعول
فان قيل ان الفعل لا ينفصل عن المفعول
فان قيل ان الفعل لا ينفصل عن المفعول

فان قيل ان الفعل لا ينفصل عن المفعول
فان قيل ان الفعل لا ينفصل عن المفعول
فان قيل ان الفعل لا ينفصل عن المفعول
فان قيل ان الفعل لا ينفصل عن المفعول

فان قيل ان الفعل لا ينفصل عن المفعول
فان قيل ان الفعل لا ينفصل عن المفعول
فان قيل ان الفعل لا ينفصل عن المفعول
فان قيل ان الفعل لا ينفصل عن المفعول

فان قيل ان الفعل لا ينفصل عن المفعول
فان قيل ان الفعل لا ينفصل عن المفعول
فان قيل ان الفعل لا ينفصل عن المفعول
فان قيل ان الفعل لا ينفصل عن المفعول

فان قيل ان الفعل لا ينفصل عن المفعول
فان قيل ان الفعل لا ينفصل عن المفعول
فان قيل ان الفعل لا ينفصل عن المفعول
فان قيل ان الفعل لا ينفصل عن المفعول

ففي القسمين الأولين لما كانت العزيم موجودة معمولة في الشرية كانت الرحمة في مقابلتها
حقيقة ثابتة ثم في القسم الأول منها لما كانت العزيم موجودة من جميع الوجوه كانت الرحمة
حقيقة من جميع الوجوه بخلاف القسم الثاني فان العزيم فيه موجودة من جهة دون جهة فكانت
الرحمة احدى اقسامها في القسمين الآخرين لما كانت العزيم من العين ولم تكن موجودة كانت الرحمة
في مقابلتها كما ينبغي ان يطلق الرحمة عليها ما كان في صارت بمنزلة العزيم قائمة مقامها
ثم في القسم الاول منها لما كانت العزيم من تمام العالم ولم تكن موجودة في شيء من الوجودات
الرحمة تسمى اجمالا لا سيما من الحقيقة اصلا بخلاف القسم الثاني فانه لما وجدت العزيم في بعض
الوجودات كانت الرحمة النفس في مجازيتها احدى اقسام الحقيقة كما ينبغي ان يكون حالها ما
في سقوط الموازنة كما انه يصير ما في نفسه من قيام الحزم وقيام محرمها وبوجهه فكلما
الحزم والحرمة كلاهما موجودين فالاحتمال والعزيم في الكف عنه ومن ذلك شخص مباشر
الطرف القابل فكان هو احدى اقسام يطلق اسم الرحمة عليه من الوجوه الباقية كما ذكره على اجراء
قائمة الكفر في شخص من اقره على اجراء الكفر بما يحتاج على انفسه وعلى خصوص عصبان
دون فانه شخص اجراء على الانسان بشرط ان يكون قلبه مطمئنا بالايمان مع ان المحرم
والموجود في العالم في حصول الله عليه والحرمة كلاهما موجودان بل يرتب مع ذلك نفس
لان شخص في نفسه فيكون له صورة وعنى لما صورة فتجرب في اليقين والامانة في موضوع
الروح وفي الاقدام عليها لا يفوت عن الله تعالى معنى لان تصديق بان وطول في هذا
اي اذا ذكره انصافا بان الله تعالى في انظاره في رضاء ربح الا انظار مع ان المحرم في رضاء
والحرمة كلاهما موجودان فان جهة ليعتد رضاء الله تعالى بان يخالفت في الاذلة في انظاره
او على الكائنات مال غير يحصل فكذلك مع ان الحزم والحرمة كلاهما موجودان لكن جهة ليعتد رضاء

بحث لا حكم

في القسمين الأولين لما كانت العزيم موجودة معمولة في الشرية كانت الرحمة في مقابلتها حقيقة ثابتة ثم في القسم الأول منها لما كانت العزيم موجودة من جميع الوجوه كانت الرحمة حقيقة من جميع الوجوه بخلاف القسم الثاني فان العزيم فيه موجودة من جهة دون جهة فكانت الرحمة احدى اقسامها في القسمين الآخرين لما كانت العزيم من العين ولم تكن موجودة كانت الرحمة في مقابلتها كما ينبغي ان يطلق الرحمة عليها ما كان في صارت بمنزلة العزيم قائمة مقامها ثم في القسم الاول منها لما كانت العزيم من تمام العالم ولم تكن موجودة في شيء من الوجودات الرحمة تسمى اجمالا لا سيما من الحقيقة اصلا بخلاف القسم الثاني فانه لما وجدت العزيم في بعض الوجودات كانت الرحمة النفس في مجازيتها احدى اقسام الحقيقة كما ينبغي ان يكون حالها ما في سقوط الموازنة كما انه يصير ما في نفسه من قيام الحزم وقيام محرمها وبوجهه فكلما الحزم والحرمة كلاهما موجودين فالاحتمال والعزيم في الكف عنه ومن ذلك شخص مباشر الطرف القابل فكان هو احدى اقسام يطلق اسم الرحمة عليه من الوجوه الباقية كما ذكره على اجراء قائمة الكفر في شخص من اقره على اجراء الكفر بما يحتاج على انفسه وعلى خصوص عصبان دون فانه شخص اجراء على الانسان بشرط ان يكون قلبه مطمئنا بالايمان مع ان المحرم والموجود في العالم في حصول الله عليه والحرمة كلاهما موجودان بل يرتب مع ذلك نفس لان شخص في نفسه فيكون له صورة وعنى لما صورة فتجرب في اليقين والامانة في موضوع الروح وفي الاقدام عليها لا يفوت عن الله تعالى معنى لان تصديق بان وطول في هذا اي اذا ذكره انصافا بان الله تعالى في انظاره في رضاء ربح الا انظار مع ان المحرم في رضاء والحرمة كلاهما موجودان فان جهة ليعتد رضاء الله تعالى بان يخالفت في الاذلة في انظاره او على الكائنات مال غير يحصل فكذلك مع ان الحزم والحرمة كلاهما موجودان لكن جهة ليعتد رضاء

[illegible][illegible][illegible]

في الصوم لاجل موافقة المسلمين وشركة مسائر الناس فان البلية اذا تمت طابت فالتسليم
بالعبادة ثم بعد ذلك اجس عليه الصوم في الاقادة اذا رأى مسائر الناس ليعطون واما من
فيه البلية فله فيه وقدرنا بالمرارة الا ان يضعفه الصوم يستأنف قوله الا انه لا يفرق بين اولى
اليمن ان عندنا العربية اولى في كل حين الا ان يضعفه الصوم فينبغي لغيره اولى بالاعتناء
لما اذا كان مع الجهاد او مشاغل كوفان صام ومات يموت انما واما ان نرى الجاهل قد
عاش من الاضواء الاكل اشي قطع عننا ولم يشرع في حقنا ما كان في المشرع السائر من
اشارة على الاعمال التقية والاشهر والاشعة والاعمال في كل شيء الحيثيق الا ان كان في
منها جميعا كانت يمين الأمور والاشارة وان فصل المفسرون بعض بالأمر وبعض بالاعمال ذلك
مثل قطع الاعضاء والخاطئة وقرض مواضع النجاسة وقيل النفس التوبة وعدم جواز صلوة
في غير المسجد وعدم التغير بالتميم وحريته اكل الصائم بعد النوم وحريته الوطئ في ليالي رمضان
ومنع العيبات عنهم بالذنوب وكون الزكوة ربع المال وعدم صلاحية الزكوة ولما كانت في
الحق بالانذار لرسول الله وعباده حارة بحسنة البشارة وكفاية ذنب الدين الصالح على الباب في حريته
خمسين صلوة في كل يوم وليلة وحريته الصوم عن القصاص وعدم مخالطة الحائضات في ليالي
وتحريم الشحوم والطهوق في اللحم وتحريم السبت وفتنة الصلوة في الليل وامثال ذلك كثير
فترك كل واحد من ههنا تخفيفا ولكن ما حسمه ذلك رخصة مجاز لان الأصل لم يبق مشروعا لانا
طوله ولو علمنا بما احيانا انما دعونا وانا كان القياس في ذلك ان يسي نخا واما رخصة
مجازا فمما اوضحه الرابع انما تقطع عن العبادة كونه مشروعا في الجملة في بعض المواضع
سوى موضع الرخصة فمن حيث انما لم يبق في موضع الرخصة كان من قسم المجاز ومن حيث
انما بقي في موضع آخر كان نقص في المجازية فيكون شبهها بالقسم الاول فيصير الصلوة في

في الصوم لاجل موافقة المسلمين وشركة مسائر الناس فان البلية اذا تمت طابت فالتسليم
بالعبادة ثم بعد ذلك اجس عليه الصوم في الاقادة اذا رأى مسائر الناس ليعطون واما من
فيه البلية فله فيه وقدرنا بالمرارة الا ان يضعفه الصوم يستأنف قوله الا انه لا يفرق بين اولى
اليمن ان عندنا العربية اولى في كل حين الا ان يضعفه الصوم فينبغي لغيره اولى بالاعتناء
لما اذا كان مع الجهاد او مشاغل كوفان صام ومات يموت انما واما ان نرى الجاهل قد
عاش من الاضواء الاكل اشي قطع عننا ولم يشرع في حقنا ما كان في المشرع السائر من
اشارة على الاعمال التقية والاشهر والاشعة والاعمال في كل شيء الحيثيق الا ان كان في
منها جميعا كانت يمين الأمور والاشارة وان فصل المفسرون بعض بالأمر وبعض بالاعمال ذلك
مثل قطع الاعضاء والخاطئة وقرض مواضع النجاسة وقيل النفس التوبة وعدم جواز صلوة
في غير المسجد وعدم التغير بالتميم وحريته اكل الصائم بعد النوم وحريته الوطئ في ليالي رمضان
ومنع العيبات عنهم بالذنوب وكون الزكوة ربع المال وعدم صلاحية الزكوة ولما كانت في
الحق بالانذار لرسول الله وعباده حارة بحسنة البشارة وكفاية ذنب الدين الصالح على الباب في حريته
خمسين صلوة في كل يوم وليلة وحريته الصوم عن القصاص وعدم مخالطة الحائضات في ليالي
وتحريم الشحوم والطهوق في اللحم وتحريم السبت وفتنة الصلوة في الليل وامثال ذلك كثير
فترك كل واحد من ههنا تخفيفا ولكن ما حسمه ذلك رخصة مجاز لان الأصل لم يبق مشروعا لانا
طوله ولو علمنا بما احيانا انما دعونا وانا كان القياس في ذلك ان يسي نخا واما رخصة
مجازا فمما اوضحه الرابع انما تقطع عن العبادة كونه مشروعا في الجملة في بعض المواضع
سوى موضع الرخصة فمن حيث انما لم يبق في موضع الرخصة كان من قسم المجاز ومن حيث
انما بقي في موضع آخر كان نقص في المجازية فيكون شبهها بالقسم الاول فيصير الصلوة في

بمن لا يحكم الله

في الصوم لاجل موافقة المسلمين وشركة مسائر الناس فان البلية اذا تمت طابت فالتسليم
بالعبادة ثم بعد ذلك اجس عليه الصوم في الاقادة اذا رأى مسائر الناس ليعطون واما من
فيه البلية فله فيه وقدرنا بالمرارة الا ان يضعفه الصوم يستأنف قوله الا انه لا يفرق بين اولى
اليمن ان عندنا العربية اولى في كل حين الا ان يضعفه الصوم فينبغي لغيره اولى بالاعتناء
لما اذا كان مع الجهاد او مشاغل كوفان صام ومات يموت انما واما ان نرى الجاهل قد
عاش من الاضواء الاكل اشي قطع عننا ولم يشرع في حقنا ما كان في المشرع السائر من
اشارة على الاعمال التقية والاشهر والاشعة والاعمال في كل شيء الحيثيق الا ان كان في
منها جميعا كانت يمين الأمور والاشارة وان فصل المفسرون بعض بالأمر وبعض بالاعمال ذلك
مثل قطع الاعضاء والخاطئة وقرض مواضع النجاسة وقيل النفس التوبة وعدم جواز صلوة
في غير المسجد وعدم التغير بالتميم وحريته اكل الصائم بعد النوم وحريته الوطئ في ليالي رمضان
ومنع العيبات عنهم بالذنوب وكون الزكوة ربع المال وعدم صلاحية الزكوة ولما كانت في
الحق بالانذار لرسول الله وعباده حارة بحسنة البشارة وكفاية ذنب الدين الصالح على الباب في حريته
خمسين صلوة في كل يوم وليلة وحريته الصوم عن القصاص وعدم مخالطة الحائضات في ليالي
وتحريم الشحوم والطهوق في اللحم وتحريم السبت وفتنة الصلوة في الليل وامثال ذلك كثير
فترك كل واحد من ههنا تخفيفا ولكن ما حسمه ذلك رخصة مجاز لان الأصل لم يبق مشروعا لانا
طوله ولو علمنا بما احيانا انما دعونا وانا كان القياس في ذلك ان يسي نخا واما رخصة
مجازا فمما اوضحه الرابع انما تقطع عن العبادة كونه مشروعا في الجملة في بعض المواضع
سوى موضع الرخصة فمن حيث انما لم يبق في موضع الرخصة كان من قسم المجاز ومن حيث
انما بقي في موضع آخر كان نقص في المجازية فيكون شبهها بالقسم الاول فيصير الصلوة في

في الصوم لاجل موافقة المسلمين وشركة مسائر الناس فان البلية اذا تمت طابت فالتسليم
بالعبادة ثم بعد ذلك اجس عليه الصوم في الاقادة اذا رأى مسائر الناس ليعطون واما من
فيه البلية فله فيه وقدرنا بالمرارة الا ان يضعفه الصوم يستأنف قوله الا انه لا يفرق بين اولى
اليمن ان عندنا العربية اولى في كل حين الا ان يضعفه الصوم فينبغي لغيره اولى بالاعتناء
لما اذا كان مع الجهاد او مشاغل كوفان صام ومات يموت انما واما ان نرى الجاهل قد
عاش من الاضواء الاكل اشي قطع عننا ولم يشرع في حقنا ما كان في المشرع السائر من
اشارة على الاعمال التقية والاشهر والاشعة والاعمال في كل شيء الحيثيق الا ان كان في
منها جميعا كانت يمين الأمور والاشارة وان فصل المفسرون بعض بالأمر وبعض بالاعمال ذلك
مثل قطع الاعضاء والخاطئة وقرض مواضع النجاسة وقيل النفس التوبة وعدم جواز صلوة
في غير المسجد وعدم التغير بالتميم وحريته اكل الصائم بعد النوم وحريته الوطئ في ليالي رمضان
ومنع العيبات عنهم بالذنوب وكون الزكوة ربع المال وعدم صلاحية الزكوة ولما كانت في
الحق بالانذار لرسول الله وعباده حارة بحسنة البشارة وكفاية ذنب الدين الصالح على الباب في حريته
خمسين صلوة في كل يوم وليلة وحريته الصوم عن القصاص وعدم مخالطة الحائضات في ليالي
وتحريم الشحوم والطهوق في اللحم وتحريم السبت وفتنة الصلوة في الليل وامثال ذلك كثير
فترك كل واحد من ههنا تخفيفا ولكن ما حسمه ذلك رخصة مجاز لان الأصل لم يبق مشروعا لانا
طوله ولو علمنا بما احيانا انما دعونا وانا كان القياس في ذلك ان يسي نخا واما رخصة
مجازا فمما اوضحه الرابع انما تقطع عن العبادة كونه مشروعا في الجملة في بعض المواضع
سوى موضع الرخصة فمن حيث انما لم يبق في موضع الرخصة كان من قسم المجاز ومن حيث
انما بقي في موضع آخر كان نقص في المجازية فيكون شبهها بالقسم الاول فيصير الصلوة في

۱۴۲
 این کتاب در سال ۱۲۸۵ هجری قمری در شهر تهران
 در کتابخانه شخصی من در دسترس بود و من آن را
 در سال ۱۳۰۵ هجری قمری در شهر تهران
 در کتابخانه شخصی من در دسترس بود و من آن را
 در سال ۱۳۲۵ هجری قمری در شهر تهران
 در کتابخانه شخصی من در دسترس بود و من آن را
 در سال ۱۳۴۵ هجری قمری در شهر تهران
 در کتابخانه شخصی من در دسترس بود و من آن را
 در سال ۱۳۶۵ هجری قمری در شهر تهران
 در کتابخانه شخصی من در دسترس بود و من آن را
 در سال ۱۳۸۵ هجری قمری در شهر تهران
 در کتابخانه شخصی من در دسترس بود و من آن را
 در سال ۱۴۰۵ هجری قمری در شهر تهران
 در کتابخانه شخصی من در دسترس بود و من آن را

فيسامح والاعلى ان يقول كقول الكمال الصلوة في السفر لو اقيت قرينة وطلبتي من هلكته
عربا باحاصل تخفيفا فوجدنا ناصحة اسقاطها بخروج العمل بعينه متا وخذلنا في ناصحة تركه
والاولى الكمال لقوله واما في سفر ثم في الارض فليس عليكم جراح ان تصوم من الصلوة حتى يخرج من
بعضكم الذين كفروا فينصرون في ذرية الجحيم فقول ان العمل والكمال في حق يقول انما انزل
الاية قال محمد بن ابي اسود انما بالنقصون كنون فقال في ناصحة تصديق الله نعم بها عليكم
فاقولوا صدقة ساء صدقة والصدقة بالانجيل التليك اسقاطا لمحض الانجيل الروع عن جرحها
كوتى القصاص اذا عفا عن الجناية لا يحق الرد وان كان انصدق من لا ترمم عاقبة
فمن الترمم طاعة روح الله تعالى اولى بان لا يرد ما لا يعنى الجرح عنتم فانها تعطى لغير
الامر لا في هذه ان تحجزوا بالعلم اطيعوا ما في القصص في علم ان قيد ان عرف ايضا تعالى في الاصل
عليه القصص وقرينة من الحق انصتروا المكروه فان حرمتا لم يبق وقت لا اضطرار
والا كراهة ولا اولى لبعثت في حق غيره فانما قل لكم انتم عليكم الا اضطررت اليه فان قلتم
الا اضطررت اليه استثنان من قول ارحم عليكم فكأنه قيل لم تفصل لكم ارحم عليكم في جميع الاحوال
والاحال الضرورة فان لم ياكل الميتة اولى بشرها يخرج فوات ميتة انما بخلاف الاكراه على كل
الكفر فانه دان ذكروا الاستثناء بقوله الا ان اكره وطلبه طهرن بالايمان انكم ليس بمتشبهين
كل من غضب والغضب فانما يبرهن كفر الله من بعد امانه فليعلم غضب من الله عليه عظيم
الاس ان اكره وطلبه طهرن بالايمان في رواية عن ابي يوسف وانما في الله لا اضطرار حجة كل من
قوله يخذلوا كما في الاكراه على الكفر فوسم قيل القسم الاول لقوله نعم فمن اضطر غير الخ لا
فلا اثم عليه ان الله غفور رحيم دل اطلاق الغفرة على قيام الصورة والحيوان اطلاق الغفرة
باعتبار ان الاضطرار في حق المتأولين كون لا يمتد الى ان يقع التنازل والى على هذا

[illegible][illegible]

المراد من قوله تعالى في قوله تعالى

والمراد من قوله تعالى في قوله تعالى

والمراد من قوله تعالى في قوله تعالى

والمراد من قوله تعالى في قوله تعالى

والمراد من قوله تعالى في قوله تعالى

والمراد من قوله تعالى في قوله تعالى

لان من اتي بهذه المصنعة تعسر عليه رعاية قدر الحاجة وفائدة الاختلاف تظهر فيما اختلف
لا ياكل حراما فخر غير حال الاضطرار فربما يحث وعنه لا لا يتصور غير الرجز في
هذه المسألة فان استنار القدم باختلاف سيرة المحدث البرد قد كان ظاهره ان من
اختلف فخلط بالمرح فلا يشيع انفس في هذه المدة وان بقي في حق غيره الا من هو اعلى
الاصول من الماصحاب لم يدرية فقد قال ابن نجيم ان الاختلاف في اللغة هو من الرجز فيكون
من بيان الاحكام المشروعة ذكره بما بيان ما يباين به التمسك به من غير الاسلام وان
الاولى ان يذكر ابعاد القياس في بحث الاسباب اطلاقها صاحب التوضيح فقال حصل
المراد من ان يافتها من كون المردود موقفا او مطلقا موقفا او كون الشيء على المردود
بشرعية او احمية او قبحا او غير ذلك وهو ذلك لطلب الاجرام المشروعة والارباب الاحكام حكمهم
بما من العبادات وغيره لا يفتقر الاحكام وبما يطلب ممن من يكون افضل والفتوى في
اسباب نضات اليها في مثل حرية نسب الاحكام اليها من حيث الظاهر وان كان المردود
في الاشياء كلها اهدى من جهة العلم والوقت ولكل المال والايام شرعها وان
الذي يميزه في علمه والبسطة والارض النائية بما يخرج تحقيقا او تقديره او الصلوة
والمطبخ البقاء والتقدير والتعاطي في هذه كلها اسباب حرم شرعية يفي بيان الاسباب على
الافتقار الى الترتيب فقال لا يمان هم بحدوث العالم فان الايمان بالنفس ان
الاقتضاء في العالم اذ لم يكن حاد دائما انجنا الى النفس لما قال لعلي السيرة في
السيرة انما لا تدمر على السيرة فوافقت ابراج وارض ذات فجاء كيف لا تمل على العطف
انجيز الصلوة ثم تعلق بالوقت فان الوقت يوجب وجوب الصلوة باكمال التفتي في ذلك
والا يجاب غيب عن انما تقوم الوقت مقامه والاكوة هنا نظرا الى ما لك المال فان المال رتا

والمراد من قوله تعالى في قوله تعالى

الاحكام

قوله تعالى

قوله تعالى

قوله تعالى

قوله تعالى

قوله تعالى

قوله تعالى

قوله تعالى

قوله تعالى

والمراد من قوله تعالى في قوله تعالى

والمراد من قوله تعالى في قوله تعالى

والمراد من قوله تعالى في قوله تعالى

[illegible]

بالتقسام المستمرة

[illegible]

هذا الكتاب من كتب الفقه المشهور في عصره...
الشيخ الفاضل...
الكتاب...

هذا الكتاب من كتب الفقه المشهور في عصره...
الشيخ الفاضل...
الكتاب...

هذا الكتاب من كتب الفقه المشهور في عصره...
الشيخ الفاضل...
الكتاب...

حتى انما اداكلها ايضا بثلث عليها وساخا الى اليمن بالقضاء وخطي الكلي الى قصر دم
برساته كتاب يبعثه الى الاسلام فلو لم يكن اخبار الامام عليه السلام لم يكن كتابه الا
وان كانت احوال الناس لما انقضى الامت بالقول صارت بجزء المشهور فلا يلزم اشتباها جند
الاحاد و اخبار الامام و وقع في بعض النسخ قوله و لا يلزم على القول عطف على الكتاب بل
فلا يلزم ان يكون النصا بانه اجزا اخبار الامام و فيه يفرح و يخرج ابو بكره على النصا بقرينة الآية
من قرش فقبوله من غير تكليفه كما هو على قول غير الاحاد في حقه قلما و كانت على
اخوان المشهور و المشهور لا يوجدان في كل زمان و زمانه فلو تفرقوا و لم يتصلوا لم يتصل الامام و
لاصل الامام علمه انهم من قوله و لم تنفك اليه لك بغير ما في المتن الا انهم كانوا يعلمون
العلم و اصل لزوم العلم فاذا كان كذلك فلا يلزم ان لا يلزم العلم او يلزم العلم بالعلم
العلم لا يتفاد بالازم او ثبتت المزموم نشر على ترتيبه لغير ما يلزم لاجل العلم بالعلم
او يلزم العلم بالعلم لزم من العلم بالعلم ان يلزم العلم على شهادته او لزم العلم بالعلم
ما ليس لك بغير ما يلزم من العلم بالعلم في سياق ما قيل في الامام من العلم بالعلم
العلم بالعلم و الشهرة فلا بد ان يعرف حال ما يدور به بالعلم بالعلم و لا يلزم العلم بالعلم
او العلم بالعلم و العلم بالعلم على خمسة انواع فاشتمل على ما في قوله و قال الرازي ان يعرف بالقضاء و
في الاجتهاد و كذا كذا و لا يشهد في العباد و هو مجمع على ان العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
مستند و عبد الله بن عمر و عبد الله بن عباس و عبد الله بن عمر و عبد الله بن عمر و عبد الله بن عمر
و اني بن كعب بن جابر و عبد الله بن عمر و عبد الله بن عمر و عبد الله بن عمر و عبد الله بن عمر
علافا لما لا شك في ان العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
من اجل جهالة طلبة و ما قال ابن عباس ان العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم

هذا الكتاب من كتب الفقه المشهور في عصره...
الشيخ الفاضل...
الكتاب...

[illegible][illegible]

۱۵۰

ومن تابعهم من اصحابنا فليس فقه الرازي شرطاً لتقديم الحديث على القياس بل من اجل كراهة
عمل مقدم على القياس اذ لم يكن مخالفاً للكتاب وسنة المشورة ولما قبل عمر حديث
ممثل بن الكبي بن يحيى واوجب لفظة فقيه انه مخالف للقياس لما بن يحيى ان كان
حياد جوت الحديث كانه وان كان يتداخل شي فيه فاما حديث الموضوع على من فقه في
المصلحة فهو وان كان مخالفاً للقياس لكن الواه قد مر من الصحابة الكبار وكبار السن
وفي جواب ذلك ان مقدم على القياس وان كان محمولا في رواية الحديث والمعد له
الام في انساب بان لم يعرف الحديث او حديثين او البعثتين من بعد حاله لا يتجاوز خمسة اقسام
فان روي عنه سلف او اختلفوا فيه او سكتوا عن بعض تلك المعروف في كل من الاقسام
الاثنان في رواية السلف شاهدة بصحة والسكوت عن البعض بمنزلة قبوله فلما قيل انما
اختلف في فغار روائي في مثاله ارشدي ان ابن مسعود سئل عن نزول سورة ق لم يسم لها
حتى سمعها فاجبه بشهر او قال بعد ذلك سمعت من رسول الله شيئا ولكن لم يجر لي
فان سمعت من اخيه ان اخطأت فمني ومن الشيطان ارفع الامة مثل شأننا لا وكس
ولا شططا فقام سئل بن سنان وقال الشيطان رسول الله فقي في نزول سورة وشرح
مثل قصدا كالفهم مسعود بن الرم بن رثلة فقالوا فقه قصدا فقصدا رسول الله فقه
عاش فقال الفقهني يقول علي قال علي عليه السلام ما انا في الله الا في الله وهو
ان اتقوا عليه واليه اسلموا فلما اتوا جبا بقلبه عرضا ان لا يطعنوا قبل ادخالهم ليم
مواضعي عمل بنسب الرازي والقياس قد مر على خبر الواحد ونحن نعلمنا حديثه معتقل بنسب
لان النفاذ من القضاة حكمه يورسوق ونحن لما روي عنه في المعروف بالاحكام
مولى القياس ان يفيده وان البوت فلهذا لا يتركه لاسمي ان لم يظهر من السلف الا لا

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

معانی و بیست و چهارم

مستكرًا فلا يقبل فيها ولو قسم الرابع من الجمل ومثاله ما رثت غلامين فقيس لن برهما
 طلقهما لثامتهما ولم يفرق لهما رسول الله صلى الله عليه وسلم سكنى لثامتهما ورثتهما وقال الفرع
 الكتاب بانهما ورثته نينا يقول امرأة لا ذرى لها صدقت ام كذبت خطفت ام نسيت كما في
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لثام النقة وان سكنى وقد قال في كتاب عمر بن الخطاب في الصحابة فلم يتركه احد
 فكان ابيها قاعلى ان لا يورث مستكرًا ولكن قيل ان راد عمر بن الخطاب وحاشية القياس على
 الحال المبسوطة وعلى المشقة من طلاق جسي عجاجة الاحتساب او قيل بين لثامته وبينه
 وارادوا الكتاب فجلدتموه ولا تخفى على من من يورثه في باب السكنى وقوله لم يطل فقامت جناح
 بالعرف في باب النقة وان لم يظهر ما هو قسم الخامس من الجمل الى ان لم يلد شيئا
 في اسفل فقامت قبل مرد ولا قبل مجزرا الصلح ولا يجب بشطان لم يكن مخالفا لقياس
 وقائمة اضافته الحكم على النكاح دون القياس لان لا يمكن للمفسر فيه ما يمكن في القياس
 من منع الحكم ولما فرغ من بيان تفسير الراوى شرع في شرحه لفقان لاجل الجمع بينهما

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

سالم الحارثی

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

من المصلح والعدل والاضبط والاسلام مع العبد وانما الشراة والاولاية بان يكون من غير منقصة
بقوله اشهد بكون الاولاية بحرية فاذا كانت هذه الاشهاد الثلاثة من الارزاقية المتحدرة في
يقبل خبر الواحد عندنا فاقضى في العالقات التي فيها الزام على المصطفى عليه السلام ان كان الزام
فيه اصلا لا يكون له والمضاربة والرسالة في الدنيا ونحوها بان يقول كذا في هذا كذا
في هذا وهى اليك هذا الشيء فانه الزام فيقبل احدل بخيارين ان يقبل او لا
والمضاربة والمديته وبين ان لا يقبل فثبت باخبار الاحاديث المتقدمة وان العمل الذي
يشترط ان يكون الخبير من اصحابا كان او بالغا فاحا كان او عبدا مسلما كان وكذا فداءه او لا
او فاسقا يجوز ان يخرجه او لا والمضاربة ان يصرف فيه ويأمره فلا ان الا انسان
خلفا بحد بل استجماع الاشهاد لظهوره الى ذلك ولا غلاما لا يخرجه بشرط فيه الشهادت
المصلحة في العالم وكان الخبير من غير في الواقع فلا تعبه فيه شرط ان الزام على المصطفى كان
يقبل خبر المديته من البتة العاجز وان كان فيما الزام من غير دون وجهه فغزل لو كان خبر المديته
فانه من حيث ان المصطفى المولى يصرف في حق نفسه لا نقل ما يحكم كاي تصرف بالتوكيل
والاذن فلا الزام فيما اصلا ومن حيث ان التصرف يقتصر على المولى والعبد المولى لا يخرجه
وتلززه العبد في ذلك فغاية الزام ضرر على المولى والعبد فغاية الشهادت
عندنا حفيظة من معنى العبد او العدل الاسي اما بان يكون الخبير اثنين او واحدا لا رعاية
اشبه بالثنتين اذ لو كان الزام احدا يشترط فيه كذا وكذا ولو لم يكن الزام اصلا يشترط فيه شيء
سما ولو كان احدا من الجانبين فيه وعدمه لا يشترط فيه شيء بل ثبت الجرح والغزل في خبر
وهذا اذا كان الخبير ضروريا فان كان كذلك او رسولا من المولى المصطفى عليه السلام
انما قال ان حجارة المولى والرسول كحجارة المولى والرسول انما يتقدم الرب في بيان الخبير

بیان اقسام السنۃ

[illegible]

۱۹۰

[illegible][illegible][illegible][illegible]

والطعن بالسهم من إيراد الحديث لا يخرج الراوي عنه بانبايقول أنه لا حديث مجموع أو فكل
أو مجموع ما قيل به لا واقعا فغيره ما هو مخرج متفق على الكل لا يختلف فيه بحيث يكون ردنا
عنه بغيره دون الجواب مع ذلك يكون مجموع حصادنا من ثمرات حديثه والضعيف دونان تصيب
الضعيفين قضاة الدين كثيرا ويحولون المكره حراما والمندب غير ضار فلا يخرج مجموع من
القاصرين حتى لا يقبل الطعن بالنيلس وهو في النسخة كتمان عبد الله عليه من أبيه في
اصطلاح الحديث كتمان النقص في الاسناد بان يقول حدثنا فلان عن فلان لا يحل
حدثنا فلان قال أخبرنا فلان أنه قال في رواية ثم ثبتته بالاسناد والحققة بالاسناد ليس كرج
نثبتته اولى ولا بليس هو وان يذكر الراوي شيئا من الكنية بالاسم أو يذكره بغيره غير مشورة
حتى لا يغير شيئا من الناس ولا يظنوا عليه كما يقول سفين الثوري حدثني ابو حمزة عن
عمر بن موسى عن أبي جهماد وقع في بعض النسخ هنا قوله بالاسناد بشايعه الاسلام
وهو ليس بطعن اذ على ما في المتن لا يرد على ما في المتن بل هو من كلام الراوي على ما في المتن
بذلك فهو مشهور عن اصحابهم لا يصلح رد الاصل وهو لا يصلح رد الاصل
كان يارح كثيرا ولكن لا يقول الاحتكاك بالجملة ان السناد لا يرد على الجملة فلا بد ان
يبنى على ما في المتن من انما انشأنا من انشاء محمد بن الحسن انما انشأنا من انشاء
كما يقول سفين الثوري لا يغيره ما يقول به الاشباة بحديث اسن عدي وذلك
لان فيه اسن الصحابة كما لا يردون في حديثه من بشرط الاتفاق وهذا قول المعتز
الا وهو عدم الاعتقاد بالرواية فان بابا كبره لم يكن متعادلا لرواية من رده ليعادله
في الضبط والاتقان ولا يمكنه ان يصدق على النسخة كتمان عبد الله عليه من أبيه
فان ذلك دليل قوة الدين وجودة وقد كان ابو يوسف يخطه عشرين الف حديثا

واما قوله تعالى فاستمعوا له وانصتوا فان الاول محمول على عموم وجوب القراءة على المقتدي
 والثاني مخصوص بغيره وقد ورد في الصلوة بجميعها انفسا قطعا فيصير الى حديث بعدد وقوله
 عليه السلام ثم كان امام فقهاء الامام قزوين بنين المصلي الى اقول انصتوا جميعا
 لهذا ذكره في حق الاسلام بطلان وقوله في الترتيب بناه في قول الصالحين ثم قد تولى القياس
 سواء كان فيما يدرك بالقياس او لا وقيل القياس مقدم مطلقا وقيل في التطبيق ان اقول
 الصالحين ثم قد تولى فيما لا يدرك بالقياس والقاس مقدم فيما يدرك به وثالثا لا بد من ان المصلي
 صلى الله عليه وسلم صلى صلوة الكسوف كعتين كل كعتيه ركوع وسجدة وثبتت عائشة رضي الله عنها
 صلاها بابرار ركعات خارجة عن ركعات الصلوة فيصير الى القياس بعمومه وهو لا اعتبار
 بسلامة الصلوة وهذا الوجه يجب تفرقا لاصول اي اذا جرح المصلي بان تغاضت السنتان
 وادخل الصلوة في القياس ايضا ولم يوجد دليل على جرحه فيجب تفرقا لاصول اي تفرقا
 كل شيء على اصله وانما كان على ما كان في صور الحكم وانما كانت الدلائل على جرحه
 الاصول فانه رد في انه مني عن حكم المصلي في يوم غير واحد وانما قد طرح فيها غيرها
 وورد في غالب بن خزيمة قال لرسول الله لم يمت من ثلث الامم فقال غل غل من سمين
 ما كنت اجد له نحو هذا فوقع الغرض في نحوها الزم الاستثناء في سورها لانه متولد منها وانما
 رد في جابر بن مسلم انتم وضاعوا هو فضا له لم قال نعم وروي الشافعي عن جابر بن عبد الله
 وقال انه جرح في رواية على بن جابر سور اذ القياس ايضا متعاضدا لانه لا يمكن ان يقرأ
 بالقرآن ليكون ظاهر القصة الضرورة فيه وكذا في الفرق ولا يمكن ان يقرأ بالقرآن يكون
 بجملته المتولد من المصلي كوجود الضرورة في التورودون الذين لا يمكن ان يقرأ بسور الكلب
 ليكون بجملته الضرورة في الحارودون الكلب لا يمكن ان يقرأ بسور الهرة ليكون ظاهره

بحث الغناض

فاما قوله تعالى فاستمعوا له وانصتوا فان الاول محمول على عموم وجوب القراءة على المقتدي
 والثاني مخصوص بغيره وقد ورد في الصلوة بجميعها انفسا قطعا فيصير الى حديث بعدد وقوله
 عليه السلام ثم كان امام فقهاء الامام قزوين بنين المصلي الى اقول انصتوا جميعا
 لهذا ذكره في حق الاسلام بطلان وقوله في الترتيب بناه في قول الصالحين ثم قد تولى القياس
 سواء كان فيما يدرك بالقياس او لا وقيل القياس مقدم مطلقا وقيل في التطبيق ان اقول
 الصالحين ثم قد تولى فيما لا يدرك بالقياس والقاس مقدم فيما يدرك به وثالثا لا بد من ان المصلي
 صلى الله عليه وسلم صلى صلوة الكسوف كعتين كل كعتيه ركوع وسجدة وثبتت عائشة رضي الله عنها
 صلاها بابرار ركعات خارجة عن ركعات الصلوة فيصير الى القياس بعمومه وهو لا اعتبار
 بسلامة الصلوة وهذا الوجه يجب تفرقا لاصول اي اذا جرح المصلي بان تغاضت السنتان
 وادخل الصلوة في القياس ايضا ولم يوجد دليل على جرحه فيجب تفرقا لاصول اي تفرقا
 كل شيء على اصله وانما كان على ما كان في صور الحكم وانما كانت الدلائل على جرحه
 الاصول فانه رد في انه مني عن حكم المصلي في يوم غير واحد وانما قد طرح فيها غيرها
 وورد في غالب بن خزيمة قال لرسول الله لم يمت من ثلث الامم فقال غل غل من سمين
 ما كنت اجد له نحو هذا فوقع الغرض في نحوها الزم الاستثناء في سورها لانه متولد منها وانما
 رد في جابر بن مسلم انتم وضاعوا هو فضا له لم قال نعم وروي الشافعي عن جابر بن عبد الله
 وقال انه جرح في رواية على بن جابر سور اذ القياس ايضا متعاضدا لانه لا يمكن ان يقرأ
 بالقرآن ليكون ظاهر القصة الضرورة فيه وكذا في الفرق ولا يمكن ان يقرأ بالقرآن يكون
 بجملته المتولد من المصلي كوجود الضرورة في التورودون الذين لا يمكن ان يقرأ بسور الكلب
 ليكون بجملته الضرورة في الحارودون الكلب لا يمكن ان يقرأ بسور الهرة ليكون ظاهره

في القياس

واما قوله تعالى فاستمعوا له وانصتوا فان الاول محمول على عموم وجوب القراءة على المقتدي
 والثاني مخصوص بغيره وقد ورد في الصلوة بجميعها انفسا قطعا فيصير الى حديث بعدد وقوله
 عليه السلام ثم كان امام فقهاء الامام قزوين بنين المصلي الى اقول انصتوا جميعا
 لهذا ذكره في حق الاسلام بطلان وقوله في الترتيب بناه في قول الصالحين ثم قد تولى القياس
 سواء كان فيما يدرك بالقياس او لا وقيل القياس مقدم مطلقا وقيل في التطبيق ان اقول
 الصالحين ثم قد تولى فيما لا يدرك بالقياس والقاس مقدم فيما يدرك به وثالثا لا بد من ان المصلي
 صلى الله عليه وسلم صلى صلوة الكسوف كعتين كل كعتيه ركوع وسجدة وثبتت عائشة رضي الله عنها
 صلاها بابرار ركعات خارجة عن ركعات الصلوة فيصير الى القياس بعمومه وهو لا اعتبار
 بسلامة الصلوة وهذا الوجه يجب تفرقا لاصول اي اذا جرح المصلي بان تغاضت السنتان
 وادخل الصلوة في القياس ايضا ولم يوجد دليل على جرحه فيجب تفرقا لاصول اي تفرقا
 كل شيء على اصله وانما كان على ما كان في صور الحكم وانما كانت الدلائل على جرحه
 الاصول فانه رد في انه مني عن حكم المصلي في يوم غير واحد وانما قد طرح فيها غيرها
 وورد في غالب بن خزيمة قال لرسول الله لم يمت من ثلث الامم فقال غل غل من سمين
 ما كنت اجد له نحو هذا فوقع الغرض في نحوها الزم الاستثناء في سورها لانه متولد منها وانما
 رد في جابر بن مسلم انتم وضاعوا هو فضا له لم قال نعم وروي الشافعي عن جابر بن عبد الله
 وقال انه جرح في رواية على بن جابر سور اذ القياس ايضا متعاضدا لانه لا يمكن ان يقرأ
 بالقرآن ليكون ظاهر القصة الضرورة فيه وكذا في الفرق ولا يمكن ان يقرأ بالقرآن يكون
 بجملته المتولد من المصلي كوجود الضرورة في التورودون الذين لا يمكن ان يقرأ بسور الكلب
 ليكون بجملته الضرورة في الحارودون الكلب لا يمكن ان يقرأ بسور الهرة ليكون ظاهره

لوجود الضرورة في المرة اكثر مما يكون في البحار فلما تعارض بها كل واحد من التواضع والاعلاء على اصله فيقول ان الماء يعرف طاهرا في الاصل فلا يتبرهن فيه
استعمال الطاهر والتواضع به الا في الماء الذي لم يكن في الاصل ثم تابعي كذلك لم يزل في كل
التعاضل فوجب ضم التبريد اليه ولا يلائم ان الماء كان في الاصل طاهرا فلما اختلف الى غير
الان يقول بل هو في الماء وطهره الفاعل الاول وهو الحادث فلم يكن تبريد الاصل بل تغير
الماء فقط ولا يقال ان التبليغ والحرق اذا تعاضلا خرج المحرم فيخرج المحرم ولا يفتي الى
ذلك لان القول ان في التبريد كان الاحتياط والاحتياط هو في حقه شك في الاحتياط في
وتمت في سور الحار وشكوكا في الاصل التعاضل لان المعنى بان العمل في اليمين بان كل عمل
يكون من قبل الا في كل حكم معلوم وهو وجوب التواضع وتعم التبريد اليه طاهرا فوقع التعاضل
بين القياسين فلم يثبت بالتعاضل وجب العمل بالاحال لانه لم يوجد بعد القياس بل ليس له
العمل بالاحال فلهذا ليس يجب عندنا ما لا يصار اليه في سور الحار للضرورة في العمل بالاحال كما يشاهد
بشهادة قلبه يعني تجري قلبه الى احد القياسين الذي اطمان اليه بنور الفراسة التي عطاها
الله لكل مؤمن ومنه لا شاعني لا لشبهة شهادة القلب لانه كان في كل سنة قولان في
في زمان واحد بخلاف الشبهة فانه ما تدري في عدم روايتان في مسألة الاكسبة فانه في كل
لم يعرف التبريد بل لا يراه فقط فلهذا اذا اراد الفتوى فيها كما قيل فلما كان غايها ان المعارضة
الحقيقية التي عليها التساقط لان خرج في بيان معارضة صورية حكمها التبريد والتوفيق فيها
والخاص عن المعارضة اما ان يكون من قبل المحرم بان لم يمتد له بان كان احدهما مشهورا
والآخر اخصا او لا يكون احدهما نصا والآخر ظاهرا فيخرج الاعلى على الاخر في قدره شاملا
مرة او من قبل الحكم بان يكون احدهما حكم الدنيا والآخر حكم العقبي لكنتي اليمين في سورة البقرة

بحث التعارض

في كل واحد من التواضع والاعلاء على اصله فيقول ان الماء يعرف طاهرا في الاصل فلا يتبرهن فيه استعمال الطاهر والتواضع به الا في الماء الذي لم يكن في الاصل ثم تابعي كذلك لم يزل في كل التعاضل فوجب ضم التبريد اليه ولا يلائم ان الماء كان في الاصل طاهرا فلما اختلف الى غير الان يقول بل هو في الماء وطهره الفاعل الاول وهو الحادث فلم يكن تبريد الاصل بل تغير الماء فقط ولا يقال ان التبليغ والحرق اذا تعاضلا خرج المحرم فيخرج المحرم ولا يفتي الى ذلك لان القول ان في التبريد كان الاحتياط والاحتياط هو في حقه شك في الاحتياط في وتمت في سور الحار وشكوكا في الاصل التعاضل لان المعنى بان العمل في اليمين بان كل عمل يكون من قبل الا في كل حكم معلوم وهو وجوب التواضع وتعم التبريد اليه طاهرا فوقع التعاضل بين القياسين فلم يثبت بالتعاضل وجب العمل بالاحال لانه لم يوجد بعد القياس بل ليس له العمل بالاحال فلهذا ليس يجب عندنا ما لا يصار اليه في سور الحار للضرورة في العمل بالاحال كما يشاهد بشهادة قلبه يعني تجري قلبه الى احد القياسين الذي اطمان اليه بنور الفراسة التي عطاها الله لكل مؤمن ومنه لا شاعني لا لشبهة شهادة القلب لانه كان في كل سنة قولان في في زمان واحد بخلاف الشبهة فانه ما تدري في عدم روايتان في مسألة الاكسبة فانه في كل لم يعرف التبريد بل لا يراه فقط فلهذا اذا اراد الفتوى فيها كما قيل فلما كان غايها ان المعارضة الحقيقية التي عليها التساقط لان خرج في بيان معارضة صورية حكمها التبريد والتوفيق فيها والخاص عن المعارضة اما ان يكون من قبل المحرم بان لم يمتد له بان كان احدهما مشهورا والآخر اخصا او لا يكون احدهما نصا والآخر ظاهرا فيخرج الاعلى على الاخر في قدره شاملا مرة او من قبل الحكم بان يكون احدهما حكم الدنيا والآخر حكم العقبي لكنتي اليمين في سورة البقرة

[illegible][illegible][illegible]

بحث الـ

[illegible]

على ان هذه الحال من كل ما كانت مطلقا او متوقفة الزوج فبينما عموم وخصوص
من وجه فعارض بينهما في المادة الاجماعية وهي الحال المتوقفة منها وجهان في غير
تتمتع بالاملاطين احدا لهما ان كان وضع الحمل من قريب لتدبيره بشهر وعشرة
وان كان وضع الحمل من بعيد لتدبيره لتكمم العلم بالتاريخ واما من مسوقة ليقول تعجب
الحمل قال تعالى على من شاء وبأيه كان سورة النساء القصص ائني سورة الطلاق
ايتي فيها قوله اولاد الامثال زولت بعد التي في سورة البقرة فلما علم التاريخ كان في ذلك
اولاد الامثال اجمل ان ابيضن جلهم نساخا لقوله الذين يتوفون لكم في قدره فخلوا
فيمنع ذلك قال عمر بن الخطاب وروى عن علي بن ابي طالب في حديثه ما ان تزوج
واقبلت به فبينما في ذلك فاجعها الله صلفا على قوله صبرك اي من قبل اختلاف الزمان فلا
كما في ظاهر المبيع فانما اذا اجتمعت حكم معلون على ظاهره ويجوز دونه دلاله عن المبيع
وذلك لان الاباحه عقل في الاشياء فلا علمنا بالمحم كان المبيع موافقا للاحكام
الاصليه واجتمعتا لم يكون النص المحرم ناسخا للاحكامين فلو لم يعقل فلو لم يوافق
المبيع التاريخ لم يكون النص ناسخا للاحكام الاصليه لم يكون النص ناسخا للاحكام فلو لم يوافق
النص وهو غير معقول فلو لم يوافق النص للاحكام فلو لم يوافق النص للاحكام فلو لم يوافق
اصلا في الاشياء وويل المحرمه هل فيها قبل التوقف اول حتى يقوم دليل الاباحه او لا
فقد طوت الكلام فبينما في التفسير السجدي وابتدأ في الثاني هذه قاعدة مستقلة
اولا ما بينت في الثاني في التفسير السجدي وابتدأ في الثاني هذه قاعدة مستقلة
واعتبرت ان ابان في هذا وان جدد ذلك في هذا الى الترتيب كمال البراءة
واللزام للثبوت لم يثبت لعارضه انما لم يكن في الثاني فافهم في الثاني فافهم في الثاني

في قوله صبرك اي من قبل اختلاف الزمان فلا
كما في ظاهر المبيع فانما اذا اجتمعت حكم معلون على ظاهره ويجوز دونه دلاله عن المبيع
وذلك لان الاباحه عقل في الاشياء فلا علمنا بالمحم كان المبيع موافقا للاحكام
الاصليه واجتمعتا لم يكون النص المحرم ناسخا للاحكامين فلو لم يعقل فلو لم يوافق
المبيع التاريخ لم يكون النص ناسخا للاحكام الاصليه لم يكون النص ناسخا للاحكام فلو لم يوافق
النص وهو غير معقول فلو لم يوافق النص للاحكام فلو لم يوافق النص للاحكام فلو لم يوافق
اصلا في الاشياء وويل المحرمه هل فيها قبل التوقف اول حتى يقوم دليل الاباحه او لا
فقد طوت الكلام فبينما في التفسير السجدي وابتدأ في الثاني هذه قاعدة مستقلة
اولا ما بينت في الثاني في التفسير السجدي وابتدأ في الثاني هذه قاعدة مستقلة
واعتبرت ان ابان في هذا وان جدد ذلك في هذا الى الترتيب كمال البراءة
واللزام للثبوت لم يثبت لعارضه انما لم يكن في الثاني فافهم في الثاني فافهم في الثاني

۱۹۸

[illegible][illegible]

بحث المعارض

فيكون من غير ما يعرف به دليله وبما ان الاصل في الماء الطهارة وفي الطعام محل فافاد
 تعارض خبران فيه فيقول احداهما نجس واخرهما فلا شك انه نجس ثبت للأطباء في خبر
 قائم الا بالليل ثم جاء آخر يقول انه طاهر وحال الملبس ان يتنحس من اجل ان كان نجس
 بمجرد الاصل فيه الطهارة او اصل لم يقبل خبره لأنه في الاول دليل على نجاسة الجاهل
 اولى لأنه ثبت وان كان خبره بالليل مع جواز اخذ من العين الجارية او الجاهل في الشئ
 وجازية بنفسه في الاثنا الطاهر الجاهل او نجس بحيث لا يثابك في طهارته ولم ينفرد به غيره
 الماء فيه حتى يوهبهم انه القى فيه النجاسة حتى كان هذا النجس من غير ما يعرف به دليله الجاهل
 والآخر فروق التعارض بين الخبرين فوجب على الاول الاصل وهو محل الطهارة وقد اتفقنا في

تحقيق الاشترح بالامارة على خبرهم فيقول المصنف والشيخ في القبول بفضل عدد الرواة
 بزيادة كونه والاثنية والحكمة يعني اذا كان في احد الخبرين المتعارضين زيادة الرواة في الآخر
 فلهذا وكان يادى احداهما ولا يتركه ثانيا ولو يادى احداهما ولا يتركه ثانيا ولو يادى احداهما ولا يتركه ثانيا
 والآخر بزيادة الرواة لان المتعبد في هذا الباب احكامه هي في اختلاف الكثرة والذكورة وطهارة فان كانت
 كانت افضل من اكثر الرجال وبما لا كان افضل كشمس الحوائك وبما كانت العقيلة العادلة
 افضل من الكثرة العاصية وفي قوله بفضل عدد الرواة مشاركة في ان هذا لا يخرج
 على عدد جهلان كان في رتبة الامور وان كان في جهل احد وفي جانب ثبوت خبر
 اثنين على خبر واحد وقال بعضهم يخرج منه اكثر على جانب الجاهل من كذا ذكر محمد بن
 مسائل المادول لا تتركه وبلا استحسان فاذا كانت في احد الخبرين زيادة فان كان الاثر
 واحدا يوجب ثبوت الاثر كما في الخبر المروي في النجاسة فهو ردي من مسنده او لا
 المتبايعان في المسألة فانه في النجاسة او في رتبة الامور في جهل من يتركه او يسلطه فانه في

بحث التعارض

فيكون من غير ما يعرف به دليله وبما ان الاصل في الماء الطهارة وفي الطعام محل فافاد
 تعارض خبران فيه فيقول احداهما نجس واخرهما فلا شك انه نجس ثبت للأطباء في خبر
 قائم الا بالليل ثم جاء آخر يقول انه طاهر وحال الملبس ان يتنحس من اجل ان كان نجس
 بمجرد الاصل فيه الطهارة او اصل لم يقبل خبره لأنه في الاول دليل على نجاسة الجاهل
 اولى لأنه ثبت وان كان خبره بالليل مع جواز اخذ من العين الجارية او الجاهل في الشئ
 وجازية بنفسه في الاثنا الطاهر الجاهل او نجس بحيث لا يثابك في طهارته ولم ينفرد به غيره
 الماء فيه حتى يوهبهم انه القى فيه النجاسة حتى كان هذا النجس من غير ما يعرف به دليله الجاهل
 والآخر فروق التعارض بين الخبرين فوجب على الاول الاصل وهو محل الطهارة وقد اتفقنا في

فيكون من غير ما يعرف به دليله وبما ان الاصل في الماء الطهارة وفي الطعام محل فافاد
 تعارض خبران فيه فيقول احداهما نجس واخرهما فلا شك انه نجس ثبت للأطباء في خبر
 قائم الا بالليل ثم جاء آخر يقول انه طاهر وحال الملبس ان يتنحس من اجل ان كان نجس
 بمجرد الاصل فيه الطهارة او اصل لم يقبل خبره لأنه في الاول دليل على نجاسة الجاهل
 اولى لأنه ثبت وان كان خبره بالليل مع جواز اخذ من العين الجارية او الجاهل في الشئ
 وجازية بنفسه في الاثنا الطاهر الجاهل او نجس بحيث لا يثابك في طهارته ولم ينفرد به غيره
 الماء فيه حتى يوهبهم انه القى فيه النجاسة حتى كان هذا النجس من غير ما يعرف به دليله الجاهل
 والآخر فروق التعارض بين الخبرين فوجب على الاول الاصل وهو محل الطهارة وقد اتفقنا في

[illegible]

[illegible]

فاتح قد ارثان علينا بانه فان غم الترخي وهو يدل على ان مطلق البيان يجوز ان يكون
متراخيا لكل شخصنا عنه بيان التغيير لاسيا في نفي بيان التفرع والتفسير على ما الصحيح وهو
ومفصولا وبيان تغيره كالتمليق بالاشواط والاستثناء فان الشرط المؤخر في الكفر شرط
خالف ان دخلت الدار بيان غير ما قبله من التغيير الى التغير اذ لو لم يكن قوله ان دخلت
الدار يقع المطلق في الحال بامان الشرط بعده صار معلقا بخلاف الشرط المقدم
فانه ليس كذلك في ايماننا وكذا الاستثناء في قولنا على الف الف الف غير موجب الماء من
نسته ولو لم يكن قوله لا الماء لكان الواجب عليه الف باجماعه وانما يصح ذلك ووصولنا
لان الشرط والاستثناء كلام غير مستقل لا يفيد معنى بدون ما قبله فجعل ان يكون موصولا
وبلادته قال من حلف على بين وراي غيره باخرا منها فليكم من يحينه ثم مات بالذي
هو خير من حلف اليمين هو الكفارة ولو صح الاستثناء تراخيا جعل مخصصا اليه بان يقول
الا ان شاء الله تعالى وعطل اليمين ردوى عن ابن عباس ^{رضي} عنده مفصولا ايضا لما
ردى اذ قال غزوة وتراخيا قال بعد من ان شاء الله تعالى وهذا القول غير صحيح عندنا
وردى اذ قال ابو جعفر بن منصور ^{رضي} الله تعالى الذي كان من الجلفاء بالعساة لابي حنيفة
ثم خالفت جنتي في عدم صحة الاستثناء تراخيا فقال ابو حنيفة ^{رضي} عن ذلك بآراء
في سبيلك يقول الناس لان ان شاء الله متضمن فيك فتخالد وانقي وسكت
وتملف في حصول عموم عندنا ان في تراخيا عندنا شافعي سلمية يجوز ذلك الاختلاف
في تخصيص كقولنا ابتداء ما فانص انعام مرة بالموصول فاجوز ان يخص مرة ثانية
بالتراخي اتفاقا وهو مبني على ان تخصيص انعام عندنا بيان تغييره لا بمرتين بتقدير بشرط
الوصل فعنده بيان تقريره حصولا ومفصولا واذ بعضنا قال فبنا على ان انعام

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

[illegible]

محل مخصوص عندنا في ايجاب الحكم قطعا وبعد انصوص السبع القطع فكان تفسيره الى ان
التخصيص بيان تفسير القطع الى الاحال فبتقديره بشرط الاصل وعندنا ليس بتغيير لموقعه
لاظنية التي كانت في محل التخصيص فيصح وصوله الى انصوصه لا سيما ان قوله عندنا ان التخصيص العام
لا يصح تراجيح اور عليه الله اسوله الاول ان الله قد امر اولي اسرائيل بقرع طائفة
حينئذ طلبوا ان يعلموا قائل ايهم فقال ان الله يعلمكم ان تخرجوا فخرجتم ثم لما حاولوا
ان يعلموا انما باي كية وكيفية ولون يميز الله تعالى التخصيص على النطق به التزمل فقد
خلص احكامهم وادبره وارجحنا فاشا الى جواب بقوله وبيان بقوله بنو اسرائيل ان
قبيل تقيديا طلعت الاس من قبيل تخصيص الاحكام لان قوله بقوله ذكره في موضع الاثبات وهو صحت
وضعت له واحد كنهنا مطابقة بحسب الاوصاف فكانت مخالفا لما صحح من احوال الان السخ
لا يكون الا تراجيح الثاني ان قوله خطابا بنوح مفاصلك فيما من كل جنس من اثنين
وابلakis اى اذ دخل في السفينة من كل جنس من الحيوان اربعين اثنين وكذا في اول
ابلakis الضيفنا فالابل عام متناول لكل ولادة ثم خص من النسخان من فرج بقوله لا ليس من
ابلakis فخص العام تراجيحها ههنا الضيف فاجاب بقوله والابل لم يتناول الابن لان ابل الربي
كان تابعه في الدين والعادة لاس من كان في النسب فلم يكن الابن الكافر والاولاد هم بقوله
ثم ابله ليس من ابلakis حتى يكون تخصيص الاحكام تراجيح ولكن يراد عليه ان تعني ابنة واولاد بقوله
وابلakis النسب متبع عليه القول فلم يكن الابل في النسب ملبا ولما اتيه الى الاستثناء
ولكن لوجاه لم يتطعن له فانه شفقة عليه حتى سال من الله تعالى وقال رب اني ابل
وان وعدك حق وانت حكم الحاكين قال بالوجه لا ليس من ابلakis بل غير خارج الثالث
ان قوله ثم اكم واقعدون من بنون الله صلب جنم كية عامة لكل من ذكره فقال عبد الله

بحث اقسام البيان

[illegible][illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

[illegible]

الشيء والاثبات فلا كان محتملا بالباقي فكان انفيا غيره ولا اثباتا لئلا يلحق ح لا كغير الله
فيكون انفيا لغير الله لا اثباتا له الذي هو المقصود وبخلاف القول هنا على سبيل المعانوة
فيكون الحسنى ح لا كغير الله فانه وجوده وانما قوله تعالى فليست فهم الف منتهى الخمسين على
اي لبث فوج في القوم الخمسة من الاكسين عالما الذي كان قبل المدعوة فخمسين على اري
عاش فيكم بعد عرفهم فلو علمنا هذا الكلام على المعارضة لكان كذبا في الخبر والمقصود وقوله
بطريق المعارضة في الارجاب يكون لاني لا اخبر فعلنا ان ليس على الاستثناء على المعارضة
لما عزم الشافعي فقال ان الله قالوا الاستثناء استخرج وتكلم بالباقي بعد الاستثناء كما قالوا
من الشيء اثبات ومن الاثبات نفي فلما تعارض بزمان القولان من اجل الله سبحانه
مينا فنفقوا لانه تكلم بالباقي بوضع واثبات ونفي بالاشارة فجعلنا ما ذهبا اليه عبارة
وما ذهب اليه اشارة ولم يكن عكسه وذلك لان الاستثناء بمنزلة الغاية لا يستثنى منه
لان دليل على ان هذا القدر ليس بمراد المصدر كما ان الغاية ليست بمراد من الغيا
فجعلناه في هذا عبارة لانه المقصود فلان حكم المستثنى منه ينبغي باوجه ذلك ان الغاية ينبغي
باللغة فجعلناه في هذا اشارة لانه غير مقصود وما كان التوحيد فقد كان المقصود ونفي غير ذلك
وجود الله تعالى فلهذا انوا يقولون به لانهم كانوا مشركين فيشكون مع الله اما آخره قال الله تعالى
ولن ياتهم من خلق السموات والارض قبل ان نشأ قد اطبق في تحقيق الذين يظنون ههنا
صد الشافعي فاعل فيه وهو نوحان فصل في الاصل من فصل وهو الاصح استخراجه عن
بان يكون على خلاف من سبق وقد استعمل في عرف النسخة والاطلاق الاستثناء
على مجاز لوجود حرف الاستثناء ولكن في الحقيقة كلام مستقل وهذا معنى قوله
فجعل مبتدأ قال الله تعالى فانه عدول الاربعا لعالمين حكايه عن قول ابراهيم بن موسى

بحث اقسام البیان

[illegible]

تستوفى واذا كانت ايام خطا بالقوم صالحا موثرا وعون مسيحين ابا حكاية قولي
يوستكون ولكن تلك خطا لان النصارى اقصصوا الاولى في نظيره قوله انه صليح
حتى بانى السبله وقوله انه فاشكوكون في البيوت حتى يتؤمن الموت اكل الله
لهم سبيلوا نحوه او انا يثبت نصا اوله لا حطفت في قوله توقيت فانا قد
تايث نصا بان يذكر فيه حكاية افعالا واوله لا كاشرك التي قبض على اسرائيل
صليح الله بالنسخ لان التاييد للصريح ياتي بالنسخ فلما لا ياتي بعينه فانا لا نرى
هو قوله واوله في نظيره التاييد للصريح قوله انه في حق الفريسيين فخلدين فيها ابا واوله
بانه يكن ان يراو به الكش الطويل واجيب بان ذلك فيما اذا التقي فغيره فخلدين
حق الحصة واما اذا قرن بمقتله ابا فانه نصا حكما في التاييد الحقيقي فلكل خطا لا ياتي
الاخبارون والاحكام واوله في نظيره قوله انه في الحدود في القذف فلا يقبلوه
شهادة ابا فانا لا نرى حوطا من فقه القلب عندنا دون ان يكون من الفصل
بعد وصول للملأ في كلف من بان قليل تكن غير من اعتقاد ذلك لا حتى يعمل النسخ
بعد ولا يفسر في فعل بان تكن في غير فعل بان ذلك خلافا للفتنة فان عندنا لا يزن
انكم من الفعل حتى يقبل النسخ ولان النبي امر بحسين صولة في ليلة المعج ثم نسخ
ما راجع الى حسن صولة فلم تكن بعد النبي والامة من فعلها وانا نعلم النبي امرنا
فقط وانا ليام الامة شيئا في اعتقاد من اعتقادهم فانا نعلم تقدم اجماعهم تحت ذلك
حكم بان المدة فعل القاصد باصلا واصل البذل بها فانا وجدنا اصل الحق على الوجه
المتبع للنبوة وانه من جعل بان تكن من الفعل النبوة ثم نسخ في بيان
ان يحجز عن الحجة الالهية فاصلا باصلا واصل البذل بها فانا وجدنا اصل الحق على الوجه

بحث اقسام لہیان

استوفاني فادرك ثلثه ايام خطابه القوم صامعاً ومرتفعون سبعين اماً كما يحيط عقل
يوسف وكون ملك فطال من الاخبار وخصص الاولي في نظيره قوله فاعفوا عني
حتى ياتي الله بعمره وقوله فاعفوا عني في الموت حتى يوتقن الموت اكل الله
لحمي سيلا ونحوه او كما يثبت لثامه عطف على قوله فاعفوا عني
تاثير ثبوت لثامه بان يذكر فيه كماله لا بد ولا كماله التي تيقن على احواله
صلواته على النسخ لان التاثير الصريح ياتي النسخ كذا لا ياتي بعد من ان النسخ
موقوفه كذا في نظيره التاثير الصريح قوله حتى في النسخ فليكن خالدين جنة ابداءه عليه
بانه يمكن ان ياد به الملك الطويل واجيب بان ذلك فيما اذا اتفق بقوله خالدين
حتى العصاة واما ما ذكره من قوله ابداءه فانه صريح في التاثير الصريح في كل عطف لثامه
الاخبار وروى الاحكام والا في نظيره قوله حتى في الموت حتى يوتقن الموت اكل الله
شهادة ابداءه في النسخ وقوله حتى من عطف القلب عندنا وروى النسخ في
بعد وصوله الى الملك من ثمان قليل ثكن فيمن اعتقاد ذلك لا يترتب لثامه
بعد الاثير في فضل ثكن ثكن فيمن فضل الملك خلافاً للاثير فان عدمه لثامه
الكن من الفعل حتى لثامه النسخ وروى النسخ في لثامه العطف في لثامه العطف
ما ذكره على النسخ في لثامه النسخ في لثامه النسخ في لثامه النسخ في لثامه النسخ
عطفه واما ما ذكره من لثامه النسخ في لثامه النسخ في لثامه النسخ في لثامه النسخ
حكيه بان لثامه النسخ في لثامه النسخ في لثامه النسخ في لثامه النسخ في لثامه النسخ
التي التاثير في لثامه النسخ في لثامه النسخ في لثامه النسخ في لثامه النسخ في لثامه النسخ
ان يجر من النسخ في لثامه النسخ في لثامه النسخ في لثامه النسخ في لثامه النسخ في لثامه النسخ

في عدم جواز نسخ الكتاب بالنسبة لقوله الخادمي لعمري حديث فاعضوه على كتاب الله ثم
 فوافقه فاقبلوه والا فزوه فكيف نسخ بها وفي حكم جواز نسخ النسخ بالكتاب بقوله ثم
 فبعض الناس من اجل الهم فلو نسخ النسخ لم يصحح بياننا فاما لما كان النسخ بيان فاما
 بلطابق جهلان بين انهم قد كلفوا من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم كلام رب فقال نسخ الكتاب
 بالكتاب نسخ آيات الله والصريح آيات القتال ونسخ النسخ بالنسبة قوله الى ان نسخ
 من زيادة القبول والا فزوه بما نسخ النسخ بالكتاب ان التور في الصلوة والى ثلثه
 في وقت وقدم الحديث كان اثباتا بالنسبة بالاتفاق فمن نسخ بقوله قول في جهك شرط
 السجود الحرام ونسخ الكتاب بالنسبة مثل قوله الاكل كمال النسخ ابن جعدي اورد نسخ
 ما روت عائشة رضي الله عنها بان النبي صلى الله عليه وسلم اباح من النسخ ما شاء وقيل هو نسخ
 الآيات التي قبلها في التلاوة اعني قوله ثم انا اعلانا لك زواجك الا في آيةت ايجز
 الآية فانه يسبق للنسخ باطلال الا زواج الآية فزوه قوله ثم روي من نقاشه من قوله
 اياك من نقاشه وكذا اوردوا في نظير نسخ الكتاب بالنسبة فقد وجدنا في نسخ الكتاب
 بالكتاب بطبع النظر من نسخة على ما روت في انفسه الاحمدى فلما فرغ من بيان انما
 النسخ نسخ في بيان اقسام النسخ فمن الكتاب فقال في نسخ احوال التلاوة وقوله
 جميعا وموافق من القرآن في حيوة الرسول الله صلى الله عليه وسلم في سورة الاخراب كما
 فصل سورة البقرة في ضمن ثمانية والآن بقيت على في المصاحف في ضمن سبع آيات
 وكما روي ان سورة الطلاق كانت تعدل سورة البقرة والآن بقيت على في المصاحف
 في ضمن اثني عشر آية واحكم دون التلاوة مثل قوله ثم انكم دينكم ولي دين ونحوه قد سيز
 آية كلها مسوقة بآيات القتال وقيل آية وعشر من آية في باطن القتال فسوة آيات

بحث في قسم بيان

الكتاب بالنسبة لقوله الخادمي لعمري حديث فاعضوه على كتاب الله ثم فوافقه فاقبلوه والا فزوه فكيف نسخ بها وفي حكم جواز نسخ النسخ بالكتاب بقوله ثم فبعض الناس من اجل الهم فلو نسخ النسخ لم يصحح بياننا فاما لما كان النسخ بيان فاما بلطابق جهلان بين انهم قد كلفوا من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم كلام رب فقال نسخ الكتاب بالكتاب نسخ آيات الله والصريح آيات القتال ونسخ النسخ بالنسبة قوله الى ان نسخ من زيادة القبول والا فزوه بما نسخ النسخ بالكتاب ان التور في الصلوة والى ثلثه في وقت وقدم الحديث كان اثباتا بالنسبة بالاتفاق فمن نسخ بقوله قول في جهك شرط السجود الحرام ونسخ الكتاب بالنسبة مثل قوله الاكل كمال النسخ ابن جعدي اورد نسخ ما روت عائشة رضي الله عنها بان النبي صلى الله عليه وسلم اباح من النسخ ما شاء وقيل هو نسخ الآيات التي قبلها في التلاوة اعني قوله ثم انا اعلانا لك زواجك الا في آيةت ايجز الآية فانه يسبق للنسخ باطلال الا زواج الآية فزوه قوله ثم روي من نقاشه من قوله اياك من نقاشه وكذا اوردوا في نظير نسخ الكتاب بالنسبة فقد وجدنا في نسخ الكتاب بالكتاب بطبع النظر من نسخة على ما روت في انفسه الاحمدى فلما فرغ من بيان انما النسخ نسخ في بيان اقسام النسخ فمن الكتاب فقال في نسخ احوال التلاوة وقوله جميعا وموافق من القرآن في حيوة الرسول الله صلى الله عليه وسلم في سورة الاخراب كما فصل سورة البقرة في ضمن ثمانية والآن بقيت على في المصاحف في ضمن سبع آيات وكما روي ان سورة الطلاق كانت تعدل سورة البقرة والآن بقيت على في المصاحف في ضمن اثني عشر آية واحكم دون التلاوة مثل قوله ثم انكم دينكم ولي دين ونحوه قد سيز آية كلها مسوقة بآيات القتال وقيل آية وعشر من آية في باطن القتال فسوة آيات

في عدم جواز نسخ الكتاب بالنسبة لقوله الخادمي لعمري حديث فاعضوه على كتاب الله ثم فوافقه فاقبلوه والا فزوه فكيف نسخ بها وفي حكم جواز نسخ النسخ بالكتاب بقوله ثم فبعض الناس من اجل الهم فلو نسخ النسخ لم يصحح بياننا فاما لما كان النسخ بيان فاما بلطابق جهلان بين انهم قد كلفوا من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم كلام رب فقال نسخ الكتاب بالكتاب نسخ آيات الله والصريح آيات القتال ونسخ النسخ بالنسبة قوله الى ان نسخ من زيادة القبول والا فزوه بما نسخ النسخ بالكتاب ان التور في الصلوة والى ثلثه في وقت وقدم الحديث كان اثباتا بالنسبة بالاتفاق فمن نسخ بقوله قول في جهك شرط السجود الحرام ونسخ الكتاب بالنسبة مثل قوله الاكل كمال النسخ ابن جعدي اورد نسخ ما روت عائشة رضي الله عنها بان النبي صلى الله عليه وسلم اباح من النسخ ما شاء وقيل هو نسخ الآيات التي قبلها في التلاوة اعني قوله ثم انا اعلانا لك زواجك الا في آيةت ايجز الآية فانه يسبق للنسخ باطلال الا زواج الآية فزوه قوله ثم روي من نقاشه من قوله اياك من نقاشه وكذا اوردوا في نظير نسخ الكتاب بالنسبة فقد وجدنا في نسخ الكتاب بالكتاب بطبع النظر من نسخة على ما روت في انفسه الاحمدى فلما فرغ من بيان انما النسخ نسخ في بيان اقسام النسخ فمن الكتاب فقال في نسخ احوال التلاوة وقوله جميعا وموافق من القرآن في حيوة الرسول الله صلى الله عليه وسلم في سورة الاخراب كما فصل سورة البقرة في ضمن ثمانية والآن بقيت على في المصاحف في ضمن سبع آيات وكما روي ان سورة الطلاق كانت تعدل سورة البقرة والآن بقيت على في المصاحف في ضمن اثني عشر آية واحكم دون التلاوة مثل قوله ثم انكم دينكم ولي دين ونحوه قد سيز آية كلها مسوقة بآيات القتال وقيل آية وعشر من آية في باطن القتال فسوة آيات

۲۱۶

وَأَمَّا الْفُلُ فَأُرْسِلَتْ بِرَحْمَةٍ مِنَّا لِيُبَيِّنَ مَا بَيْنَ أَيْمَانِهِ هَذِهِ وَأَيْمَانِ ذُو الْأُنْثَىٰ هَذِهِ ۚ فَيَقْبِضُوا عَلَىٰ الْأُتْرَاقِ فَجَنَابُ الْمَدِينَةِ بَوَّابٌ غَلِيظٌ ۚ فَنُفِثُوا فِي يَوْمِئِذٍ بِطَبَقٍ ۚ فَنُفِثُوا فِي يَوْمِئِذٍ بِطَبَقٍ ۚ فَنُفِثُوا فِي يَوْمِئِذٍ بِطَبَقٍ ۚ

کے ساتھ ان کے گھر میں بیٹھ کر ان کے ساتھ رہا۔

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

کتابخانه مسجد قلی ایوب اجماعی در قم

من البيان بالاراي من مجتهدى الامامة فانهم يقررون على الخطا ولا يصحون عن الخطا
 عليه نظارة كاشفة في كشف الاصول من انما انما اسارى يدوهم سبعون نفرا القتل
 فاشوا الى ابي ابي بصير فمعه من ابي بصير فقال لوكيلهم فمعه فمعه فمعه
 فدايفعنا وقلتم احلوا العلم بوقوع الاسلام بعد ذلك وقال عمر بن الخطاب
 من قتل جاسوسا من عيسى بن قيس فمعه من قتل فلان يقتل كل احدنا فمعه
 فقال ان انما يقتل من قتل جاسوسا فمعه من قتل فلان يقتل كل احدنا فمعه
 كمثل ابي بصير حيث قال من قتل من قتل فلان يقتل كل احدنا فمعه
 كمثل من قتل من قتل فلان يقتل كل احدنا فمعه
 ابي بكره قام باخذ الفداء وقال ستمدين في ابي بصير فمعه من قتل فلان يقتل كل احدنا فمعه
 الفداء نزل عليه قوله فما كان ينبغي ان يكون لاسارى حتى يخرج من الارض يدون فمعه
 واشهره بالآخره وانه غير حكيم ولا كتاب من القتل فمعه من قتل فلان يقتل كل احدنا فمعه
 ما فمعه من قتل فلان يقتل كل احدنا فمعه
 وقال لولم لا يلبس ابي بصير من قتل فلان يقتل كل احدنا فمعه
 خطا حين كان ابي بكره كنه لم يقر على الخطا بل لا ياتى به فمعه
 على الفداء وما كان له من الفداء وانه هو الفرق بين والفرق لاراي
 وبين الفداء فمعه من قتل فلان يقتل كل احدنا فمعه
 الفرق بين ابي بصير وبين المجتهدين الفرق بين الامام العباسي وبين الاولياء
 فانه جرح فاطمة في حقها ولان لم يكن في حق غيره من الفداء فمعه من قتل فلان يقتل كل احدنا فمعه
 تشدته الى مائة الف من الامام الاولياء فمعه من قتل فلان يقتل كل احدنا فمعه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل في كتابه من القتل فمعه من قتل فلان يقتل كل احدنا فمعه
 الفداء نزل عليه قوله فما كان ينبغي ان يكون لاسارى حتى يخرج من الارض يدون فمعه
 واشهره بالآخره وانه غير حكيم ولا كتاب من القتل فمعه من قتل فلان يقتل كل احدنا فمعه
 ما فمعه من قتل فلان يقتل كل احدنا فمعه
 وقال لولم لا يلبس ابي بصير من قتل فلان يقتل كل احدنا فمعه
 خطا حين كان ابي بكره كنه لم يقر على الخطا بل لا ياتى به فمعه
 على الفداء وما كان له من الفداء وانه هو الفرق بين والفرق لاراي
 وبين الفداء فمعه من قتل فلان يقتل كل احدنا فمعه
 الفرق بين ابي بصير وبين المجتهدين الفرق بين الامام العباسي وبين الاولياء
 فانه جرح فاطمة في حقها ولان لم يكن في حق غيره من الفداء فمعه من قتل فلان يقتل كل احدنا فمعه
 تشدته الى مائة الف من الامام الاولياء فمعه من قتل فلان يقتل كل احدنا فمعه

الحمد لله الذي جعل في كتابه من القتل فمعه من قتل فلان يقتل كل احدنا فمعه
 الفداء نزل عليه قوله فما كان ينبغي ان يكون لاسارى حتى يخرج من الارض يدون فمعه
 واشهره بالآخره وانه غير حكيم ولا كتاب من القتل فمعه من قتل فلان يقتل كل احدنا فمعه
 ما فمعه من قتل فلان يقتل كل احدنا فمعه
 وقال لولم لا يلبس ابي بصير من قتل فلان يقتل كل احدنا فمعه
 خطا حين كان ابي بكره كنه لم يقر على الخطا بل لا ياتى به فمعه
 على الفداء وما كان له من الفداء وانه هو الفرق بين والفرق لاراي
 وبين الفداء فمعه من قتل فلان يقتل كل احدنا فمعه
 الفرق بين ابي بصير وبين المجتهدين الفرق بين الامام العباسي وبين الاولياء
 فانه جرح فاطمة في حقها ولان لم يكن في حق غيره من الفداء فمعه من قتل فلان يقتل كل احدنا فمعه
 تشدته الى مائة الف من الامام الاولياء فمعه من قتل فلان يقتل كل احدنا فمعه

ليس هو عالمه بل هو راي فاضل الصالح الي قومي من رأيي غير علمناهم شادوا واخلوا
التزييل اسرا لاشريه فاعلم خبره علمي غيرهم وقال الكرخي السجيب عقليه الامينا لا يدرك
بالقياس بالخيال يتعقبن جبهه السماع منه خلاصه اذا كان دركا بالقياس بالخيال
ان يكون هو رايه بخلافه فلا يكون حجه على غيره وقال الشافعي لا يعقل احد منهم سواه
عندك بالقياس ولا لان الصالح كان يخالف بعضهم بعضا وليس لهم اولي من الاخر
فحينئذ الظان وقد انقض على اصحابنا بالعقله فيما لا يعقل بالقياس يعني ان الماشيه
وصاحبه كهم متفقون بعقليه الصالح الي كماله قال الحيف فان العقل قاصر عن دركه فاعلموا
ما قاله عائشه رضي الله عنها اقبل الحيف اليه البكر والشيب ثلثه ايام وليا لها واثرة عشرة
وقرأوا بايع اقبل من قبل نقد الثمن الاول فان القياس يقتضي جواز ذلك ولما قلنا
بوجهه جميعا علمنا بقول عائشه ذلك لانه قد باعته ثلثه ايام واثرة ثمان فانه
من يدين برقم مئتين اشترى واكثره الكفاي زيد برقم مائة ان الله اتمم البطل حجه
وجهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لم يتبعوا واختلف علمهم في غيره على الصالحين انما
عالم لا يدرك بالقياس وهو ما يدرك بالقياس فانه ح بعضهم يعلمون بالقياس بعضهم
يعلمون بقول الصالح الي كماله اعلام قد راس المال فان باهنيض حيه خطا اعلام
راس المال في السلم وان كان شارا لايه علمنا بقول ابن عمر و ابو يوسف ومحمد
لم يشترط اعلم بالاراي لان الاشارة الى في التعريف من التسمية وهي كفايه فلا يحتاج
الي تسمية الاوجه التي اشرك الله عز وجل في ادعاء النشوب في دهره فاما ايضا لما مضى في
في ذلك من الاثر اذ عاكس حجه ونحوها بعقليه العلميه حيث ضمن الحيا واصبانه لاسوال ادراك
قال ابو حنيفه رحمه الله ان ابن فلان يبيع كالا بغير خاص لما مضى في يده فواخذ بالاراي

۲۱۶

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

[illegible]

الى الله اعلم السامع باسمه جلاله نحن سجال الله قول الصالحين الى الله ليعقل الاحكام والاسرار
واصابه الريح ببركة صحبه النبي وهو موقوف في السامع وهو مختار شمس المالح وهو علم
ان ظهرت فتواه في فقه الصوابه وهو ان لم تظهر فتواه ولم يزد احص في الراي كان في كل
سائر ائمة الفتوى الصحيح تقليده ولما فرغ من اقسامه شرع في بيان السامع فقال
باب السامع وهو في اللغة الاتفاق وفي التفسير اتفاق مجتهدين صالحين من
الجمعة في حصصه على رفق او على ركن السامع نوعان حرية وهو الحكم بحكم
يوجب الاتفاق في الاتفاق اكل على الحكم بان يقولوا اجتماعا على ذلك ان لم يكن
من باب العقل او شرطه في الفعل ان كان من بابي كان ذلك الشيء من الفعل
كما اذا خرج اهل الاجتهاد جميعا في اصابة او الامانة او الشرع كان ذلك اجتماعهم على
شرعيتهما ونحوه وهو ان يحكموا بفعل البعض دون البعض اى تخفى بعضهم على قوال
فصل مسكت بالقول نعم ولا يدرون طبعه بعضي به انا اكل وهو في قوله اياهم او لم
يعلم فبقي هذا ما عاينوا وقبول حذوا وفي خلافه انما في لان المسكوت
لما يكون المراد منه كين للكتابة ولا يدل على الرضا لكنه روي عن ابن عباس انه قال في قوله
في سائر السور قيل لا لا نظرت بعد على عمره فقال كان جلا ميا اذ نبهتني في
واجاب اني انا غير مسج لان عمره كان اشد انقياد الاستماع الي من غرضي كان العقل
الاخير فكم لم يقولوا ولا يري بل مع كيف يفطن في حق الصوابه اذ نقضت به اهل العلم
عن النبي في موضع الحاجة وقد قال اراك عن النبي شيطان اخرس واهل الاجماع
من كان مجتهدا صالحا لا يفتنه فيمن الاجتهاد بل يرين في موى ولاق حذوا لقوله
مجتهدا كان قال بل السامع من كان مجتهدا صالحا لا يفتنه عن الاي فانه لا يستر

من اشترى واشتال ثم انهم اختلفوا في ان الاجماع هل يشترط في انعقاده ان يكون له
 دافع مقدم عليه من قبل الخلق او ينعقد فجأة بلا دليل باعث عليه بالعام وتقرن من
 بيان كفاية اشد علم ضروري او يوقعهم لاختيار الصواب قبل ان يشترط الداعي والراجح
 المختار انه لا بد من دليل على ما قاله المحقق والراجح قد يكون من اخبار الاما والاهل
 وما احبب الاما وكما جامعهم على عدم جواز انعقاد الطعام قبل القبض الداعي اليه قوله لا يشترط
 الطعام قبل القبض والاهل كفاية على حدة الروايات لا يشترط الداعي اليه قوله لا يشترط
 على الاشياء بالسنه وفي قوله قد يكون اشارة الى ان الداعي قد يكون من قبل الاما كما هو
 على حدة الهبات ونبات البساتين لقوله ثم حوت عليهم اهلها ثم ونباتهم ومن لا يجوز له
 اذ عند وجود الكتاب انت المشيئة لا يحتاج الى الاجماع ثم بين المحقق ان لا ينقل
 الاجماع الا من الاجماع فقال اذا انقل الى اجماع السلف بالجماع كل عصر على عقده
 كان انقل الحديث المتواتر فيكون موجبا لعلم والعمل قطعا كما جامع على كونه القرآن كما بينه
 وفرضية الصلوة وغيره او اذا انقل الى افراد كان انقل السنه بالاجماع وانما في قوله
 دون اجماع مثل خبر الاما وكقول حميدة السلفي اجمع اصحابه على مخالفة الراي في نظر
 وتوهم كمال الاجماع في عدة الاختلاف وتوكيد له بالجماع الصريح ولم يترس من تشييد الحديث
 المشهور الا لافرق بينه وبين المتواتر الابعاد اشتراطه في قرن اصحابه وبذلك لم يترس من تشييد الحديث
 كما بين في نفس الرسول وانما يكون في نفس اصحابه فتدليس الاما وتواترهم هو على مراتب
 هي الاجماع في نفسهم قطع نظر عن اقله مراتب في القوة والضعف لم يقين من الظن
 خلا لا في اجماع اصحابه ايضا مثل ان يقولوا جميعا اجمعا على اننا فانه مثل الآية وانما
 المتواتر حتى يكفر واحدة ومنه الاجماع على خلافة النبي بكونه قد انزل بعض الكتب

بحث الاجماع

من اشترى واشتال ثم انهم اختلفوا في ان الاجماع هل يشترط في انعقاده ان يكون له
 دافع مقدم عليه من قبل الخلق او ينعقد فجأة بلا دليل باعث عليه بالعام وتقرن من
 بيان كفاية اشد علم ضروري او يوقعهم لاختيار الصواب قبل ان يشترط الداعي والراجح
 المختار انه لا بد من دليل على ما قاله المحقق والراجح قد يكون من اخبار الاما والاهل
 وما احبب الاما وكما جامعهم على عدم جواز انعقاد الطعام قبل القبض الداعي اليه قوله لا يشترط
 الطعام قبل القبض والاهل كفاية على حدة الروايات لا يشترط الداعي اليه قوله لا يشترط
 على الاشياء بالسنه وفي قوله قد يكون اشارة الى ان الداعي قد يكون من قبل الاما كما هو
 على حدة الهبات ونبات البساتين لقوله ثم حوت عليهم اهلها ثم ونباتهم ومن لا يجوز له
 اذ عند وجود الكتاب انت المشيئة لا يحتاج الى الاجماع ثم بين المحقق ان لا ينقل
 الاجماع الا من الاجماع فقال اذا انقل الى اجماع السلف بالجماع كل عصر على عقده
 كان انقل الحديث المتواتر فيكون موجبا لعلم والعمل قطعا كما جامع على كونه القرآن كما بينه
 وفرضية الصلوة وغيره او اذا انقل الى افراد كان انقل السنه بالاجماع وانما في قوله
 دون اجماع مثل خبر الاما وكقول حميدة السلفي اجمع اصحابه على مخالفة الراي في نظر
 وتوهم كمال الاجماع في عدة الاختلاف وتوكيد له بالجماع الصريح ولم يترس من تشييد الحديث
 المشهور الا لافرق بينه وبين المتواتر الابعاد اشتراطه في قرن اصحابه وبذلك لم يترس من تشييد الحديث
 كما بين في نفس الرسول وانما يكون في نفس اصحابه فتدليس الاما وتواترهم هو على مراتب
 هي الاجماع في نفسهم قطع نظر عن اقله مراتب في القوة والضعف لم يقين من الظن
 خلا لا في اجماع اصحابه ايضا مثل ان يقولوا جميعا اجمعا على اننا فانه مثل الآية وانما
 المتواتر حتى يكفر واحدة ومنه الاجماع على خلافة النبي بكونه قد انزل بعض الكتب

من اشترى واشتال ثم انهم اختلفوا في ان الاجماع هل يشترط في انعقاده ان يكون له
 دافع مقدم عليه من قبل الخلق او ينعقد فجأة بلا دليل باعث عليه بالعام وتقرن من
 بيان كفاية اشد علم ضروري او يوقعهم لاختيار الصواب قبل ان يشترط الداعي والراجح
 المختار انه لا بد من دليل على ما قاله المحقق والراجح قد يكون من اخبار الاما والاهل
 وما احبب الاما وكما جامعهم على عدم جواز انعقاد الطعام قبل القبض الداعي اليه قوله لا يشترط
 الطعام قبل القبض والاهل كفاية على حدة الروايات لا يشترط الداعي اليه قوله لا يشترط
 على الاشياء بالسنه وفي قوله قد يكون اشارة الى ان الداعي قد يكون من قبل الاما كما هو
 على حدة الهبات ونبات البساتين لقوله ثم حوت عليهم اهلها ثم ونباتهم ومن لا يجوز له
 اذ عند وجود الكتاب انت المشيئة لا يحتاج الى الاجماع ثم بين المحقق ان لا ينقل
 الاجماع الا من الاجماع فقال اذا انقل الى اجماع السلف بالجماع كل عصر على عقده
 كان انقل الحديث المتواتر فيكون موجبا لعلم والعمل قطعا كما جامع على كونه القرآن كما بينه
 وفرضية الصلوة وغيره او اذا انقل الى افراد كان انقل السنه بالاجماع وانما في قوله
 دون اجماع مثل خبر الاما وكقول حميدة السلفي اجمع اصحابه على مخالفة الراي في نظر
 وتوهم كمال الاجماع في عدة الاختلاف وتوكيد له بالجماع الصريح ولم يترس من تشييد الحديث
 المشهور الا لافرق بينه وبين المتواتر الابعاد اشتراطه في قرن اصحابه وبذلك لم يترس من تشييد الحديث
 كما بين في نفس الرسول وانما يكون في نفس اصحابه فتدليس الاما وتواترهم هو على مراتب
 هي الاجماع في نفسهم قطع نظر عن اقله مراتب في القوة والضعف لم يقين من الظن
 خلا لا في اجماع اصحابه ايضا مثل ان يقولوا جميعا اجمعا على اننا فانه مثل الآية وانما
 المتواتر حتى يكفر واحدة ومنه الاجماع على خلافة النبي بكونه قد انزل بعض الكتب

الباقون من الصحابة **دوسري** بالاجماع السكوني ولا يكفوا جاره وان كان من الامة
 القطعية ثم اجماع من اجمعه ابي ابي الصحابة من اهل كل عصر على حكم لم ينظر فيه خلاف
 سقم من الصحابة فهو بمنزلة الخلفاء لثبوتهم في الطائفة دون العيين ثم اجماع على ان
 سقم من مخالفين اختلفوا على قولين ثم اجماع من بعدهم على قول واحد هذا
 دون الكل فهو بمنزلة خبر الواحد وجب العمل دون العليم ويكون مقدا على القياس
 الواحد والامة اذا اختلفوا في مسألة في ابي مصركان على احوال كان اجماعا على ان
 ما عداهما باطل لا يجوز لمن اجمعه اصدت قول آخر في احوال التي فيها وجه ما قيل في
 بعض احوال قيل لا يعيد الا على من لا يجوز ان تستبعد اوفوات اذا لم يكن اجماعا على
 قول في ابي الصحابة خاصة بطلان القول الثالث في الصحابة فقط فاحتمل اختلفوا على
 كان اجماعا على بطلان القول الثالث دون سائر الامة ولكن اتفق ان بطلان القول
 الثالث مطلق تجريبي في اخلاف كل عصر **دوسري** اجماعا على كبر الامة نشأ من اخلاف قبلين
 وهو اقسام قسم منها يسمى بدم القائل الفصل قد بينا صاحب توضيح بلا يتصور الا بد عليه
 وعندني ان هذا الفصل هو المنشأ لخاصة الامة اجماع الامة وبطلان الخامس لم يحدث
 ولكن يرد عليه ان اراد بالاختلاف الاختلاف مشافهة في زمان واحد فيني ان يكون
 في زمان واحد من قبل سراج باطل من اختلاف ابو ضيف خرج مع ذلك في زمان واحد
 وان اراد بالاختلاف اجماع من ان يكون في زمان واحد فكيف لا يعتبر اختلافنا
 كما اعتبر اختلافنا في زمان واحد من قبل سراج في جوابه مع ذلك في تحقيق
 في انفسه الاحمدى وبذلك جمدى وداقني فيدمه في السبقني في المثلثة من نظامه اجماع
 وما فرغ نصف عن بحث الاجماع شرع في بحث القياس فقال **بالقياس**

هذا هو الله عليه وآله قال لا ينبغي ان يفرض الله تعالى ما فرضنا في الكتاب من شيء في القرآن فكيف يقال فان لم يجد في كتاب الله لا تقول ان عدم الوجود انما ينفي عدم كونه في الكتاب لا المعقول فلو ان الاعتقاد واجب لمقتضى فاعني وما اولي الا
 وجوده وادري في قضية عقوبات الكفار ما سباني في معناه وفي المثال فيمناسب من قلنا
 من المثليات هي العقوبات بالقتل والتجلاء باسباب لمقتضى من ضمن الخطوة وتكرارها
 انما هي هنا انما ذكرنا من تلك السبل الجزاء فبغير حاصل اني قد وما اولي الا بصار الحكم
 في الكفار تأملوا بالهم ان تصنف العقوبة الرسول ولكن في تبتلوا بالجلال والفضل كما ترى
 وذلك الكفار بغيره لم يثبت له بعد ان انقض القياس الشرعي فغيره التامل فكلما لم يخلو
 عقوبة لم يقتض حكمه في الكفار المعذورين في حال كل اولي الا بصار ذلك عليه الشرعي
 عليه والحرمة حكمه فيعتدي من ان يقتل عليه في احسن تكون حجة القياس ح بالليل
 المعقول وانما اصل ان قوله فاعني وما اولي الا بصار لو اشجى على غيره من كل
 شيء الى غيره وان كان واحدا في العقوبات خاصة كان اثبات حجة القياس فضلا
 في اثباتها باشارة النص للتعبارة وان انحصر التامل في العقوبات لوروده فيها كان انما
 حجة القياس ح عقلا هي اثباتا بلام النص لا بالقياس ولا يلزم الدور وذلك التامل
 في حقائق الامة الاستعارة في بيان الاستسلام المعقول بوجهه وهو ان التامل
 في حقيقة الامة وهو اسهل المعلوم في غاية الجراحة ومناجاة اشجاره عن تعارضه القسط
 لاول الشجعان بواسطته اشتركت في الشجاعة والقياس في غيره هي القياس الشرعي فكلما لم يخلو
 من التامل في العقوبات لا احتراز عن اسبابها وانما التامل في حقائق الامة الاستعارة في بيان
 هذا فيكون اثبات حجة القياس عقلا لا لأنه الاطلاق لا القياس بل هو الدور فينا هي بيان

مقیاس

[illegible]

[illegible]

مبحث القياس

[illegible]

الافراج الذي هو كائن
الافراج

[illegible]

يدل على تكرار هذه العقوبة وهو جواز الدعاء اليها ثم من قبل الشامل وقبل من بعده يوم القيمة
 ثم دعانا الى الاعتراف في قوله فاعترفوا بالاشغال في معنى النص على ان الاعتراف في نفسه
 احوالنا باحوالهم ونحضر مع مثل ما فعلوا اقرافا عن مثل ما نزل بهم فكذلك تنال في القياس
 اشعري محتال في هذه النص وتعدنا الى الفرع لتثبت حكم النص فيه والاصول في الاصل
 معلولة ومع كل من توهم اننا لا يزم ان يكون النص معلولا حتى لا يمتد الى الفرع بالقياس
 يعني ان الاصل في كل اصل من الكتابات الستة والالهاء ان يكون معلولا بعلته توجد
 في الفرع وان كان محتمل ان لا يكون معلولا ويكون معلولا بعلته قاصرة لا توجد في الفرع
 الا انه لا ينبغي ان لا يتبع بهذا القدر بل لا ينبغي ذلك من دلالة التفسير بل دليل يدل على ان
 هذه هي العللة لاخرى لا يلزم في قوله احفظه بالخط من كل عقابله ومن قوله شاكركم ان القدر
 او اجنس عليه ولا بد قبل ذلك من قيام الدليل على انه الحامل شاهد على ان هذا النص
 في الحاصل معلول منقطع النظر من كون الاصل في الاصل معلولة فتارة الحامل مضاف
 في الحاصل فتارة شاهد على ان يكون معلولا لا اذا كان معلولا بعلته باسكان شاهد
 حكم الفرع والاصل ان يثبت عليه شيئا من الاول ان الاصل في كل نص ان يكون معلولا
 والثاني ان لا يثبت دليل مستقل على ان هذا النص في الحاصل معلول بقطع النظر من
 ذلك الاصل الثالث ان لا بد من دليل غير العلة من غيرها وبين ان هذا هو العلة دون
 ما جاء فانه تمت هذه الثلاثة فلا بد ان يكون القياس حجة ثم القياس في نفسه وشرطه
 فكذا وتكونه وكره وحكم وضع فلا بد من ان هذه الاربعة اجمال في حجة قياسية وضع قياسي
 فشرط ان لا يكون الاصل محصيا على كل شيء من الظاهر ان الاصل في القياس عليه والباي
 في كونه داخل على المقصود احيى ان لا يكون القياس عليه كونه مثله متصفا على كل شيء من

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

بحث القياس

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

والا فإنا ان التسمية تكون الحكم الشرعي ثابتا بالفضل كقوله تعالى وأما كان يستقيم
الكنيسة ثم صرحه فلا يستقيم التعليل للثابت اسم الزنا لا الواط لا لأنه ليس حكم شرعي فخرج
على أول الشوط وهو كون الحكم فرعيا فان الشاخص يفتي قوله الزنا شامخ ما هو عموم في محل
اشتهى محرم وفيه الشاخص موجود في الواط بل في فوقه في المحرم وقد تنوع بين المفسرين في
اسم الزنا وكما في السبيل ابو يوسف محله وقد استدل في قياسه في النكاح ولكنه فرق بين ان يصلح
اسم الزنا وبين ان يجري عليهما حكمه فظلا لاجل اشكال لعلته فان الاول قياس النكاح والآخر
الشاخص في التجرد من التهم كذا صاحب الشافعي فانهم يقولون اسم الحكم لكل ما يجازي العقاب قد قال
هو واحد من الخفية لم تسمى القارورة قارورة فعلا ولا تميز فيها ما بهما ان يطلق ايضا
تقريبه لما ينبغي ان يسمى قارورة ثم قال التهم التي تجري مجرى غيرها فلا تميز فيها
على وجه الارض فقال ان يثبت ايضا حكم فني في ان يسمى مجرى غيره وسكت لا يصح تهما
الذي يفرع على الشوط الثاني في الاستيتم التعليل بصحة تهما الذي كما علم الشافعي في قوله
ان يصح طارة من غيره كما تسمى اذ لم توجد الشوط الثاني وهو تعدي الحكم بغيره كقولنا يكون
بالتعليل في قوله الشاخص بالافعال في الاصل هو اسم في طارة في الفرض في الغاية طارة
تعالى لم يثبت في الكفا فظها والذي يكون مؤبدا في طارة في الكفا في الغاية في دائرة معين
العبادة والعقوبة في قوله في قوله ولكن ليس بالاعتبار الذي يخلصهم ولا تعدي
الحكم من الناس في الغطر الى المكروه وانما في الاصل عندنا ودون عندنا فخرج على الشوط
والثاني وهو كون الفرع نظير الاصل فان الشاخص يقول لما في الشاخص مع كونه عام في
الفضل فان لم يكن في الشاخص في المكروه وهو ليس باحد من في الفضل اولى نحن نقول ان
عندنا ودون عندنا فان النسيان يقع بلا اعتبار وهو مفسد على صاحب الحق وفيه الجاني

[illegible]

والملك من غير صاحب الحق فان الحاطي يذكر الصوم ولكنه يقصر الاحتياط في تضعيفه
والمالك في حلقه والملك في كل انسان في النجاسة فيمكن هذرها كعدائنا في غير صومها
وقد عرفنا انها حق على كون الاصل مخالفا للقياس والتأخير في ان اكثر المسائل في مخرج
على اصول مختلفة ولا يشترط الايمان في رتبة كفارة ايمن من اطعام لانه يتعدى الى ما في نفس
بتغييره وتغير على الشرط الرابع وهو ان لا يكون للنفس في الفرج وجهها النص المطلق عن
قيده الايمان وجوده في رتبة كفارة اليمين في الظاهر فلا ينبغي ان تقاس على رتبة كفارة اكل
وتغييره بالايان مثلها كما اكلها الشافعي لا لانه لا يحتاج الى القياس مع وجوده في رتبة
بمخالفة القياس نص الفرج والاحتياط في كفارة باس ان ثبت الحكم بالقياس والنص جميعا
كما هو دأب صاحب المبدأ يستدل لكل حكم بالمعتوان المنقول بينهما على انه لو لم يكن النص
موجودا أثبتت بالقياس ايضا والشرط الرابع ان يوجب حكم النص بعد التخليص على ما كان قبل
انما هو بغيره الرابع للتأخير في ان الشرط الثالث لما تضمن شرط الرتبة كان هذا شرط
سابعا فاطلق الرابع تنبيها على انه شرط واحد مسمى بقا حكم النص ان التفسير كما كان عليه
انه تعدى الى الفرج فم واما خصصنا القليل من قوله لا يبيعوا الطعام بالطعام الاسود
بسواء جواب حال مقدمه هو الحكم فتم ان التفسير حكم الاصل بعد التخليص وفي قوله لا يبيعوا الطعام
بالطعام ما علمت حرمة الربوا بالقدم وانما يوجب عدمه الى غير الطعام فقد خصصنا القليل
من النص المال على حرمة الربوا في التخليص واكثره وقصر حرمة الربوا على الكثير فقط كباب بال
ما خصصنا القليل من هذا النص لان شرطها هو التساوي دل على عموم مقتضاه
في الاحوال لم يفتت ذلك الا في الكثير يعني ان السواء مصدره قد وقع متضمن في
في الظاهر ولا يلزم ان يكون متضمن منه في الحقيقة فلا بد من دليل في احدها كما اشار

بحث القياس

عنه لانه منصوص على ان

والملك من غير صاحب الحق فان الحاطي يذكر الصوم ولكنه يقصر الاحتياط في تضعيفه
والمالك في حلقه والملك في كل انسان في النجاسة فيمكن هذرها كعدائنا في غير صومها
وقد عرفنا انها حق على كون الاصل مخالفا للقياس والتأخير في ان اكثر المسائل في مخرج
على اصول مختلفة ولا يشترط الايمان في رتبة كفارة ايمن من اطعام لانه يتعدى الى ما في نفس
بتغييره وتغير على الشرط الرابع وهو ان لا يكون للنفس في الفرج وجهها النص المطلق عن
قيده الايمان وجوده في رتبة كفارة اليمين في الظاهر فلا ينبغي ان تقاس على رتبة كفارة اكل
وتغييره بالايان مثلها كما اكلها الشافعي لا لانه لا يحتاج الى القياس مع وجوده في رتبة
بمخالفة القياس نص الفرج والاحتياط في كفارة باس ان ثبت الحكم بالقياس والنص جميعا
كما هو دأب صاحب المبدأ يستدل لكل حكم بالمعتوان المنقول بينهما على انه لو لم يكن النص
موجودا أثبتت بالقياس ايضا والشرط الرابع ان يوجب حكم النص بعد التخليص على ما كان قبل
انما هو بغيره الرابع للتأخير في ان الشرط الثالث لما تضمن شرط الرتبة كان هذا شرط
سابعا فاطلق الرابع تنبيها على انه شرط واحد مسمى بقا حكم النص ان التفسير كما كان عليه
انه تعدى الى الفرج فم واما خصصنا القليل من قوله لا يبيعوا الطعام بالطعام الاسود
بسواء جواب حال مقدمه هو الحكم فتم ان التفسير حكم الاصل بعد التخليص وفي قوله لا يبيعوا الطعام
بالطعام ما علمت حرمة الربوا بالقدم وانما يوجب عدمه الى غير الطعام فقد خصصنا القليل
من النص المال على حرمة الربوا في التخليص واكثره وقصر حرمة الربوا على الكثير فقط كباب بال
ما خصصنا القليل من هذا النص لان شرطها هو التساوي دل على عموم مقتضاه
في الاحوال لم يفتت ذلك الا في الكثير يعني ان السواء مصدره قد وقع متضمن في
في الظاهر ولا يلزم ان يكون متضمن منه في الحقيقة فلا بد من دليل في احدها كما اشار

والملك من غير صاحب الحق فان الحاطي يذكر الصوم ولكنه يقصر الاحتياط في تضعيفه
والمالك في حلقه والملك في كل انسان في النجاسة فيمكن هذرها كعدائنا في غير صومها
وقد عرفنا انها حق على كون الاصل مخالفا للقياس والتأخير في ان اكثر المسائل في مخرج
على اصول مختلفة ولا يشترط الايمان في رتبة كفارة ايمن من اطعام لانه يتعدى الى ما في نفس
بتغييره وتغير على الشرط الرابع وهو ان لا يكون للنفس في الفرج وجهها النص المطلق عن
قيده الايمان وجوده في رتبة كفارة اليمين في الظاهر فلا ينبغي ان تقاس على رتبة كفارة اكل
وتغييره بالايان مثلها كما اكلها الشافعي لا لانه لا يحتاج الى القياس مع وجوده في رتبة
بمخالفة القياس نص الفرج والاحتياط في كفارة باس ان ثبت الحكم بالقياس والنص جميعا
كما هو دأب صاحب المبدأ يستدل لكل حكم بالمعتوان المنقول بينهما على انه لو لم يكن النص
موجودا أثبتت بالقياس ايضا والشرط الرابع ان يوجب حكم النص بعد التخليص على ما كان قبل
انما هو بغيره الرابع للتأخير في ان الشرط الثالث لما تضمن شرط الرتبة كان هذا شرط
سابعا فاطلق الرابع تنبيها على انه شرط واحد مسمى بقا حكم النص ان التفسير كما كان عليه
انه تعدى الى الفرج فم واما خصصنا القليل من قوله لا يبيعوا الطعام بالطعام الاسود
بسواء جواب حال مقدمه هو الحكم فتم ان التفسير حكم الاصل بعد التخليص وفي قوله لا يبيعوا الطعام
بالطعام ما علمت حرمة الربوا بالقدم وانما يوجب عدمه الى غير الطعام فقد خصصنا القليل
من النص المال على حرمة الربوا في التخليص واكثره وقصر حرمة الربوا على الكثير فقط كباب بال
ما خصصنا القليل من هذا النص لان شرطها هو التساوي دل على عموم مقتضاه
في الاحوال لم يفتت ذلك الا في الكثير يعني ان السواء مصدره قد وقع متضمن في
في الظاهر ولا يلزم ان يكون متضمن منه في الحقيقة فلا بد من دليل في احدها كما اشار

كتاب القياس

كتاب القياس

كتاب القياس

كتاب القياس

كتاب القياس

كتاب القياس

كتاب القياس

في حقهم بل ندفعهم الا انهم انما قيل ان الامم في قوله الفقراء لانهم اعاقبه لا كما قيل
لان الله تعالى هو يعطيها ويأخذها ثم يعطيا الفقراء من عن نفسه كما يعطي الاغنياء كما
وذلك الصالحين مع خلاف الموعود اي ذلك السعي الذي هو الشاة لا كما قيل انهم اعاقبه ثم
وشرها فان الموعود لا ينفوا الا وادام وخطب الناس ان اشاروا الشاة لا توفى الا بالادام
فكان انما الاستبدال لا لان استبدال الشاة بالثقلين في قضى من كل وجه
عليه انما يكون انما كان انما كانت انما كانت انما كانت انما كانت انما كانت
ويعطى لهم كل حوب من العشر وعطاهم الكسوف من كفارة ليمين وعطاهم الاجناس لخير
فمن الغنيمة واجب بان الزكاة انما تجوز عليها بل من بلاد المسلمين انما في فرض لا صلوة وكان
الاصل الفقراء هي الزكاة انما تجوز عليها فانه قلنا تقع الغنيمة بين المسلمين ان وقعت فقلنا
انقسم على غير شرعية وكذا الكفارة اذ يعلم بان احد منهم حاقا مدة مديدة وكذا العشر اذ يعلم
بمخرج الارض العشرية واحدة وكذا الصدقة انما تجوز على كل وجه واحد وليس انما تلك من
اصلا فتم قولنا ان الزكاة وكانت هي مرجع كل النجاسات وركنها جعل علماء على حكم انفسهم
الجميع لم يسمي عليه سماء ركنها لان هذا القياس عليه لا يقوم القياس الارب وسماه علماء لان
على الشرع ائامات ومعرفة الحكم وعلمه عليه الموجب التحقيق هو الله تعالى انما جعلوا
في ان ذلك المضي علم على الحكم في الفرع فقلنا ان في الاصل ايضا وانما هو الاول على اوسع
اخره من انما هو العلم على الحكم في الفرع فقلنا ان في الاصل ايضا وانما هو الاول على اوسع
انما اضيف في الفرع اليها لضرورة حيث لم يوجد في الفرع وقبل اضيف حكم الاصل والفرع
جميعا الى العلة لانه لم يكن انما تاتى في الاصل كيف تاتى في الفرع مما تامل عليه الفصل
كون ذلك العلم مما تامل عليه الفصل البصيرة كما تامل الفصل الربوا على الكسوف بخير بصيرة

بحث القياس

في حقهم بل ندفعهم الا انهم انما قيل ان الامم في قوله الفقراء لانهم اعاقبه لا كما قيل
لان الله تعالى هو يعطيها ويأخذها ثم يعطيا الفقراء من عن نفسه كما يعطي الاغنياء كما
وذلك الصالحين مع خلاف الموعود اي ذلك السعي الذي هو الشاة لا كما قيل انهم اعاقبه ثم
وشرها فان الموعود لا ينفوا الا وادام وخطب الناس ان اشاروا الشاة لا توفى الا بالادام
فكان انما الاستبدال لا لان استبدال الشاة بالثقلين في قضى من كل وجه
عليه انما يكون انما كان انما كانت انما كانت انما كانت انما كانت انما كانت
ويعطى لهم كل حوب من العشر وعطاهم الكسوف من كفارة ليمين وعطاهم الاجناس لخير
فمن الغنيمة واجب بان الزكاة انما تجوز عليها بل من بلاد المسلمين انما في فرض لا صلوة وكان
الاصل الفقراء هي الزكاة انما تجوز عليها فانه قلنا تقع الغنيمة بين المسلمين ان وقعت فقلنا
انقسم على غير شرعية وكذا الكفارة اذ يعلم بان احد منهم حاقا مدة مديدة وكذا العشر اذ يعلم
بمخرج الارض العشرية واحدة وكذا الصدقة انما تجوز على كل وجه واحد وليس انما تلك من
اصلا فتم قولنا ان الزكاة وكانت هي مرجع كل النجاسات وركنها جعل علماء على حكم انفسهم
الجميع لم يسمي عليه سماء ركنها لان هذا القياس عليه لا يقوم القياس الارب وسماه علماء لان
على الشرع ائامات ومعرفة الحكم وعلمه عليه الموجب التحقيق هو الله تعالى انما جعلوا
في ان ذلك المضي علم على الحكم في الفرع فقلنا ان في الاصل ايضا وانما هو الاول على اوسع
اخره من انما هو العلم على الحكم في الفرع فقلنا ان في الاصل ايضا وانما هو الاول على اوسع
انما اضيف في الفرع اليها لضرورة حيث لم يوجد في الفرع وقبل اضيف حكم الاصل والفرع
جميعا الى العلة لانه لم يكن انما تاتى في الاصل كيف تاتى في الفرع مما تامل عليه الفصل
كون ذلك العلم مما تامل عليه الفصل البصيرة كما تامل الفصل الربوا على الكسوف بخير بصيرة

في حقهم بل ندفعهم الا انهم انما قيل ان الامم في قوله الفقراء لانهم اعاقبه لا كما قيل
لان الله تعالى هو يعطيها ويأخذها ثم يعطيا الفقراء من عن نفسه كما يعطي الاغنياء كما
وذلك الصالحين مع خلاف الموعود اي ذلك السعي الذي هو الشاة لا كما قيل انهم اعاقبه ثم
وشرها فان الموعود لا ينفوا الا وادام وخطب الناس ان اشاروا الشاة لا توفى الا بالادام
فكان انما الاستبدال لا لان استبدال الشاة بالثقلين في قضى من كل وجه
عليه انما يكون انما كان انما كانت انما كانت انما كانت انما كانت انما كانت
ويعطى لهم كل حوب من العشر وعطاهم الكسوف من كفارة ليمين وعطاهم الاجناس لخير
فمن الغنيمة واجب بان الزكاة انما تجوز عليها بل من بلاد المسلمين انما في فرض لا صلوة وكان
الاصل الفقراء هي الزكاة انما تجوز عليها فانه قلنا تقع الغنيمة بين المسلمين ان وقعت فقلنا
انقسم على غير شرعية وكذا الكفارة اذ يعلم بان احد منهم حاقا مدة مديدة وكذا العشر اذ يعلم
بمخرج الارض العشرية واحدة وكذا الصدقة انما تجوز على كل وجه واحد وليس انما تلك من
اصلا فتم قولنا ان الزكاة وكانت هي مرجع كل النجاسات وركنها جعل علماء على حكم انفسهم
الجميع لم يسمي عليه سماء ركنها لان هذا القياس عليه لا يقوم القياس الارب وسماه علماء لان
على الشرع ائامات ومعرفة الحكم وعلمه عليه الموجب التحقيق هو الله تعالى انما جعلوا
في ان ذلك المضي علم على الحكم في الفرع فقلنا ان في الاصل ايضا وانما هو الاول على اوسع
اخره من انما هو العلم على الحكم في الفرع فقلنا ان في الاصل ايضا وانما هو الاول على اوسع
انما اضيف في الفرع اليها لضرورة حيث لم يوجد في الفرع وقبل اضيف حكم الاصل والفرع
جميعا الى العلة لانه لم يكن انما تاتى في الاصل كيف تاتى في الفرع مما تامل عليه الفصل
كون ذلك العلم مما تامل عليه الفصل البصيرة كما تامل الفصل الربوا على الكسوف بخير بصيرة

بحث القياس

الاستلزام الذي من بين الآتين على التبع من التسليم وحصل الفرع نظير الذي هو في حكم
وجوده في اسي وجوده في الحكم في الفرع وفيهم من يهتدون ان كان القياس بغيره
والفرع والعلية والحكم وان كان من غير العلم شرع في بيان ان الحكم لا يمكن ان يكون
على عدة احوال فقال هو جائز ان يكون متصفا لازما واما متصفا فالوصف لازم ان يملك
من الاصل كالتبعية عليه وجوب الكوة في الذئب الفضة لانها متناهية في الال
على معنى التثنية في شي مشترك بين من ضرب الذئب الفضة وبهتات وحلتها فيكون على الشا
الكوة كطية التثنية في الشا فيلعل من الروايات ما يوجب استعدي الى شي والوصف العارض
كالا فخراني قوله فانما دم عرق الفجر عليه وجوب لوضو في الشا فانه في حكمه لازم
اذ لا يلزم ان يكون كل دم عرق منقو فانما وجد الفجر لازم وانما كان في حكمه وغيره
من غير السيلين بحيث يوجب الوضوء وانما عطف على قوله وصفه مقابل آسي نحو وان يكون
ذلك الحكم مساكنا في عينه بل المثال هو قوله عليه السلام فانما دم عرق الفجر فانما من
في لفظ الدم كان مثلا لا لازم وان عتبه في معنى الا فخراني كان مثلا الوصف العارض كما
وجليا وصفه الظاهر في تفسير الوصف كاللازم والعارض فالوصف الجلي هو في حكمه كماله
في الوضوء في قوله انما من الطوافات عليه والوصف الخفي هو في حكمه بعضه دون
بعض كما في علية الروايات عندنا القدر والجنس وعند الشا في الطهر في الطهورات والتثنية
في الايمان عند مالك الاقليات والادعاء حكمهم معطوف على قوله وصفه مقابل
آسي نحو وان يكون ذلك الحكم حكما شرعيا جامعين الاصل الفرع كما في آسي ان امرأة
جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ان ابني قد ادره الحرج وهو شيخ كبير لا يتكلم على
الراحلة اخرجني ان اجمع عنه فقال لا اكره ان يكون على ابنيك ان ينفذ في ان كان قبل

الاستلزام الذي من بين الآتين على التبع من التسليم وحصل الفرع نظير الذي هو في حكم
وجوده في اسي وجوده في الحكم في الفرع وفيهم من يهتدون ان كان القياس بغيره
والفرع والعلية والحكم وان كان من غير العلم شرع في بيان ان الحكم لا يمكن ان يكون
على عدة احوال فقال هو جائز ان يكون متصفا لازما واما متصفا فالوصف لازم ان يملك
من الاصل كالتبعية عليه وجوب الكوة في الذئب الفضة لانها متناهية في الال
على معنى التثنية في شي مشترك بين من ضرب الذئب الفضة وبهتات وحلتها فيكون على الشا
الكوة كطية التثنية في الشا فيلعل من الروايات ما يوجب استعدي الى شي والوصف العارض
كالا فخراني قوله فانما دم عرق الفجر عليه وجوب لوضو في الشا فانه في حكمه لازم
اذ لا يلزم ان يكون كل دم عرق منقو فانما وجد الفجر لازم وانما كان في حكمه وغيره
من غير السيلين بحيث يوجب الوضوء وانما عطف على قوله وصفه مقابل آسي نحو وان يكون
ذلك الحكم مساكنا في عينه بل المثال هو قوله عليه السلام فانما دم عرق الفجر فانما من
في لفظ الدم كان مثلا لا لازم وان عتبه في معنى الا فخراني كان مثلا الوصف العارض كما
وجليا وصفه الظاهر في تفسير الوصف كاللازم والعارض فالوصف الجلي هو في حكمه كماله
في الوضوء في قوله انما من الطوافات عليه والوصف الخفي هو في حكمه بعضه دون
بعض كما في علية الروايات عندنا القدر والجنس وعند الشا في الطهر في الطهورات والتثنية
في الايمان عند مالك الاقليات والادعاء حكمهم معطوف على قوله وصفه مقابل
آسي نحو وان يكون ذلك الحكم حكما شرعيا جامعين الاصل الفرع كما في آسي ان امرأة
جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ان ابني قد ادره الحرج وهو شيخ كبير لا يتكلم على
الراحلة اخرجني ان اجمع عنه فقال لا اكره ان يكون على ابنيك ان ينفذ في ان كان قبل

الاستلزام الذي من بين الآتين على التبع من التسليم وحصل الفرع نظير الذي هو في حكم
وجوده في اسي وجوده في الحكم في الفرع وفيهم من يهتدون ان كان القياس بغيره
والفرع والعلية والحكم وان كان من غير العلم شرع في بيان ان الحكم لا يمكن ان يكون
على عدة احوال فقال هو جائز ان يكون متصفا لازما واما متصفا فالوصف لازم ان يملك
من الاصل كالتبعية عليه وجوب الكوة في الذئب الفضة لانها متناهية في الال
على معنى التثنية في شي مشترك بين من ضرب الذئب الفضة وبهتات وحلتها فيكون على الشا
الكوة كطية التثنية في الشا فيلعل من الروايات ما يوجب استعدي الى شي والوصف العارض
كالا فخراني قوله فانما دم عرق الفجر عليه وجوب لوضو في الشا فانه في حكمه لازم
اذ لا يلزم ان يكون كل دم عرق منقو فانما وجد الفجر لازم وانما كان في حكمه وغيره
من غير السيلين بحيث يوجب الوضوء وانما عطف على قوله وصفه مقابل آسي نحو وان يكون
ذلك الحكم مساكنا في عينه بل المثال هو قوله عليه السلام فانما دم عرق الفجر فانما من
في لفظ الدم كان مثلا لا لازم وان عتبه في معنى الا فخراني كان مثلا الوصف العارض كما
وجليا وصفه الظاهر في تفسير الوصف كاللازم والعارض فالوصف الجلي هو في حكمه كماله
في الوضوء في قوله انما من الطوافات عليه والوصف الخفي هو في حكمه بعضه دون
بعض كما في علية الروايات عندنا القدر والجنس وعند الشا في الطهر في الطهورات والتثنية
في الايمان عند مالك الاقليات والادعاء حكمهم معطوف على قوله وصفه مقابل
آسي نحو وان يكون ذلك الحكم حكما شرعيا جامعين الاصل الفرع كما في آسي ان امرأة
جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ان ابني قد ادره الحرج وهو شيخ كبير لا يتكلم على
الراحلة اخرجني ان اجمع عنه فقال لا اكره ان يكون على ابنيك ان ينفذ في ان كان قبل

منك قالت ثم قال فدين الله احمى يا بقول فقال النبي صلى الله عليه وسلم على من العباد واعني
الجماع بينهما هو الذين هم عبارة عن حق ثابت في الذمة وجه اليك داء الوجوب علم شرعي
وهو داء وعدة الظاهر انه ايضا قسم للوصف فالوصف الفرع والعلية بالعدد وهو اربعين
وحده ثم ثمة التسمية والوصف هو ذلك القدر من الجنس ملته بمرتبة انفراد الى اصل قول
اسما وكلما لا يشترط في انه مقابل للوصف وان قوله لا زادوا عارضا لا شك في انهم قسم
ولما اكملوا ونقصوا ذلك الفرد والعدد فصار على سبيل المقابلة والتداخل والظاهر انه
قسم للوصف اذ لم يجز انما لا في قسم الوصف وقد يسمى اي الجماع الوصف مطلقا
في علمهم سواء كان في صفه اسما او حكما على ما شئت في ذلك من نفس فخر الاسلام
والناس كل تابع له ويجوز في التصرف فيه وان كان ثابتا برأي يجوز ان يكون ذلك المعنى
منصوصا في الشرح لطواف في سورة الهرة وان يكون في غير النص لكن ثابتا بالاشارة
التي مرت الا ان ثم شرع في بيان العلم بان هذا الوصف وصف من غير فقال ذلك
كون الوصف علمه متصلا وعدا لتفان الوصف في القياس من غير الشاهد في النحو
فكما لا يشترط في الشاهد لا يقبل ان يكون متصلا وعادلا فكذلك في الوصف فكذلك في الشاهد
لا يجوز العمل قبل الصلاح ولا يتجوز قبل المعدلة فكذلك في الوصف ثم بين معنى الصلاح
على غير ترتيب اللف خبرا ولا يذكر المعدلة بقوله بطلوه اثره في جنس الحكم على ما
ظهر من الوصف في جنس الحكم للمحلل من خارج قبل القياس وان تذكره في عين ذلك
الحكم للمحلل بغيره فبالطريق الاولى وحجة تترقى الى اربعة انواع الاول ان يظهر
عين ذلك الوصف في عين ذلك الحكم وهو متفق عليها ثمة من لطواف في عين سورة
الهره والثاني ان يظهر ثمة عين ذلك الوصف في جنس الحكم وهو الذي ذكره

بحث القياس

قال في القياس من غير الشاهد في النحو
فكذلك في الشاهد لا يقبل ان يكون متصلا وعادلا فكذلك في الوصف فكذلك في الشاهد
لا يجوز العمل قبل الصلاح ولا يتجوز قبل المعدلة فكذلك في الوصف ثم بين معنى الصلاح
على غير ترتيب اللف خبرا ولا يذكر المعدلة بقوله بطلوه اثره في جنس الحكم على ما
ظهر من الوصف في جنس الحكم للمحلل من خارج قبل القياس وان تذكره في عين ذلك
الحكم للمحلل بغيره فبالطريق الاولى وحجة تترقى الى اربعة انواع الاول ان يظهر
عين ذلك الوصف في عين ذلك الحكم وهو متفق عليها ثمة من لطواف في عين سورة
الهره والثاني ان يظهر ثمة عين ذلك الوصف في جنس الحكم وهو الذي ذكره

في عين ذلك الحكم وهو متفق عليها ثمة من لطواف في عين سورة
الهره والثاني ان يظهر ثمة عين ذلك الوصف في جنس الحكم وهو الذي ذكره

۲۲۷

دون الماطر متعلق بقوله صلاحه وعد الرضا في دليل كون الوصف طه صلاحه وصلاحه
وهو اسمي الموثرة دون الماطر وهو اسمي بالطره بمعنى الماطر ودون الحكم مع
الوصف في وجوده واما قوله او وجودا فقط واما قال ذلك الحكم اختلاف في هذا القول
في وجوده وعدمه عند غيره وقيل جوده عند وجوده ولا يشترط عند عدمه وعلى كل حال
ليس يخرج عن ان الماطر ينافي لوجوده فيكون اتفاقا كما في مجموع الحكم لا يشترط
على كونه علمه والعدم والاصل في علمية شيء بالعدم وتطوره لم يخرج من حيزه العقل
في مثل الماطر في عدم صلاحية دليل العقل النفي ووقع في بعض النسخ قوله ومن
الان انقصا والعدم لا يقع من غير ان كان الحكم قد ثبت بجل شيء ظاهر
انقضاء علمه وانقضاء جميع العلم من الدنيا حتى يكون نفي العلم والا على الحكم يقول
في النسخ افي في النسخ افي في عدم انقضاء العلم بشهادة النساء مع الرجال ليس مجال
العلم بالعلم بل لا يشترط بشهادة النساء مع الرجال قطبا في اثباته من كون الماطر
علم بالعلم من وجهه بالعلم لجمع الماوية تارة في عدم صحة النساء لان علمه يشترط لثباته
في كونه علمه لا يشترط لثباته لكونه بالاختلاف الحود وانقصا عما يندرج بالثبات لثباته
شهادة النساء وقوله في رتبة من المال بل يشترط بالعلم الذي لا يشترط في المال
لان المال لا يشترط بشهادة النساء والاولى بان ثبت بهما النسخ لان يكون سبب
استناده من قوله في العقل النفي في العقل النفي في حال من احوال
عالم كون السبب حيا فان عدمه من مجموع الحكم من وجه آخر فلا وجه لثباته في
لغرضه ان لم يصح لزم ان يغيب فان من غيب جارية طه فلوست في الغيب
لما يغيب في الجارية دون الولد لان الغيب ما وقع على الجارية دون الولد فلو

مبوض القياس

[illegible]

دون الاطراف متعلق بقوله صلاح وعده التام دليل كون الموصف صفة صلاحية
وهو السمي بالموتربة دون اللطاف وهو السمي بالطرية بمعنى اللطاف وذلك ان الحكم
الموصف بوجوده عدمه او وجوده فقط وانما قال ذلك لانه متعلق بالشيء لا بالوجود
عنه وجوده وعدمه عند عدمه وقيل جوده عنه وجوده ولا يصح طرية عن عدمه وعلى ما
ليس به معنى تاما لم يلاحظ ان الوجود قد يكون اتفاقا كما في وجود كونه في كل
على كونه وعدمه لا دخل في علمية شيء بالاداءة وهو ظهوره لم يتجول في التعليل
شيئا مثل اللطاف في عدم صلاحية الدليل التحليلي في وقوعه في بعض النسخ قوله ومن
لان مقتضا عدمه الاتبع الوجود من جهة ان الحكم قد ثبت بجلل شيئا فلا يلزم
اتفاؤه عليه بان اتفاق جميع اطل من الدنيا حتى يكون في العلم والاعلى في الحكم بقوله

Handwritten Persian text from a manuscript, likely a historical document or letter. The text is written in a cursive style and includes several lines of script. A circular stamp or seal is visible near the center of the page.

عنه فلا ينبغي بان علم الضمان في هذه الصورة ليست الا بالاضغاب فاشك في شتني
الضمان ضرورة وهذا هو الذي استخرج من البحر كالاول والاضغاب في الضمان في الاثر في
على المسلمين فان علمه وجوب من التيقين في شتني الا بايجاف المسلمين في الجحيم
وهناك الاحتجاج باستصحاب كمال عطف على التعليل بان شتني في الماطر والاحتجاج
استصحاب كمال في عدم صلاحية الدليل في معناه طلب صحة الحال فاضى بان حكم
على الحال مثل الحكم في الماضي وحاصله البقاء ما كان على ما كان بمجرد عدم دليل
منه بل هو محتمل عند الشافعي استلزام البقاء انشراح بعد مدة ٢ وعندها لو لم يكن محتمل
فان انتهت ليس بمن في خلايلهم ان يكون الدليل الذي استلزمه ابتداء في الزمان الماضي
مستحيلا في الزمان الحال لان البقاء عرض حادث غير وجوده والبقاء من سبب علمه في
اشتغال في قيام الاول على كونه قائم للبين في الاستصحاب وهو شرط الاحتجاج
في العلم ذلك الاستصحاب بالحال تحقيق في كل حكم عرف وعلم به في كل موضع الشك في
من غير ان يقوم دليل قاطع او عدمه مثل التامل في الاجتهاد في كل حال استصحاب البقاء
فذلك الوجه هو جواب عن الشافعي في جوابه على الخصم وعندها لا يكون حجرا في جوابه
جوابه لا ازام الخصم عليه فائدة الاختلاف فظهر فاذا ذكره بقوله حتى قلنا في شتني في
من الدار وطلب الشريك الشفعة فاعلم الشري ملك لطلب في في يد او في في السهم الآخر
الذي في يده وليقل انه بالاعارة عندك ان تقول ان لا في قول الشري ولا في الشفعة
الا بيننا لان شتني في سلك الاصل بان الريد لملكها هو وانما يفتقر لغيره
الا ازام الشفعة على الشري في الباقي وقال الشافعي في جوابه في الزمان لان انما يفتقر
يصلح للشفع والا ازام جميعا واما في الشفعة من شتني جبر او انا وضع لسا في الشفعة

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

ليتحقق في خلاف ذلك شافعي اذ هو لا يقول بالاشتقاق في الجوارح على هذا كما في الفقه اذ هو حرم
 في المال نفسه فلا يقتصر الميراث في ذرية الميت بل في غيره فلا يرث من مال من غير ان كان حيا
 باستثناء حال حال هو المصلحة وما لا يرثه الا لما على صورة حرم ذل الجسد سائل اخر كثيرة
 المذكورة في الفقه والاحتجاج بتعارض الاشياء وعطف على ما قبله في مثل المظاير والاحتجاج
 بتعارض الاشياء في عدم صلاحية الدليلين في جوارحه عن ثنائي الميراث في كل احد مما يمكن
 ان لم يثبت في المتنازع فيكون في عدم وجوب عسل المرافق ان من الغايات ما يضر فليس
 كقولهم قوت الكتاب من اكله اذ هو من اكله لا يضر كقولهم قوت الاضحية من اكلها
 فلا يضر المرافق في وجوب عسل اليبا لشك ان لشك ثابت في اكله صلاحه في وجوب عسل
 اي هذا الاحتجاج الذي اخرج به فخر على غيره وويل فيكون فاسدا لان لشك ما حاش
 فلا يثبت من دليل فان قال له بتعارض الاشياء قلنا هو ايضا حادث لا بد من دليل
 فان قال فليكن دخول بعض الغايات مع عدم دخول بعضها قلنا بل يمكن ان
 المتنازع في ميراث القليل فان قال اعلم فخذوا الى انك جاءوا العلم وان قال لا العلم
 فخذوا فجهل وعدم الدليل هو هو ولا يكون حجة علينا والاحتجاج بما لا يتصل بالمصنف
 يقع بالفرق عطف على قوله اي مثل المظاير في عدم صلاحية الدليل المتكلم بالاحكام
 الذي لا يستلزم نفسه في اثبات الحكم الا بالانضمام عطف يقع بالفرق بين الفصل والفتح
 حيث لم يوجد في الفرع كقولهم في سائر الامثلة اي قول الشافعي في فصل من الذكر انما
 للوفاء من العرج فكان حدثا كما انفسه وهو جوهل فخذوا قياس فاسد لانه ان لم يستلزم
 في القياس عليه قيد البول كان قياس س على نفسه وهو خلف فان اعتبر فيه
 ذلك انقيده يكون خارقا قيس الاصل الفرع اذ في الاصل انما يتحقق البول ولم يوجد

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً والفضل نورا
والعلماء أئمة الدين وأركان الدنيا
والأولاد من ذريته الطيبين الطاهرين
الذين هم على ما هم عليه من العلم والعمل
والفضل والكرامات والنبوة والرسالة
والولاية والمقامات العالية والمنازل
الرفيعة والجليلة والبركات العظيمة
والغرائب العجيبة والنفائس النادرة
والآيات المعجزة والعلامات الباهرة
والقضاء والقدر والقدرة القوية
والعظمة العظيمة والجلالة الجلية
والإلهية الإلهية والملكوت المملوك
والنورانية النورية والنزاهة النزهة
والطهارة الطاهرة والطاعة الطاعة
والعبادة العبادة والخدمة الخدمة
والفداء الفداء والفعل الفعل والفعل
والعمل العمل والعلم العلم والعلم

القياس

[illegible]

الوجوه والاحكام فلا بد من دليل لا يكفي عدم الدليل بخلافنا لشرعيات فاما ما لا يتكبد
وحتى لا يجهل وليس كبحر وصل الى النفي ولا في الاثبات لقوله تم وقالوا لم نزل الا
من كان هو ولا نصارى ذلك ما يتيم قل ان تور با حكم ان كنتم صادقين المولى يطلب الحق
والبرهان على النفي والاثبات جميعا هذا ما اعتدني في حل هذا المقام ولما فرغ من بيان
التعليلات صحيجه وانعاسه شرع في بيان طوبى التحليل لاجله صحيحا ونعاسه فقال
ويجوز ان لا يراد بالان الصريح عندنا هو الراجح على سياقي وقال بعض الشافعيين ان بيان
حكم القياس بعد الفرغ من شروطه وكنت قد وضعت في بيان حكم الذي يحكي
في قوله وكلمة الصابغ لبيان الراجح في بيان اثبات التحليل الاول اثبات للموجب وهو
اي اثبات ان التوجب للبرهان وصفه بنوا ثلثي اثبات الشرحا وصفه في اثبات ان
الحكم او وصفه بنوا ثلثي اثبات الحكم او وصفه في اثبات ان هذا حكم شرع او وصفه
فلا بد من ساسا مثله مست وقد بينا بالترتيب فقال كالجمله في ثلثي اثبات
الموجب اثبات ان الجنبه وحدها موجهة لكونها لا ينبغي ان تثبت بالواى وتقبل
وانما اثبتناه باشارة النص لان لو الفضل لما حرم مجموع القهوه كنس في شبهه افضل
وهي النسبه بيني ان تحرم شبهه العلة اني انفس من هذه والقدره وصفه لكونه
زكوة الانعام مثال لاثبات وصف الموجب قل ان الانعام موجهة لكونه وصفه لكونه
السم ما لا ينبغي ان يحكم في ثبوت التحليل وانما اثبتناه بقوله في نفس من الال الساعته
شاة وعندنا ما لا يتفق لاساتلا اطلاق قوله تعالى حذر من ان ياتكم قهوه منكم وتكلم
بهوا الشبه في الكس مثال لشرط فان الشرط في الكس والاشبه في الحكم فيه بالراجح
والطريق وانما اثبتناه لقوله لا الكس الا بالبرهان وقال كانه لا يشبه قوله الا بالبرهان

بحث القياس

القياس هو قياس الشيء على شيء آخر في الحكم به به حكمه كقولنا هذا كذا لانه كذا

القياس هو قياس الشيء على شيء آخر في الحكم به به حكمه كقولنا هذا كذا لانه كذا

القياس هو قياس الشيء على شيء آخر في الحكم به به حكمه كقولنا هذا كذا لانه كذا

[illegible]

قوله اعلموا ان الكمال وهو البرزخ مشروط بالعدالة والذكورة فيناهي في شهور الكمال
 الاثبات وصف الشوط فان الشهور مشروط بالعدالة والذكورة وصفه ولا ينبغي ان يحكم
 فيه بالتعليل بل بقوله ان الاطلاق قوله لا الكمال الا بالاشوب يدل على عدم اشتراط العدالة
 والذكورة والاشافعي يستلزم لقوله لا الكمال الا بالاشوب وشافعي عدل ولا كماله ليس بل
 كما نقلناه سابقا بالقبول والتصغير والاشافعي ثابته لا بالاشوب والاشافعي كرهه وادعى
 وهو مثال الحكم التي ثابته ان هذه الصلوة مشروطة بالاولاد في ان يحكم فيه بالاولاد
 والاشافعي عدم شرطيتها ببارئ من عدم مني عن البداية والاشافعي يجوز عملا لقوله اذا
 احكم اصبح فغير تركه وصفه والاشافعي ثابته لا بالاشوب والاشافعي كرهه وادعى
 كونه واجبا وادعى ولا يحكم فيه بالرأي فاشبهنا وهو بقروله ان الله تعالى نزلكم صلوة
 الا وهي البرزخ والاشافعي يقول اننا ندفع قوله لا الاطلاق لنفع حين سأل الا عن الرأى بقوله بل
 على غير وزن الرابع من جملته لا يحل تصديكم انفسكم الحلال انفس فيليقتب عليه
 الحكم في الاصل فيه بالرأي والرأى دون القطع واليقين فالتصديق حكم لا من الاصل
 والاشافعي ومنه لا يحل في الوجود جازع والاشافعي لا يجوز تعديلا الى الله تعالى
 كما تعديلا بالثبوت في الزعم بالانفس المحترمة لربها فانما التعدي منها بالتعدي من حيث
 لية الحكم فقط ولا يرتفع على التعدي لان صحة التعدي موقوف على صحته في انفسها
 توفقت صحته في انفسها على صحة تعديها لزم الدور والاشافعي لا يحل في انفسها
 على صحة تعديها بل على وجوده في الفرع فلا مدرك للذليل لان ان ذليل الفرع لا يلزم
 موجب العلم والعمل بالتعليل لا يفيده العلم فقط ولا يفيده العمل ايضا في خصوص علمه لانه
 ثابت بالنص فلا فائدة له الاثبات الحكم في الفرع وهو مخفي التعدي والتعدي لا يفيده

[illegible]

بحث الاحسان

[illegible][illegible]

في الاستحسان بالقياس على القياس المجلي القضي بكذا لان المحرم والمكروه
 متولد منه كسوء سباع البهائم لكن استحسننا طهارته بالقياس المجلي وهو وانما تاكل بالانقار
 وهم عظم طاهر من الحي والميت بخلاف سباع البهائم لانها تاكل اليابس منها فخطاها بها
 بالجنس لما ذكرنا لاختلافها ان الاقسام الثلاثة الاول مشددة على القياس وانما الاشتباه في
 تقديم القياس المجلي على المجلي وبالعكس فاراد ان يبين ضابطه ليعلم بتقديم احداهما على
 فعال لما صارت الحلية عندنا بآثر الاية وانما لما انفردت الشافعية عن باقي المخالفين
 على القياس كالا حسن الذي هو القياس المجلي فاذا قوي اشره لان المدار على قوة التاميم

٢٣٣

في الاستحسان بالقياس المجلي القضي على القياس المجلي القضي بكذا لان المحرم والمكروه
 متولد منه كسوء سباع البهائم لكن استحسننا طهارته بالقياس المجلي وهو وانما تاكل بالانقار
 وهم عظم طاهر من الحي والميت بخلاف سباع البهائم لانها تاكل اليابس منها فخطاها بها
 بالجنس لما ذكرنا لاختلافها ان الاقسام الثلاثة الاول مشددة على القياس وانما الاشتباه في
 تقديم القياس المجلي على المجلي وبالعكس فاراد ان يبين ضابطه ليعلم بتقديم احداهما على

على القياس المجلي القضي على القياس المجلي القضي بكذا لان المحرم والمكروه
 متولد منه كسوء سباع البهائم لكن استحسننا طهارته بالقياس المجلي وهو وانما تاكل بالانقار
 وهم عظم طاهر من الحي والميت بخلاف سباع البهائم لانها تاكل اليابس منها فخطاها بها
 بالجنس لما ذكرنا لاختلافها ان الاقسام الثلاثة الاول مشددة على القياس وانما الاشتباه في
 تقديم القياس المجلي على المجلي وبالعكس فاراد ان يبين ضابطه ليعلم بتقديم احداهما على
 فعال لما صارت الحلية عندنا بآثر الاية وانما لما انفردت الشافعية عن باقي المخالفين
 على القياس كالا حسن الذي هو القياس المجلي فاذا قوي اشره لان المدار على قوة التاميم

في الاستحسان بالقياس المجلي القضي على القياس المجلي القضي بكذا لان المحرم والمكروه
 متولد منه كسوء سباع البهائم لكن استحسننا طهارته بالقياس المجلي وهو وانما تاكل بالانقار
 وهم عظم طاهر من الحي والميت بخلاف سباع البهائم لانها تاكل اليابس منها فخطاها بها
 بالجنس لما ذكرنا لاختلافها ان الاقسام الثلاثة الاول مشددة على القياس وانما الاشتباه في
 تقديم القياس المجلي على المجلي وبالعكس فاراد ان يبين ضابطه ليعلم بتقديم احداهما على

بمثال استحسان

في الاستحسان بالقياس المجلي القضي على القياس المجلي القضي بكذا لان المحرم والمكروه
 متولد منه كسوء سباع البهائم لكن استحسننا طهارته بالقياس المجلي وهو وانما تاكل بالانقار
 وهم عظم طاهر من الحي والميت بخلاف سباع البهائم لانها تاكل اليابس منها فخطاها بها
 بالجنس لما ذكرنا لاختلافها ان الاقسام الثلاثة الاول مشددة على القياس وانما الاشتباه في
 تقديم القياس المجلي على المجلي وبالعكس فاراد ان يبين ضابطه ليعلم بتقديم احداهما على

[illegible]

حاشا لمتقدمه المتأخرين في القصد وقيل في الأصل ولما تنجنا عنه لم نزل به بل علمنا
 باقوال المستوفيه وسره وقلنا في رداه ما لم يكن مقام حدود السلاوة بملات مله ومان
 الكرم في ما يقتضيه على حده ولا يجوز على حده فلا يوجد باحد من الكثر ثم انتم في القياس
 انتم في تصحيحه على غيره ولا احد القياس في ما تنص على انكم في ما لم يكن باقوال المستوفيه
 الاخرين في ما لم يكن بالاثراء والاعمال والاهل ورواه لا سيما بعد ذلك من القياس من كل وجه
 الا ترى ان الاختلاف في ان قبل قبض المبيع لا وجب بين المالك في ما ساد ويوجب ما
 تنازوا والاختلاف في ان قبل قبض المبيع بان قال المالك بتمامه في قبض المشتري في شتر
 باطل فليقل ان لا يكون المالك لان المشتري لكنه عليه ان لا يحسنه ويؤكد ان قبضه
 ان يتم قبض المبيع الى المشتري ويؤكد على الكراهه واداه ولكن الاحتسان ان يتألفا لان
 المشتري يدعي عليه وجب قبض المبيع عند فداء الاقل والبائع ينكره والبائع يدعي عليه زيادة
 ان المشتري ينكره فيكون ان لا يكون من وجهه وعكس من وجهه فربما يحل عليه ما قاله في
 فسخ القاضى المبيع وهذا حكمى في ما قلنا فيما بين من حيث القياس انتم في حكم عقول يتبعون
 الى المالكين بان مات المالك في المشتري جسدًا فقلت وانما هي في ان قبل قبض المبيع
 على الوجه الذي قلنا في ما قلنا في فسخ القاضى المبيع كما كان هذا في المورثين او الجارية
 في وجهه كالمبيع الى الجارية بان اتت المورث والمساكين في مقوله الاية قبل قبض المبيع الجارية
 لا اياهما في فسخ الجارية لم يفسد المبيع ولا الجارية في فسخ فاما المورثين فلم يبين المالك
 بالانظر في فسخ القاضى المبيع في ما قلنا في فسخ المبيع في فسخ المشتري المبيع في
 كان القياس ان لا يكون المشتري فقط لا في زيادة ان المشتري يدعي عليه البائع
 ولا يدعي على البائع في الا ان المبيع سلم في يده ولكن الا وهو قوله وانما القياس

[illegible]

مبوت لاہمان

فصل اول در بیان احوال و حال
و در بیان احوال و حال و در بیان احوال و حال

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, with a circular stamp containing the number ۲۲/۸.

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

[illegible][illegible]

بحث الاجتهاد

فالفان

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

انه صوم فرض على اتايي الله تعين النبي بان يقول بصوم من فويت الفرض وضامن
فادوا العيلة الطرية وحبى الفرضية للتعين اذ انما توجه الفرضية للتعين بصوم الفرض
والكفارة والصلاة بحسن وعش من فمعه وجب عليه فمقول عندنا لا يصح للتعين ان لا
يجزوا بالطلاق انية على التعين ابي سلمان ان التعين حشروى للفرض ولكن التعين
تعين من جانب العباد وقصدا وتعين من جانب الشارع وقد لا الاطلاق في حكم التعين
من جانب الشارع فانه قال اذا تسلم شعبان لا الصوم الا على رمضان فان قال بعضهم
ان التعين القصدى هو ما مضى عندنا كما فى القضاء والكفارة وولن التعين طاعة فقول
لا تسلم ان التعين القصدى معتبر ولا تسلم ان عليه التعين القصدى في القضاء والكفارة
اى جبر الفرض على كونه فمعه صالحا لا انواع الصلوات بخلاف رمضان فانه معتبر على
في المكان يقاب بطلن اسمه وكلم يذكره لا اخرض الى الاخطرة لانه على ما يعي بعد الفرض
وتعين التعين فالحق مستفاد الذى عندهم وبياض بعد الطلب جبالا في خطوطها لفتة
وهى آخره فقول لسائل فقلت دليل الحلال كلما واجهنا بالتعين وتفصيله وارجو
بالاستقراء انما امان ان يكون في الفرض الوصف اى لا تسلم ان هذا الوصف الذى
تدفعه صفات عليه كل اهل حشوى آخره فقول الشافعى في كفارة الاخطار انها عقوبة متعلقة
بالجمع فلا يكون اجبة في الاصل الشرع فقول التسلم ان اهل حشوى في الاصل اى الجمع
ان الاخطار عمد او هو حاصل في الاكل الشرع لانه لو جامع ناسيا لا يقصر حرمه
لعدم الاخطار واولى صلاحية للحكم وجوده اى لا تسلم ان هذا الوصف صالح للحكم
موجوده فقول الشافعى في اثبات الولاية على البكر انما بركة جارية بعد النكاح لعدم المارسة
بالرجال فولى عليها فقول التسلم ان وصف البكره تصالح لانه لا حكم له في النكاح

[illegible][illegible]

في موضع آخر الفصل له من الصغرى في فصل الحكم أي لا يسلم ان هذا الحكم حكم بل الحكم في
 آخره قول الشافعي في موضع آخر من في الوضوء في ثلثه نفس الوجه فيقول الحكم
 الراجح هو في الوضوء والتكليف بل الكمال بعد تمام الغرض في الوجه لما استوعب
 الغرض صير إلى التكليف في الرأس لا يمتد على الغرض في الرأس كمال فيكون هو
 دون التكليف وفيه شبهة إلى الوصف أي لا يسلم ان هذا الحكم هو في هذا الوصف
 بل إلى وصف آخر مثل ان يقول فيسلك المذكورة لا يسلم ان التكليف في فصل
 مضاف إلى الركبة بدليل الانقراض بالقيام والقراءة فانهما كراخ الصلوة ولا يكون
 مثلهما ما بالصفة فيه ولا اشتقاق حيث ليس بينهما بالركبة وهو ما بالوضوء يكون
 الوصف في نفسه بحيث يكون آباء عن الحكم ومقتضا الصلوة ولم يذكره في المنة ولا في غيره
 في ما قالوا انه لا يتم التفرقة بينهما في كل الشافعية لا يجاب بالقول لا يسلم ان
 فاعلم قالوا اذا سلم احدهما وجب الكافرين تقع الفقرة بينهما بمجرى الاسلام ان كان
 غير دخل بهما وتوضيحي ثلث هي ان كانت مدخلا بهما ولا يحتاج الى ان
 يعرض للاسلام على الآخر ونحن نقول في ذلك وضع فسلطان الاسلام عرفانها
 الحق في الارض اذ لا ينبغي ان يعرض للاسلام على الآخر فان سلم في التكليف بينهما
 ولا تضاد الفقرة الى ابداء الآخر وهو معنى مقول صحيح وقد لا يفي بالوضوء
 اقوى الاخر اذ انما لا يتطعم احل فيما من الجواب بخلاف المناقضة فانه يلجأ
 فيما الى القول بان الثاني وبيان الفرق بينهما قد علمها وهو بغيره فسادا لاداء
 في الشهادة فانه اذا صدق الادا في الشهادة بنوع خاص لا دعوى لا يحتاج
 بعد ذلك الى ان يخفى عن عدالة الشاهد وصلاحه والمناقضة وهي تختلف

بحث الاجتهاد

في موضع آخر الفصل له من الصغرى في فصل الحكم أي لا يسلم ان هذا الحكم حكم بل الحكم في آخره قول الشافعي في موضع آخر من في الوضوء في ثلثه نفس الوجه فيقول الحكم الراجح هو في الوضوء والتكليف بل الكمال بعد تمام الغرض في الوجه لما استوعب الغرض صير إلى التكليف في الرأس لا يمتد على الغرض في الرأس كمال فيكون هو دون التكليف وفيه شبهة إلى الوصف أي لا يسلم ان هذا الحكم هو في هذا الوصف بل إلى وصف آخر مثل ان يقول فيسلك المذكورة لا يسلم ان التكليف في فصل مضاف إلى الركبة بدليل الانقراض بالقيام والقراءة فانهما كراخ الصلوة ولا يكون مثلهما ما بالصفة فيه ولا اشتقاق حيث ليس بينهما بالركبة وهو ما بالوضوء يكون الوصف في نفسه بحيث يكون آباء عن الحكم ومقتضا الصلوة ولم يذكره في المنة ولا في غيره في ما قالوا انه لا يتم التفرقة بينهما في كل الشافعية لا يجاب بالقول لا يسلم ان فاعلم قالوا اذا سلم احدهما وجب الكافرين تقع الفقرة بينهما بمجرى الاسلام ان كان غير دخل بهما وتوضيحي ثلث هي ان كانت مدخلا بهما ولا يحتاج الى ان يعرض للاسلام على الآخر ونحن نقول في ذلك وضع فسلطان الاسلام عرفانها الحق في الارض اذ لا ينبغي ان يعرض للاسلام على الآخر فان سلم في التكليف بينهما ولا تضاد الفقرة الى ابداء الآخر وهو معنى مقول صحيح وقد لا يفي بالوضوء اقوى الاخر اذ انما لا يتطعم احل فيما من الجواب بخلاف المناقضة فانه يلجأ فيما الى القول بان الثاني وبيان الفرق بينهما قد علمها وهو بغيره فسادا لاداء في الشهادة فانه اذا صدق الادا في الشهادة بنوع خاص لا دعوى لا يحتاج بعد ذلك الى ان يخفى عن عدالة الشاهد وصلاحه والمناقضة وهي تختلف

بحث الاجتهاد

[illegible][illegible]

بمبحث الاجتهاد

[illegible]

[illegible]

١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

الخروج ويورد عليه صاحب البحر السائل عطف على قوله يورد عليه فالأول لم يحنى يورد
عليه من جانب الشافعي في المثال المذكور بطريق النقض بل يردان الأول فنهى بطلان
والثاني هو صاحب البحر السائل فانه يحسن خارج من البدن ليس بحت نقض لوضعه
ما دام الوقت باقيا فنهى عنه بالحكم أي نهى عن طريقين الأول بوجود الحكم وعدم تخلله
أنه حدثت وجوب التطهير بوجوه الوقت يعني لا تسلمه ليس بحت بل هو حدث لكن لا يضر
حكمه بل لا يبعد خروج الوقت وبالفرض أي نهى ثانيا بوجود الفرض من العادة وجوبه
فإن غرضنا التسوية بين الدم والبول ذلك حاصل فإن البول حدث فإذا أزم صا
قيام الوقت في صورة سلس البول فلذا نهى عن الدم كأن حدثا فإذا أزم صا
اليساوي البول المقيد عليه فيصير مجموع ونحوه نقض رتبة فبذلك الفرض من دفع النقض
خرج في المعارضة الواردة على العدة الموقرة فقال وإنما عارضته فوهان وهي قاعدة الدليل
على خلاف قائم الدليل عليه نعم فإن كان هو ذلك الدليل الأول بعينه فهو النسخ الأول
والأخو النوع الثاني فالنوع الأول معارضته فيما ساقفتوه وهي أعقابهم مطلقا
والثانوه معارضته من حيث أنه يدل على التيقن في أصل يسمى معارضته من حيث أن عليه
لم يصلح للدليل صار دليلا الخصم يسمى مناقضته فكل دليل على المعارضة مطلقا
مضمر في النقض الخصم الذي يدل على التيقن في أصل يسمى معارضته فيما ساقفتوه ولم
مناقضته فيما ساقفتوه وهو أن أحد ما قلب أحد حكمه على غيره من قبيل
الخصم يسمى جعله لا ساقفها واساقفها علما باقيا على أي حكمه مطلقا وهو لا يتحقق إلا
إذا جعل الوصف في القياس حكما غير العقل لا لافعال الوصف للخصم الذي لا يقبل
أقوة لم يحنى الشافعي أن الكفار ضمن كل حكم ما نهى فيه حكم كالمسلمين يعني أن الإسلام

[illegible]

قال ابن ابي عمير قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا نعم الله اليكم انكم كنتم اعداء فافادكم الله فاعلموا ان الله هو الغني الرحيم قال ابن ابي عمير قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا نعم الله اليكم انكم كنتم اعداء فافادكم الله فاعلموا ان الله هو الغني الرحيم قال ابن ابي عمير قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا نعم الله اليكم انكم كنتم اعداء فافادكم الله فاعلموا ان الله هو الغني الرحيم

[illegible]

ليس بش ولا اعتصان فكلما انما لم يخرج بعضهم ويحلف بعضهم فلا الكفار فكل من حلف المأنة عاتة
 ارحم الغيب باتقياس على المسلم في تقوى الوفاق حكم شرعي وحدثنا ما كان الاسلام
 خطا للاصحابان والكلما ليس عليهم الجلاء بل كانا اوثينا فراضنا بها لعقاب
 ففعلوا المسلمون ما فعلوا بغيرهم فحدثنا بغيرهم ما فعلوا بغيرهم فحدثنا بغيرهم ما فعلوا بغيرهم
 بل ارحم عليه الجلاء فممن فذه ومعارضة لا ممانعة على اختلاف مدعى العقل الذي هو مرجعهم
 وفيها مناقضة لا يعلم بان لا يصلح عليه وتخلص منه شيء ان من اراد ان لا رد على طاعة
 العقاب في المال فطريق من الاجتهاد ان يخرج الكلام مخرج الاستدلال فانه يمكن ان
 يكون الشيء الذي لا على شيء وذلك الشيء يكون فيما عليه كالثبات في الدخان بخلاف السطوة
 فانه معين ان يكون احدها عليه والآخر محلو لافا لعقاب بغيره ولكن في المخلص للضعف هنا
 للشائعي اذ لا سواة بينهما لان ارحم عقوبة عليه وله شرط والجلاء ليس كذلك فوفيقنا
 لو قلنا الصوم عبادة بمنزلة التذمة فتميز ما اشترع اذ لو قلنا الخصم فيقول اننا لم يملكه الا
 بل ما اشترع قلنا بينهما سواة فيمكن ان يمثل كمال ما على الاخر ولا فيه والى
 قلبه نصف شاهد على الخصم بعد ان كان شاهد على الخصم فهو لعقاب الجواب بحسب ظهور
 بطلنا وبطلنا فانه انظر الوصف كان ايكه اوجه الى الخصم فان قلبه عبادة فصار
 اريد وجه ايكه فوجه اخر من حيث انه يدل على خلاف مدعى الخصم وفيه مناقضة من حيث
 ان فليعلم ما يدل على دعاه وقد هو الذي يسميه ان السطوة بالمعارضة بالعقاب بحجج في كثير
 من الاحيان في المناظرة العامة لاورد كما ينهونه في كثير من التوهم في صوم رمضان ارحم
 فرض فلا يتاوى الا بتعيين التخصيص المقصود ان القضاء انجملت الفرضية عليه للتعين فغايضا لعقاب
 وجعلنا الفرضية وليا على عدم التعيين فقلنا ما كان صوما فرضا استغنى عن تعيين اذنية

[illegible]

[illegible]

بوجه تبيين كصوم القضاء وانما يحكى الى تعيين احوال فظا لا كراهية فيه فذلك لك الشك لا تعيين
بالشرع وما تعين قبله من بابنا الشارع حيث قال في النسخ شعبان فلا صوم الا
عن رمضان فصوم رمضان وصوم القضاء سواء في الابد احتياج الى تعيين بعد تعيين
لمن الصوم انما كان حينما قبل الشرع فلا يحكى الى تعيين العبد وصوم القضاء
لما لم يكن تعيينا قبل الشرع احتياج الى تعيين العبد مرة وقد نقلت العلم من كتاب
الوجوهين المذكورين وهو ضعيف كقولهم اى الشافعية في حق التوافر حدث التزم
طاعة ائمتنا ومنهم من عبادته الى ائمتنا في فاسد بائنا اذا قدمت نفسها من
غير ائمة او بعد ما خرجت من اهل البيت الى ائمة او بعد خلاف الحج فانه فانما يحكى فيها
والقضاء ايجبه فلا يلزم بالشرع كالوضوء فانه لما لم يفيض في فاسد ولم يلزم بالشرع
فيقال لم لما كان كذلك جليل استوى يخفى في ان نقل عن التزم والشرع بالزوم
كما استوى علمنا في الوضوء بعدهم بالزوم فالوضوء الذي جعله الشارع دليل على حكم الله
بالشرع في ان نقل عن عدم الامضاء في الفساد وجلبناه عليه واستواء التزم والشرع ولا يلزم
بالزوم بالشرع وكان قلبا من هذه حيث يتبين انما كان هذا الضعيف لا انه لا يفتى في بعض
النصم لعنى الزوم بالشرع بل في استواء التزم بالشرع لان التزم احتج في التزم والشرع
الضوء من حيث كونه غير لازم بالشرع والتزم في ان نقل من حيث كونه لازما بما سوى
هذا اعلم اى شبهها بالعكس لا عكس حقيقة لان العكس الحقيقي هو ما شئ على منتهى الاول
كما يفتى في قولنا يلزم بالشرع بالزوم بالشرع كالحج والامر بالامر بالزوم بالشرع كالوضوء
يصلح للزوم على سبيل الاول لا يلزم على سبيل الاول والعكس من ذلك ان كان الزوم على خلاف
منه الاول كان اخلافه العكس جيبا بالعكس انما جعله عكسا انما جعله اسلام وظاهره انما

[illegible][illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

عن معنى المناقضة يسمى بالفي عرف المناظرة معارضة بالغير هي نوعان احدهما المحال
 في حكم النسخ بان يقول المتعزى لاديل على خلاف حكمت في تفسير في خمسة اقسام
 كلما صحح مستعني في علم الاصول على خلاف جميع سواء عارضة بعينه ذلك الحكم بل لا يرد
 ونهيه هو قسم الاول منها وذلك بان يذكر عليه والى على تعريض حكم الحلال صرحا بل لا يرد
 ونقصان نظيره وما ذاق الشافعي المسح كمن في الموضوع فيس ثلثه كالحل فتقبل
 المسح في الرأس مسح فلا ينشئ ثلثه فيس كمن في زيادة هي غير نهيه هو قسم الثاني من نظيره
 ان يقول في المثال المذكور وقت المعارضة ان المسح كمن في الموضوع فلا ينشئ ثلثه بل لا
 تقبل ابله كما زيادة على قول المعارضة ولكنه تفسير للمقصود ولكن شكل ان في المثال ليس
 للمعارضة التي تعبر على القسم الثالث من القلب على قياس ما قلنا في سائر اقسام مضان بعينه
 تعينه ولم ارشالا لهذا القسم من المعارضة انما تعينه على قوله في زيادة
 هي غير نهيه بل يقوله وقوله في المثال الاول فاشياء للمنهية الاول لكن جهة محاربة
 الاول فوجه حال عن قوله في نهيه وقوله في كون شكل على قسم الثالث والاربع ونهيه يكون
 وقوله في بعض الاشياء من قولنا في نهيه قسم ثالث وقوله في نهيه المثال في نهيه الاول او ثانيا
 للمنهية الاول ككلمة او دون الواو وكل منها قسم رابع ونهيه حطاً فاحش ثامن نهيه
 الواو الى وفيه القسم الثالث قولنا في التيمية بها الصغيرة قولي عليها بولاية الاكابر كالمسح
 له ان يقال الشافعي نهيه صغيرة قولي عليها بولاية الاكابر ميسا على المال اذ لا ولاية
 لاخ على المال الصغيرة بالاتفاق فنهيه معارضة بزيادة هي غير نهيه قولنا بولاية الاكابر
 وفي نهيه التيمية الاول لا اثنان في التخييل ولا بولاية الاكابر من مطلق الولاية حتى تنفي المعارضة
 ولكن جهة معارضة الاول لا لا فافتنقه لولاية الاكابر متفقاً سائرهم اذ لا فافتنق من الفصل بين الاخ

بحث لا اجتماع

في حكم النسخ بان يقول المتعزى لاديل على خلاف حكمت في تفسير في خمسة اقسام
 كلما صحح مستعني في علم الاصول على خلاف جميع سواء عارضة بعينه ذلك الحكم بل لا يرد
 ونهيه هو قسم الاول منها وذلك بان يذكر عليه والى على تعريض حكم الحلال صرحا بل لا يرد
 ونقصان نظيره وما ذاق الشافعي المسح كمن في الموضوع فيس ثلثه كالحل فتقبل
 المسح في الرأس مسح فلا ينشئ ثلثه فيس كمن في زيادة هي غير نهيه هو قسم الثاني من نظيره
 ان يقول في المثال المذكور وقت المعارضة ان المسح كمن في الموضوع فلا ينشئ ثلثه بل لا
 تقبل ابله كما زيادة على قول المعارضة ولكنه تفسير للمقصود ولكن شكل ان في المثال ليس
 للمعارضة التي تعبر على القسم الثالث من القلب على قياس ما قلنا في سائر اقسام مضان بعينه
 تعينه ولم ارشالا لهذا القسم من المعارضة انما تعينه على قوله في زيادة
 هي غير نهيه بل يقوله وقوله في المثال الاول فاشياء للمنهية الاول لكن جهة محاربة
 الاول فوجه حال عن قوله في نهيه وقوله في كون شكل على قسم الثالث والاربع ونهيه يكون
 وقوله في بعض الاشياء من قولنا في نهيه قسم ثالث وقوله في نهيه المثال في نهيه الاول او ثانيا
 للمنهية الاول ككلمة او دون الواو وكل منها قسم رابع ونهيه حطاً فاحش ثامن نهيه
 الواو الى وفيه القسم الثالث قولنا في التيمية بها الصغيرة قولي عليها بولاية الاكابر كالمسح
 له ان يقال الشافعي نهيه صغيرة قولي عليها بولاية الاكابر ميسا على المال اذ لا ولاية
 لاخ على المال الصغيرة بالاتفاق فنهيه معارضة بزيادة هي غير نهيه قولنا بولاية الاكابر
 وفي نهيه التيمية الاول لا اثنان في التخييل ولا بولاية الاكابر من مطلق الولاية حتى تنفي المعارضة
 ولكن جهة معارضة الاول لا لا فافتنقه لولاية الاكابر متفقاً سائرهم اذ لا فافتنق من الفصل بين الاخ

في حكم النسخ بان يقول المتعزى لاديل على خلاف حكمت في تفسير في خمسة اقسام
 كلما صحح مستعني في علم الاصول على خلاف جميع سواء عارضة بعينه ذلك الحكم بل لا يرد
 ونهيه هو قسم الاول منها وذلك بان يذكر عليه والى على تعريض حكم الحلال صرحا بل لا يرد
 ونقصان نظيره وما ذاق الشافعي المسح كمن في الموضوع فيس ثلثه كالحل فتقبل
 المسح في الرأس مسح فلا ينشئ ثلثه فيس كمن في زيادة هي غير نهيه هو قسم الثاني من نظيره
 ان يقول في المثال المذكور وقت المعارضة ان المسح كمن في الموضوع فلا ينشئ ثلثه بل لا
 تقبل ابله كما زيادة على قول المعارضة ولكنه تفسير للمقصود ولكن شكل ان في المثال ليس
 للمعارضة التي تعبر على القسم الثالث من القلب على قياس ما قلنا في سائر اقسام مضان بعينه
 تعينه ولم ارشالا لهذا القسم من المعارضة انما تعينه على قوله في زيادة
 هي غير نهيه بل يقوله وقوله في المثال الاول فاشياء للمنهية الاول لكن جهة محاربة
 الاول فوجه حال عن قوله في نهيه وقوله في كون شكل على قسم الثالث والاربع ونهيه يكون
 وقوله في بعض الاشياء من قولنا في نهيه قسم ثالث وقوله في نهيه المثال في نهيه الاول او ثانيا
 للمنهية الاول ككلمة او دون الواو وكل منها قسم رابع ونهيه حطاً فاحش ثامن نهيه
 الواو الى وفيه القسم الثالث قولنا في التيمية بها الصغيرة قولي عليها بولاية الاكابر كالمسح
 له ان يقال الشافعي نهيه صغيرة قولي عليها بولاية الاكابر ميسا على المال اذ لا ولاية
 لاخ على المال الصغيرة بالاتفاق فنهيه معارضة بزيادة هي غير نهيه قولنا بولاية الاكابر
 وفي نهيه التيمية الاول لا اثنان في التخييل ولا بولاية الاكابر من مطلق الولاية حتى تنفي المعارضة
 ولكن جهة معارضة الاول لا لا فافتنقه لولاية الاكابر متفقاً سائرهم اذ لا فافتنق من الفصل بين الاخ

[illegible]

وغيره وظهير القسم الرابع قولنا ان الكافر ملك شر او العبد المسلم لانه ملك متعبد فملك شر او
كاسم خاصه لصاحبه الشافعي وقالوا ان الكافر ملك متعبد وجب ان يستوى فيه
ابتداء الملك وجاؤه كاسم لانه لا يملك القدر على غيره على ما يجزى على اخراجه عن ملكه فلا يملك
لا يملك ابتداء ملكه في هذه الحاله زايده هي تميزه بوقوعه في ان يستوى وغيره ثابت لما لم
يقض الاول لاننا نقضنا الاستواء بين الابتداء والبقاء في التعليل حتى شبهه انخصه من العاقبة
وانما ثبتنا الاستواء بين البيع والشرء ولكن حجة معارضة الاول لانه اذا ثبت الاستواء
بين ^{الملك} الابتداء والبقاء ظهرت المفارقة بين البيع والشرء فصح البيع دون الشرء ولانه يجب
الملك ابتداء فليقتصر بموضع النزاع من غير العبرة او في حكمه الاول كمن نفى في الاول اعطف
على قوله بقصد ذلك الحكم اى لم يعارضه بصد الحكم الاول بل يعارضه في حكم آخر غير الاول
الملك في نفى الاول في هذا هو القسم الخامس من هذا في هذا ما قال ابو حنيفة في المرأة التي تبيع النكاح
اى انكرت بيوته ما حدثت وتزوجت بزوج آخر فماست بولده من هذا الزوج الاول حيا
ان للمرأة الزوج الاول انما خرجنا من صحيح تعليم النكاح ^{بيننا} فان عارضه الخصم بان الثاني من خارج
فلا يرد موجب النسب لانه زوجت امرأة بغير شهود وولدت منه ثبت له نسب ^{منه} وان كان
الفرش فلهما فانه لمعارضته لم يكن نفى النسب عن الاول على التثبت ان النسب الثاني
الكن فيه نفى الاول لانه ثبت من الثاني ينفي عن الاول لعدم تصوره النسب عن شخصين
فيحتاج حينئذ الى التزج منقول الاول صاحبنا من صحيح واثاني صاحبنا من قوله
والصحيح اول من انكره فعارضه الخصم بان الثاني حاضره والاولى منه وهو اول من انكره
فيخرج فلهما لانه هو ان الملك ^{لصحة} احتج بالاعتبار من الحضرة والما كان انكره
وجب الشبهة والصحيح لوجب الحقيقة والحقيقة اولى من شبهة ما الثاني في علمه الاول

[illegible]

في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...

أي المخرج الثاني من المعارضة انما هي المعارضة في علمية العاقل على ما يقول ابي حنيفة
 وليعلم ان على ان العلم في اقل من علم في غيره في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...
 على ما قلنا وذلك بان العلم في اقل من علم في غيره في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...
 مؤيدون قولنا في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...
 في الاصل في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...
 كما اذا علمنا في حرة بيع بنحو خمسة متفاضلا بالقياس بنحو خمسة متفاضلا بالقياس...
 بان العلم في الاصل ليس ما قلنا بل هي الاقياس والاولاد عار ومعه في البيع...
 وان كان يتعدى الى فرع مع غيره في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...
 وهو قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...
 ولم يوجد في البيع في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...
 كلها باطلا لان الوصف الذي يعبر به في الاصل في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...
 بعلم في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...
 مستعديا كانت المعارضة فيه فاسدة لانها لا تعلق لها بالمتن في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...
 سبيل المعارضة التي هي باطلا عن اهل الاصول فاذا ذكر على سبيل الحاشية ليعلم من قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...
 الى غير ما هو في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...
 في علم الاصل هي السامية بالمعارضة في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...
 والفرق وهو فاسد في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...
 والفاصلة فلا بد ان يذكر ذلك الكلام بعينه في ضمن الحاشية ليكون كالكلام في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...

بحث الاجتهاد
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...

في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

وجهاً معاً مثلاً قال الشافعي في اعتناق الراهن الجبل لم يزل في الاعتقاد قال
 الاعتناق تصرف من الراهن بلاني حق المترن الباطل كان باطلاً كالبيع فمن جوز
 من المفاضة قال في جوابه ان الاعتناق ليس كالبيع لان البيع يحل الفسخ بعوض ولا يحل
 لما صح القياس وبهذا الفرق هو الجواز حتى في حله الاصل لان قاله يقول ان حله عدم
 جواز البيع ابي كونه محلاً للفسخ بعد وقوعه هذا السؤال وان كان مقبولاً في نفسه لكنه لما
 جاز بالسائل على المفاضة لا يقبل منه فكان اعتناق انوره من غير دليل الملاءمة فيقول
 الاسلام ان الاعتناق كالبيع فان حكم البيع التوقف على اجازة المترن فيما يجوز فيه لا لا
 وانت في الاعتناق تبطل اصلاً لا يجوز فيه بوجه حتى لو اجاز المترن لا يقدح اعتناقه
 ولما فرغ عن بيان المفاضة شرع في بيان بعضها فقال اذا فاقمت المفاضة فكان
 السبيل فيما التزج اى تزج احد العارضين على الآخر بحيث تنفع المفاضة فان لم يثبت
 التزج صلاً ونفعاً وان ثبتاً فله فلا سائل ان اجازة تزج تزج تزج تزج تزج
 في القياس قال المفاضة في النقليات فله تضي ما يمانه وجازة عن فضل المفاضة
 على الآخر وصفها اى بيان فضل المفاضة ولا يكون تعريفه للجحان لا التزج وتسمى
 وصفها ان لا يكون ذلك الا في الذي يقع بالتزج ولا يستلماً بنفسه بل يكون وصفاً
 لذلك غير قائم بنفسه فله تضي شهادة العادل على شهادة الفاسق ولا يترجخ شهادة
 اربعة على شهادة ثمانية حتى لا يترجخ القياس على قياس يحاربه لقياس آخر فالتزج
 لانه يصح ان كان في جانب قياسا وفي جانب قياسي من كذا الحديث لا يترجخ على حديث
 حديث ثالث يؤيده والكتاب لا يترجخ على آية تعاضد بآية ثالثة تؤيده وانما يترجخ كل
 من القياس والحديث والكتاب بقوة فيه فيكون الاحتصان بصحح الاثر مقسماً

[illegible][illegible]

على القياس الحلي القياس لا اثر واثيره الذي هو شهوره قد اعلى خبر الواحد والكل واحد
هو حكم قطع مقدما على غيره في ذلك صاحب الجراحات لا يخرج على صاحب جرحه
فان جرح جرحه لا يصل جرحه واحدة وجرحه آخر جراحات متعددة ومات الجرح بهما
كانت الدية بين الجارحين سواء بخلاف اذا كان جرحا واحدا لم ياتى من الآخر
اذا سبب الموت اليه بان قطع واحدا يدبر على الآخر حتى يقتله كان القاتل هو الجاني اذا
الا يصول الانسان بدون القرينة ويصور بدون اليد لكذا الشفيعان في الشفيع
الشائع الميع بسبعين شفا وثمانين سواء في استحقاق الشفعة ولا يخرج احد على الآخر
بكثره نصيب صورته وادركه كبرين ثلثة فخر واحد هم سدا ولا آخر نصفها وثلثا
ثلثها فاجل صاحب نصف خلا نصيب يطلب الآخر ان الشفعة يكون الميع بينهما
بالشفعة عند الشافعي يقتضيه انقص الميع لثلاثا ان الشفعة من مائة الملك
فيكون مقسوما على قدره وانما وضع المسألة في انقص وان كان حكم الجوارح كذا كذا
يأتى في خلاف الشافعي والقياس به للرجح امي ترجيح احد القياسين على الآخر
الربعة لقوة الاثر كالاتحسان في معارضة القياس والا فوقي الاتحسان اقوى
في ترجيح عليه فان من فعله هذا يلزم ان يكون للشاهد الاهل بها على العادل من
اثره اقوى اجيب باننا انسلم ان العادل يختلف بازادة والنقصان فلهما جارية من
الاجزاء من محظورات الدين بالافترار من الكبار وعلوه على الصغار هم او نصيبه
وكانما لا اختلاف في القوي وقوة بناءه اي ثبات الوصف على الحكم المشهور يكون صفه الآخر
الحكم المتيقن به من صف القياس لا فرق لنا في صوم رمضان اليقين من جانب قدره
فلا يجب التيسير على العبد في النية او في من قولهم صوم فرضه فوجب تيسير النية

بحث الاجناد

على القياس الحلي القياس لا اثر واثيره الذي هو شهوره قد اعلى خبر الواحد والكل واحد
هو حكم قطع مقدما على غيره في ذلك صاحب الجراحات لا يخرج على صاحب جرحه
فان جرح جرحه لا يصل جرحه واحدة وجرحه آخر جراحات متعددة ومات الجرح بهما
كانت الدية بين الجارحين سواء بخلاف اذا كان جرحا واحدا لم ياتى من الآخر
اذا سبب الموت اليه بان قطع واحدا يدبر على الآخر حتى يقتله كان القاتل هو الجاني اذا
الا يصول الانسان بدون القرينة ويصور بدون اليد لكذا الشفيعان في الشفيع
الشائع الميع بسبعين شفا وثمانين سواء في استحقاق الشفعة ولا يخرج احد على الآخر
بكثره نصيب صورته وادركه كبرين ثلثة فخر واحد هم سدا ولا آخر نصفها وثلثا
ثلثها فاجل صاحب نصف خلا نصيب يطلب الآخر ان الشفعة يكون الميع بينهما
بالشفعة عند الشافعي يقتضيه انقص الميع لثلاثا ان الشفعة من مائة الملك
فيكون مقسوما على قدره وانما وضع المسألة في انقص وان كان حكم الجوارح كذا كذا
يأتى في خلاف الشافعي والقياس به للرجح امي ترجيح احد القياسين على الآخر
الربعة لقوة الاثر كالاتحسان في معارضة القياس والا فوقي الاتحسان اقوى
في ترجيح عليه فان من فعله هذا يلزم ان يكون للشاهد الاهل بها على العادل من
اثره اقوى اجيب باننا انسلم ان العادل يختلف بازادة والنقصان فلهما جارية من
الاجزاء من محظورات الدين بالافترار من الكبار وعلوه على الصغار هم او نصيبه
وكانما لا اختلاف في القوي وقوة بناءه اي ثبات الوصف على الحكم المشهور يكون صفه الآخر
الحكم المتيقن به من صف القياس لا فرق لنا في صوم رمضان اليقين من جانب قدره
فلا يجب التيسير على العبد في النية او في من قولهم صوم فرضه فوجب تيسير النية

على القياس الحلي القياس لا اثر واثيره الذي هو شهوره قد اعلى خبر الواحد والكل واحد
هو حكم قطع مقدما على غيره في ذلك صاحب الجراحات لا يخرج على صاحب جرحه
فان جرح جرحه لا يصل جرحه واحدة وجرحه آخر جراحات متعددة ومات الجرح بهما
كانت الدية بين الجارحين سواء بخلاف اذا كان جرحا واحدا لم ياتى من الآخر
اذا سبب الموت اليه بان قطع واحدا يدبر على الآخر حتى يقتله كان القاتل هو الجاني اذا
الا يصول الانسان بدون القرينة ويصور بدون اليد لكذا الشفيعان في الشفيع
الشائع الميع بسبعين شفا وثمانين سواء في استحقاق الشفعة ولا يخرج احد على الآخر
بكثره نصيب صورته وادركه كبرين ثلثة فخر واحد هم سدا ولا آخر نصفها وثلثا
ثلثها فاجل صاحب نصف خلا نصيب يطلب الآخر ان الشفعة يكون الميع بينهما
بالشفعة عند الشافعي يقتضيه انقص الميع لثلاثا ان الشفعة من مائة الملك
فيكون مقسوما على قدره وانما وضع المسألة في انقص وان كان حكم الجوارح كذا كذا
يأتى في خلاف الشافعي والقياس به للرجح امي ترجيح احد القياسين على الآخر
الربعة لقوة الاثر كالاتحسان في معارضة القياس والا فوقي الاتحسان اقوى
في ترجيح عليه فان من فعله هذا يلزم ان يكون للشاهد الاهل بها على العادل من
اثره اقوى اجيب باننا انسلم ان العادل يختلف بازادة والنقصان فلهما جارية من
الاجزاء من محظورات الدين بالافترار من الكبار وعلوه على الصغار هم او نصيبه
وكانما لا اختلاف في القوي وقوة بناءه اي ثبات الوصف على الحكم المشهور يكون صفه الآخر
الحكم المتيقن به من صف القياس لا فرق لنا في صوم رمضان اليقين من جانب قدره
فلا يجب التيسير على العبد في النية او في من قولهم صوم فرضه فوجب تيسير النية

[illegible]

في الوجود ولا ظهور التتابع في مقابلة المتبوع فينقطع حتى لا يكاب الطبع ولا يفرج
على القاعدة المذكورة وذلك بانما يخصب كل رجل ثم ذبحا وطمحا وطمحا فانه
يقطع عند ناق المالك من اشارة وتضمن تيمنا للمالك نه لقارض مناسفة لم يزوج فانه
ان نظر الى ان اصل اشارة كان للمالك فبحي ان ياتيه المالك فيقتطع نقصان من المالك
الى ان الطبع والشي كائنات انما صلبت في ان ياتيه المالك صاحب العين القيمة ولكن
رعاية هذا الجاني قوي من رعاية المالك لان الصنعة قائمة بما تاسر كل وجه العين
من جبر حتى المالك العين ثابت من جبر وذل من جبر حتى العاصفة الصنعة ثابت
من كل جبر فكان الصنعة بمنزلة الذات والعين بمنزلة الوصف وان كان الامر في
ظاهر الحال بل كس اذ كانت اشارة اصلا والصنعة وصفا على ان ياتيه الشافعي
واشار الى المع لبقوله وقال الشافعي صاحب المصل هو المالك حتى لان الصنعة
قائمة بالصنعة ثابتة في الشافعي على ظاهره وجريا على القدره ولا فرغ عن بيان
الترجيحات لصحيح مخرج في العاصفة فقال في ترجيح بطلان اشارة والتموه قوله لا بما
فاسد عندنا وقد ذهب الى صحة كل منهما الامام الشافعي في مثال فلبت الاشارة قول اشارة
ان الاخ يشبه الوالد والولد من حيث المحرمية فقط ويشبه ابن العم من جهة كثيرة قدي جوا
اعطاء الزكوة كل من مال آخر وكل كفا حلية كل من مال آخر وقيل شأوه كل من مال آخر
فيكون الحاكم بامر الله اولى بخلافه على الاخ اذا حكمه وعندنا هو بمنزلة مرجع اصله ايمان
بقياس آخر وقد عرفت بطلانه ومثال العموم قول الشافعية ان جوف الطير في حره لا يورث
من القدره بخلافه في العم القليل من مواسمته واكثره وولكيه وتبليغ في كل ل ينال الا
اكثره ويزا بطل عندنا لانه لما جاز عندنا تبليغ العلة العاصفة فلا جبان العموم على محصور

بحث الاجتهاد

في الوجود ولا ظهور التتابع في مقابلة المتبوع فينقطع حتى لا يكاب الطبع ولا يفرج
على القاعدة المذكورة وذلك بانما يخصب كل رجل ثم ذبحا وطمحا وطمحا فانه
يقطع عند ناق المالك من اشارة وتضمن تيمنا للمالك نه لقارض مناسفة لم يزوج فانه
ان نظر الى ان اصل اشارة كان للمالك فبحي ان ياتيه المالك فيقتطع نقصان من المالك
الى ان الطبع والشي كائنات انما صلبت في ان ياتيه المالك صاحب العين القيمة ولكن
رعاية هذا الجاني قوي من رعاية المالك لان الصنعة قائمة بما تاسر كل وجه العين
من جبر حتى المالك العين ثابت من جبر وذل من جبر حتى العاصفة الصنعة ثابت
من كل جبر فكان الصنعة بمنزلة الذات والعين بمنزلة الوصف وان كان الامر في
ظاهر الحال بل كس اذ كانت اشارة اصلا والصنعة وصفا على ان ياتيه الشافعي
واشار الى المع لبقوله وقال الشافعي صاحب المصل هو المالك حتى لان الصنعة
قائمة بالصنعة ثابتة في الشافعي على ظاهره وجريا على القدره ولا فرغ عن بيان
الترجيحات لصحيح مخرج في العاصفة فقال في ترجيح بطلان اشارة والتموه قوله لا بما
فاسد عندنا وقد ذهب الى صحة كل منهما الامام الشافعي في مثال فلبت الاشارة قول اشارة
ان الاخ يشبه الوالد والولد من حيث المحرمية فقط ويشبه ابن العم من جهة كثيرة قدي جوا
اعطاء الزكوة كل من مال آخر وكل كفا حلية كل من مال آخر وقيل شأوه كل من مال آخر
فيكون الحاكم بامر الله اولى بخلافه على الاخ اذا حكمه وعندنا هو بمنزلة مرجع اصله ايمان
بقياس آخر وقد عرفت بطلانه ومثال العموم قول الشافعية ان جوف الطير في حره لا يورث
من القدره بخلافه في العم القليل من مواسمته واكثره وولكيه وتبليغ في كل ل ينال الا
اكثره ويزا بطل عندنا لانه لما جاز عندنا تبليغ العلة العاصفة فلا جبان العموم على محصور

الاحكام ما يتعلق به الاحكام وانما هي ثلث العاقل لانه لا يثبت شيئا وانما هو للتعبدية
ولو اريد ان يثبت الحق في الامم فكيف ان يرد ما يحجج الا انه لا رتبة ولا اول الاحكام الاحكام
التكليفية وما يتعلق به الاحكام الوضعية وقد ذكرنا هذه القواعد متفرقة والذی علیهم من
توضیح فی ضبطها ان الحكم مقتضى الحاکم والحكم عليه بالحكم وبالحكم هو انشاء الحق
عليه هو المكلف بالحكم به فكل المكلف من العبادات واجتوبات وغيرها والاحكام
صفات فعل المكلف من الوجوب والندب والفرضية والغربية والرخصة فكل من هذه
الاحكام هي صفات نفس وقد مضى ذكر ما بعد بحث الكتاب في الغربية والرخصة وقد اشار
ببحث فعل المكلف يعني الحكم به بحيث الحكم عليه بأني بعبده في بيان الالهية والاحكام
المفرضية عليها وبالجملة لا يخفى ان هذا عن مسامحة اما الاحكام فاربعة يعني الحكم
باللهي وهو عبارة عن فعل المكلف اربعة انواع الاول الحقوق التي لها في حال العتد
ما يتعلق به نفع العام كحرمة البيت فان نفعه عام للناس انما نخدم اياه فله حرمة كحرمة الزنا
فان نفعه عام للناس لمسلامة السامع وانما السبب في انشاءه لتفصيله لا لانه تعالى
عن ان ينقض بشئ فلا يجوز ان يكون محال لهذا الوجه ولا يجهل الخلق لان الكل سواء
في ذلك الثاني حقوق العباد خالصا وهو ما يتعلق به بصلوهم مقامية كحرمة مال الغير
والنذر بالباطل باية المالك الثالث ما اجتماعه وفي انشاءه غالب كالحقوق فان فيه
حق لله تعالى من حيث انه بربها مستحق حرمة اخفيف الصالح وحق العبد من حيث ان الله
عالم العقوف ولكن حتى انما غالب محي لا يجرى فيه الارث والعصوة والناضي
حق العبد فيه غالب فمفسد الاحكام والاربع ما اجتماعه وفي العبادات كالعصا
فان فيه حق الله وهو اظلم والعالم من العباد وحق العبد وقرع الجناية على نفسه وغالب

[illegible]

تجزيان الارث وتحتج ابا عياض عنه المالان الصلح وتحتج العفو وحقوق الله تعالى
ثانية انواع عبادات خالصة لا يشوبها معنى العقوبة والمؤنة كالايان وفروعه هي
الصلوة والزكاة وهو صوم وحج وانما كانت فروعا لايان لانها لا تصح بدونه وتصح
بدونها هي اى العبادات اول خمس اصول لواقع دونه المعنى ان مجموع الايمان
وفروعه هذه اثنتان لان في كل منهما هذه الالف فالايان اصله التصديق والمشي بالاقرار
والزاد المسمى بالفروع الباقية لم تقول الا وادنى الايمان هي تكرار الشهاده والاصل
في الفروع الصلوة لانهما والدين ثم الزكاة لمحتبة به لان نعمه المال فرغ نعمه الدين
ثم الصوم لان شرع لعنه النفس ثم الحج ثم الحجاد فزده الفروع فيما بينها اصول لو خرج
الاولى لما في افعال العبادات ومنها وحقوقها كالشي في كونها زاجه كالحد ودوى حد
انما وجد الشريك حد القذف وحد السرقة وحقوقات قاصه مثل حرمان الميراث بسبب
قتل المورث فان العقوبه الكافيه القصاص في حقه وهذا قاصره ولهذا يجوز
بالصبي حقوق دائره بينهما اى بين العباده والعقوبه كالكفارات فان فيها معنى
العباده من حيث انها فوق كفى بالصوم والاعتاق والاطعام والكسوة ومعنى
العقوبه من حيث انها لم تجب بد اى لم وجبت اجزئيه على افعال محتمه صدرت
عن الصبا ودعباده فيها معنى المؤنة اى المعينه والتشكك كصدقه الفطر فانها في هذا ايام
لمحتبة بالزكاة ولهذا شرطها للاغناء ولكن فيها معنى المؤنة ولانها تجب على من يوفى ونفق
عليه كفسه فاولاده الصغار وجميعه المملوكين فانها لما تخم بالنفقة والولاية وجب ان
يؤتمر بالصدقة ايضا لدفع البلاء ومؤنه فيها معنى العباده كالعشر فان في نفسه مؤنة
لارض التي يزرعها ولو لم يخط العشر لسلطان الاسترخاء لارضه واحاها بايد آخر

[illegible]

Downloaded from <http://ajphaphysocpharm.sagepub.com/> at 11:52 11 November 2014

[illegible]

ولكن فيما معنى العبادوة وهو انه يصرف مصادره لادوة ولا يحجب الاعمال المسلم فعمله
 المارعة على كسب الحلال الطيب يؤديه ما ضمن العقوبة فان خرج فانه في نفسه كسب المارعة
 التي يبرعها والاهتم بها السلطان منه واحدا ما يداهم ولو كان فيه معنى العقوبة من حيث
 انه يحجب على الكفار الذين استغلوا بمرأته الدنيا ونبتة والآخره وراؤطهم وهم وحق
 قائم بنفسه اى ثابت بذاته من غير ان يتعلق بذمة العبد حتى يشبه عليه اياه هل
 يستبقاه الله تعالى لاجل نفسه وقوتى الله وقسمته من كان غنيته في الارض هو السلطان
 فتمسك انعامه ولعاقون فان الجهاد على الله ينبغي ان يكون انصاب وهو الغنيمة كلها
 لله تعالى لكن اوجب لربعة انفسه للغاين من غير منظم والى الحسن لنفسه والى المعادن فانها
 هو ملققة الله في الارض من الذرة والفقعة فينبغي ان يكون كله لله نعمه لكن الله تعالى
 احل الواجد والملك لبقه انفسه منه ونفعه وحقوق العباد وكيد الشفقات
 وانحصارات وغيره من الدية ذلك المبيح واقرن ذلك الكسح ونحوه وبه الحق اى
 جنسا سواء كان حقا لله او عبدا للذكور عن قريب يتم الى اصل ونفعه يقوم مقام اصل
 عند التذرع فالابان اصل التصديق والافرا جبا عباد الله تعالى ثم صار لاقرار وحده
 اصلا مستبدا خلفا من التصديق في حق احكام الدنيا بان يقوم الاقرار مقامه في حق ترتيب
 احكامه كما في المكره على الاسلام اجري الاقرار مقام جميع التصديق والافرا وان
 عدم التصديق منه ثم صار ادا واحد الابوين في حق الضمير خلفا عن اداوه اى ادا الضمير
 الابان حتى يجعل سلا بالاسلام احد الابوين ويجري عليه احكامه باليراث وعلوة بالجنابة
 ونحوه ثم صارت تبعه اهل الدار خلفا عن تبعه الابوين في اثبات الاسلام في بعضى الذي يله
 بالاسلام داخره الى خارجهم كلهم عليه بالاسلام في العلوة عليه حكم التبعية وليس هذا

[illegible]

بحث الاحكام

[illegible]

في المحال فيجب الكفارة رد ما انقسم الثاني من القسم المذكور في اول الفصل وهو
 ما يتعلق بالاحكام الخارجية الاول السبب هو اقسام اربعة الاول سبب حقيقى هو ما يكون
 طريقا الى الحكم بنقصا الشئ في الجملة بخلاف اعلات فانها اذا تعلق بها لفظة الية من غير
 ان يضاف اليه جوهر الحكم كما يضاف ذلك الى العلة ولا يجوز كما يضاف ذلك الى الشئ
 ولا يعقل من عانى اطلاق الية من الوجه بحيث لا يكون له تأثير في وجود الحكم اصلا لا بوجه
 ولا بغير واسطة اذ لو كان كذلك لم يكن سببا حقيقيا بل سببا اشرافا العلة او سببا ميمنى
 العلة لكن يتخلل فيه اى بين سبب بين الحكم علة الانصاف الى السبب اذ لو كانت متصفا
 الى سبب الحكم مضاف اليها كان السبب علة العلة لسببا حقيقيا على ما سألنا في كتابه
 انسان على كل انسان او نفسه لشيء او لغيره فانما سبب حقيقى لشيء او لغيره لانها
 انصاف الية من غير ان تكون موجبة او موجدة او لا تأثير لها في فعل الشرع صلا او من
 تحلل بين الدلالة وبين الشرع صلا في مضاف الى الدلالة وهو فعل السارق لاختاره بقوله
 اذ لا يلزم ان من اذ اعد على فعله ليعمل الدليل الى التبع لعل الله يوقعه على ما يشاء ولا
 فان وقع منه الشرع او القتل لا يصح الدال شيئا لانه صاحب سبب محض لا صاحب علة
 وعلى ما ينبغي ان الية من شئ الى السلطان ظالم في حق اعدى غير حق حتى يخرجه الى الالة
 صاحب سبب محض كمن افعى المتأخرين بفساد الزمان بالسعى الباطل وكثرة الفساد
 فيه واما الحكم الدال على صيد فاما ضمن قيمة لانه ترك الاكل المتلزم باحرامه لتعطل
 الدلالة الكلية اذ اذال السارق على الود ليعلم ضمن كونه تارك الحفظ المتلزم فان
 اضعفت العلة اضعفت السبب الحكم اذ اى الى سبب ما السبب حكم العلة وجوب
 الضمان عليه لان الحكم مضاف الى العلة والعلة مضاف الى السبب سبب علة العلة

بحث الاحكام

في المحال فيجب الكفارة رد ما انقسم الثاني من القسم المذكور في اول الفصل وهو
 ما يتعلق بالاحكام الخارجية الاول السبب هو اقسام اربعة الاول سبب حقيقى هو ما يكون
 طريقا الى الحكم بنقصا الشئ في الجملة بخلاف اعلات فانها اذا تعلق بها لفظة الية من غير
 ان يضاف اليه جوهر الحكم كما يضاف ذلك الى العلة ولا يجوز كما يضاف ذلك الى الشئ
 ولا يعقل من عانى اطلاق الية من الوجه بحيث لا يكون له تأثير في وجود الحكم اصلا لا بوجه
 ولا بغير واسطة اذ لو كان كذلك لم يكن سببا حقيقيا بل سببا اشرافا العلة او سببا ميمنى
 العلة لكن يتخلل فيه اى بين سبب بين الحكم علة الانصاف الى السبب اذ لو كانت متصفا
 الى سبب الحكم مضاف اليها كان السبب علة العلة لسببا حقيقيا على ما سألنا في كتابه
 انسان على كل انسان او نفسه لشيء او لغيره فانما سبب حقيقى لشيء او لغيره لانها
 انصاف الية من غير ان تكون موجبة او موجدة او لا تأثير لها في فعل الشرع صلا او من
 تحلل بين الدلالة وبين الشرع صلا في مضاف الى الدلالة وهو فعل السارق لاختاره بقوله
 اذ لا يلزم ان من اذ اعد على فعله ليعمل الدليل الى التبع لعل الله يوقعه على ما يشاء ولا
 فان وقع منه الشرع او القتل لا يصح الدال شيئا لانه صاحب سبب محض لا صاحب علة
 وعلى ما ينبغي ان الية من شئ الى السلطان ظالم في حق اعدى غير حق حتى يخرجه الى الالة
 صاحب سبب محض كمن افعى المتأخرين بفساد الزمان بالسعى الباطل وكثرة الفساد
 فيه واما الحكم الدال على صيد فاما ضمن قيمة لانه ترك الاكل المتلزم باحرامه لتعطل
 الدلالة الكلية اذ اذال السارق على الود ليعلم ضمن كونه تارك الحفظ المتلزم فان
 اضعفت العلة اضعفت السبب الحكم اذ اى الى سبب ما السبب حكم العلة وجوب
 الضمان عليه لان الحكم مضاف الى العلة والعلة مضاف الى السبب سبب علة العلة

في المحال فيجب الكفارة رد ما انقسم الثاني من القسم المذكور في اول الفصل وهو
 ما يتعلق بالاحكام الخارجية الاول السبب هو اقسام اربعة الاول سبب حقيقى هو ما يكون
 طريقا الى الحكم بنقصا الشئ في الجملة بخلاف اعلات فانها اذا تعلق بها لفظة الية من غير
 ان يضاف اليه جوهر الحكم كما يضاف ذلك الى العلة ولا يجوز كما يضاف ذلك الى الشئ
 ولا يعقل من عانى اطلاق الية من الوجه بحيث لا يكون له تأثير في وجود الحكم اصلا لا بوجه
 ولا بغير واسطة اذ لو كان كذلك لم يكن سببا حقيقيا بل سببا اشرافا العلة او سببا ميمنى
 العلة لكن يتخلل فيه اى بين سبب بين الحكم علة الانصاف الى السبب اذ لو كانت متصفا
 الى سبب الحكم مضاف اليها كان السبب علة العلة لسببا حقيقيا على ما سألنا في كتابه
 انسان على كل انسان او نفسه لشيء او لغيره فانما سبب حقيقى لشيء او لغيره لانها
 انصاف الية من غير ان تكون موجبة او موجدة او لا تأثير لها في فعل الشرع صلا او من
 تحلل بين الدلالة وبين الشرع صلا في مضاف الى الدلالة وهو فعل السارق لاختاره بقوله
 اذ لا يلزم ان من اذ اعد على فعله ليعمل الدليل الى التبع لعل الله يوقعه على ما يشاء ولا
 فان وقع منه الشرع او القتل لا يصح الدال شيئا لانه صاحب سبب محض لا صاحب علة
 وعلى ما ينبغي ان الية من شئ الى السلطان ظالم في حق اعدى غير حق حتى يخرجه الى الالة
 صاحب سبب محض كمن افعى المتأخرين بفساد الزمان بالسعى الباطل وكثرة الفساد
 فيه واما الحكم الدال على صيد فاما ضمن قيمة لانه ترك الاكل المتلزم باحرامه لتعطل
 الدلالة الكلية اذ اذال السارق على الود ليعلم ضمن كونه تارك الحفظ المتلزم فان
 اضعفت العلة اضعفت السبب الحكم اذ اى الى سبب ما السبب حكم العلة وجوب
 الضمان عليه لان الحكم مضاف الى العلة والعلة مضاف الى السبب سبب علة العلة

[illegible]

العلق تعني ان الارجاب المعلق بالشرط هو قوله ان دخلت الاراضيات طالق يكون
سببا في حائل وجود الشرط والارجاب المضاف الى الوقت بان يقول ان طالق غذا
سبب في الحائل لكن يتحرك الى ما بعده وهو من اقسام العطل في الحقيقة وهو ان يوجب
الاضافة فيمكن ان يكون هذا وقسم الربيع للسبب فيكون ان يكون الربيع هو قوله
الشرية العطل كما ذكرنا في العيون بالطلاق اتفاق وهو الذي يسمى سببا مجازيا في
السابق ونحن هنا نرجع ضمنا الى ان اقسام السبب في سبب التحقيق وسبب في علم
وسبب مجازي لأن الارجاب المضاف من اقسام العلة في الحقيقة وسبب في العلم
الشرية العلة هو سبب المجازي بعينه والثاني العلة وهو ايضا في العلم وهو الحكم بتمام
اي بلا واسطة اخر اذن سبب العلامة وعلته العلة هو علم العطل موضوعه كل شيء
والعطل المستبطل بالاجتماع وهو سبعة اقسام لان العطل الشرية حقيقة تنقسم ثلثة اقسام
احدها ان تكون علته اسماء ان تكون موضوعه الحكم وايضا الحكم البتلاء والثاني
ان تكون عليه معنى بان تكون مؤثرة في الحكم والثالث ان يكون حكما بحيث ثبت
الحكم بعد وجوده من غير تاريخ فاذا وجدت هذه الاوصاف ثلثة في شيء واحد كان
عليه كلمة تامة والاف قصيدة فبا عتبار استكمال هذه الاوصاف سبعة معنى ان يكون الاقسام
سبعة بهذه الوتيرة الاول ان يكون اسما ومعنى وكلما هو الجامع للاوصاف الثلثة في يكون
اسما حتى لا يحكموا والثالث ان يكون معنى للاسما ولا يحكموا الرابع ان يكون حكما للاسما ولا معنى
فهذه الثلثة لا يوجد فيها وصف لعدم وصفها في الجامع من يكون اسما ومعنى ولا يحكموا والسادس
ان يكون اسما ولا معنى ولا يحكموا فيكون معنى حكما للاسما فهذه الثلثة لا يوجد فيها وصفها
ولعدم وصف لكن الحكم يذكر ما هو معنى الاسما ولا يحكموا وهو كما لا اله الا معنى وذكر وصفها على

محکم دلائل سے مزین متنوع و منفرد موضوعات پر مشتمل مفت آن لائن مکتبہ

[illegible]

(Faint handwritten notes or bleed-through from the reverse side of the page)

في جزا الاسباب ومفاد الشبهة اطلاق كما استطلع عليه في ثمانية اقسام فاعرفت هذا لان
 انشراح على اقسامه من قول الاول عليه السلام في حكمه كالمبيع المطلق للملك اسي التجاري
 من غير الاشارة فانه عليه السلام لا يبيح مبيع للملك مضاف اليه مسمى المنة فيكون مبيع
 منشوع لاجله وحكمه لا يثبت للملك عند وجوده بل تاريخ ملكاني عليه السلام احكاما ولا في
 كالايجاب المعلق بالشروط هو الذي اذكره فيما سبق في اوجب التجار مسمى قول انت طالق
 وان دخلت الارقان قول انت طالق عليه السلام وقوع الطلاق فانه موضع ثلثي الشرع
 ويضاف الحكم اليه عند وجوده بشرط وليس عليه حكم الا ان يتجسس على وجوده بشرط لا معنى
 فلا تاتيه لرفق من وجوده بشرط من هذا القبيل البين ان يثبت في الكفاية على كماله او ان يثبت
 عليه السلام مسمى لا يحكم كالمبيع بشرط الخيار فانه عليه السلام لا يبيح مبيع لرجعي لان شرطه
 في ثبوت الحكم لا يحكم لان ثبوت الملك متنازع في اسقاط الخيار والبيع الوقوف معلق
 على البيع بشرط الخيار واما ان ثبوت الخيار يبيح مال غيره بغير اجازة فانه عليه السلام مسمى
 الحكم لا يحكم لتسريح الملك الى زمان اجازة اما انك لا ايجاب المضاف الى وقت مثال
 مثل قول انت طالق فانه هو الذي يثبت في اقسام اوجب فانه يبيح مبيع عليه السلام مسمى وقوع
 الطلاق لا يحكم لتأخره الى زمان اضيف اليه رضا لركوة قبل مضي المحل مثال مبيع
 لثمة البع عليه السلام لان موضع لوجوب لركوة ويضاف اليه لوجوب الاواسطه مسمى لانه مؤثر في
 جوب لركوة اذا انقضى لوجوب الاحسان وهو يحصل بالنسبة للحاكم لتأخره جوب الداء الى حلال
 المحل مفعول الاجارة مثال غلظ فانه البع عليه السلام المنفعة ماسا لانه موضع له وحكمه يضاف
 اليه مسمى لانه مؤثر في لانه يصح تعجيل الاجرة قبل العمل لا يحكم لان حكمه هو ملك المانع لوجوبه
 فمثلا الى انقضاء الاجل مسمى محدودته لان اجود المانع لكون عمل الملك فلا يكون

في جزا الاسباب ومفاد الشبهة اطلاق كما استطلع عليه في ثمانية اقسام فاعرفت هذا لان
 انشراح على اقسامه من قول الاول عليه السلام في حكمه كالمبيع المطلق للملك اسي التجاري
 من غير الاشارة فانه عليه السلام لا يبيح مبيع للملك مضاف اليه مسمى المنة فيكون مبيع
 منشوع لاجله وحكمه لا يثبت للملك عند وجوده بل تاريخ ملكاني عليه السلام احكاما ولا في
 كالايجاب المعلق بالشروط هو الذي اذكره فيما سبق في اوجب التجار مسمى قول انت طالق
 وان دخلت الارقان قول انت طالق عليه السلام وقوع الطلاق فانه موضع ثلثي الشرع
 ويضاف الحكم اليه عند وجوده بشرط وليس عليه حكم الا ان يتجسس على وجوده بشرط لا معنى
 فلا تاتيه لرفق من وجوده بشرط من هذا القبيل البين ان يثبت في الكفاية على كماله او ان يثبت
 عليه السلام مسمى لا يحكم كالمبيع بشرط الخيار فانه عليه السلام لا يبيح مبيع لرجعي لان شرطه
 في ثبوت الحكم لا يحكم لان ثبوت الملك متنازع في اسقاط الخيار والبيع الوقوف معلق
 على البيع بشرط الخيار واما ان ثبوت الخيار يبيح مال غيره بغير اجازة فانه عليه السلام مسمى
 الحكم لا يحكم لتسريح الملك الى زمان اجازة اما انك لا ايجاب المضاف الى وقت مثال
 مثل قول انت طالق فانه هو الذي يثبت في اقسام اوجب فانه يبيح مبيع عليه السلام مسمى وقوع
 الطلاق لا يحكم لتأخره الى زمان اضيف اليه رضا لركوة قبل مضي المحل مثال مبيع
 لثمة البع عليه السلام لان موضع لوجوب لركوة ويضاف اليه لوجوب الاواسطه مسمى لانه مؤثر في
 جوب لركوة اذا انقضى لوجوب الاحسان وهو يحصل بالنسبة للحاكم لتأخره جوب الداء الى حلال
 المحل مفعول الاجارة مثال غلظ فانه البع عليه السلام المنفعة ماسا لانه موضع له وحكمه يضاف
 اليه مسمى لانه مؤثر في لانه يصح تعجيل الاجرة قبل العمل لا يحكم لان حكمه هو ملك المانع لوجوبه
 فمثلا الى انقضاء الاجل مسمى محدودته لان اجود المانع لكون عمل الملك فلا يكون

في جزا الاسباب ومفاد الشبهة اطلاق كما استطلع عليه في ثمانية اقسام فاعرفت هذا لان
 انشراح على اقسامه من قول الاول عليه السلام في حكمه كالمبيع المطلق للملك اسي التجاري
 من غير الاشارة فانه عليه السلام لا يبيح مبيع للملك مضاف اليه مسمى المنة فيكون مبيع
 منشوع لاجله وحكمه لا يثبت للملك عند وجوده بل تاريخ ملكاني عليه السلام احكاما ولا في
 كالايجاب المعلق بالشروط هو الذي اذكره فيما سبق في اوجب التجار مسمى قول انت طالق
 وان دخلت الارقان قول انت طالق عليه السلام وقوع الطلاق فانه موضع ثلثي الشرع
 ويضاف الحكم اليه عند وجوده بشرط وليس عليه حكم الا ان يتجسس على وجوده بشرط لا معنى
 فلا تاتيه لرفق من وجوده بشرط من هذا القبيل البين ان يثبت في الكفاية على كماله او ان يثبت
 عليه السلام مسمى لا يحكم كالمبيع بشرط الخيار فانه عليه السلام لا يبيح مبيع لرجعي لان شرطه
 في ثبوت الحكم لا يحكم لان ثبوت الملك متنازع في اسقاط الخيار والبيع الوقوف معلق
 على البيع بشرط الخيار واما ان ثبوت الخيار يبيح مال غيره بغير اجازة فانه عليه السلام مسمى
 الحكم لا يحكم لتسريح الملك الى زمان اجازة اما انك لا ايجاب المضاف الى وقت مثال
 مثل قول انت طالق فانه هو الذي يثبت في اقسام اوجب فانه يبيح مبيع عليه السلام مسمى وقوع
 الطلاق لا يحكم لتأخره الى زمان اضيف اليه رضا لركوة قبل مضي المحل مثال مبيع
 لثمة البع عليه السلام لان موضع لوجوب لركوة ويضاف اليه لوجوب الاواسطه مسمى لانه مؤثر في
 جوب لركوة اذا انقضى لوجوب الاحسان وهو يحصل بالنسبة للحاكم لتأخره جوب الداء الى حلال
 المحل مفعول الاجارة مثال غلظ فانه البع عليه السلام المنفعة ماسا لانه موضع له وحكمه يضاف
 اليه مسمى لانه مؤثر في لانه يصح تعجيل الاجرة قبل العمل لا يحكم لان حكمه هو ملك المانع لوجوبه
 فمثلا الى انقضاء الاجل مسمى محدودته لان اجود المانع لكون عمل الملك فلا يكون

بحث الاحكام

قريبه اللحم يكون هو الموثور وان كانت القرابة جردا غير ايمان بشرى عبد اجماع السب
ثم ادعى ان ابنته او اخوه يكون هو الموثور والعاقل له وهو الوصف الاول كقولنا والله مضي
ولا حكم لما قلنا والسابع علمه اسما وحكما لا معنى كاسفرا اليوم للخصه والحرث فان
الاسف على خصه اسما لا انها تصاف اليه في الشرع لانه اقصر خصه للسفر وحكما لا انها
نفس السفر متصلة به للمعنى لان الموثور في ثوبها ليس نفس السفر بل المشقة وهي تقديرية
وكذا اليوم لاننا نصوصه عليه لحرث اسما لان الحرث تصاف اليه فكما لان الحرث
يثبت عنه لا معنى لان الذين يخرجون في غايه الموثور يخرجون لغيره ولكن المكان الاطلاع على
متعددا وكان اليوم مخصوصا بغيره فبالا اقيم مقامه فلا حكم عليه الا ان ثبت ان
العلمية وقد علمت في بيانها من الساعات اثنا عشر من فخر الاسلام وانما لم يرد
يقول الخليل من عند العلم الحقيقية تقديرية على الحكم بل الوجوب لانهما معا كالاستطاعة
مع الفعل فبالحكم اقيم الاول الذي كان عليه اسما ومعنى وحكما فانها العلم الحقيقية
الشعرية التي تقارن الفعل لا تتقدم فيه بل هي في قولنا لا يجوز زناها على الملوك لان
العلم الشرعية في حكم الجواهر وهو صفة بالبقاء فلا بد ان يثبت الحكم بها لعله يجوز العلم حقيقة
فانما مقامه مع محلولها اتفاقا كونه الاصل مع حركة انما هو ما لا استطاعة في فعل
الشيء لا تتقدم به واعدت عليه شرعية او عقابية وهي لا تشمل اقلية التي تقدم على الفعل
سلطنة الآلات والاسباب عليها والاعراف الشرعية في قيام بسبب الداعي والدليل مقام
الدعوى والدليل في اقسامه مسائل العلم وبسبب علم يميز في اقسامه لآية بين الداعي
والدليل فربما اتفق فيما حال الداعي وربما اتفق فيما حال الدليل على استعلم وذلك
اي قيام الداعي والدليل لما ليس في الضرورة والعجز كما في الاستبراء وان الوجوب في يوم

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

رحم الله ما بالغ في الاستراضة واجتنبه لمن كان يعين بالله اليوم الآخر فلا يقدر
 نزع عرقه وما كان ذلك استخفايا لا يقف عليه كل احد والم يكن المحل نقليا اقم حيث الملك
 واليد الدال على مقامه مثل الرحيل بالما وجعل في المرحول واليد الدال على
 في بعض الموضع يقين بغيره مثل ان تكون الجارية بكرا او مشرة من بغيرها وجعل
 ولكن لم يميز بين اليقين في حكم وجوب الاستراة في كل وجه ودون الملك الذي عرقه
 الاستراة كما لا يخفى الصحيح فثبت مقام الدخول في حق وجوب المهر والعدة والنفق فثبت
 مقام الدخول في ثبوت النسب فثبت اقم الداعي مقام المرحول ان نحوه والنفق في حق
 في الدخول والاحتياط كما في تحريم الدوامي الى الوطى من النظر والقبلة ولو لم يثبت مقام
 الوطى في الاستراة وحده لمصاهرة والا حرام والنظر والاحتياط في الاستراة فثبت
 مثال فثبت الداعي مقام المرحول في المخرج كما في السفر والطهران مثالان فثبت الداعي
 مقام المرحول في السفر فثبت مقام المرحول في السفر فثبت مقام المرحول في السفر فثبت
 من حصة القصة والافطار على جرد السفر قطع نظرا عن المرحول وان كان المرحول في
 نفس الامر لم يثبت فيه هذا الطهر الخالي عن الحمل دليل على الحاجة الى الوطى ان لم يكن في
 اليقين القلب فثبت الطهر مقام الحاجة في حق مشروعية الطلاق فيه لان الطلاق لم يشرع
 الا في زمان كان محتاجا الى الوطى فيه ولما لم يشرع في وقت الحيض والطهر الذي وطئها
 فيه الفرق بين المرحول ودفع المخرج ان في المرحول ودفع المرحول ودفع المرحول ودفع
 في دفع المرحول يمكن في كل موضع حشنة كما في السفر في ادراك المرحول في دفع المرحول
 في دفع المرحول في دفع المرحول في دفع المرحول في دفع المرحول في دفع المرحول في دفع المرحول

[illegible]

في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...

٢٤٨
 الاجاب عن المجتاهي فقام المحبة في قول الرجل للمرأة ان كنت تجني ثلث طلاق فقلت
 احبك طاعت لان المجتاهي لا يظن بالوقوف عليه الا بالاحكام التي يقتضيها المجلس لا يشبه
 بالتخيير والتخيير يقتضي على المجلس والشك في الشرط وهو لا يتحقق بل هو وجوده وكون الوجوب
 اخره من عن العلة وشي ان يزا عليه قوله ويكون خارجا عن مبدئية شريح الجرح وكذا قيل
 وهو شرطه بالاستقرار الاول شرطه يحصل لا يكون له اثر في الحكم بل هو شرط في انعقاد العلة
 كقول الرجل للمرأة اني اوقع الطلاق لمطلق به في قوله ان طلقت الدخات طالق وانما
 شرطه في حكم الطلق في حق احداهما الحكم اليه وجوب الصنان على صاحبها في البيعة الطلاق
 فانه شرط ثالث ما يتبع بالشرط ولان العلة في الحقيقة هي جعل الممان طلع فتقبل الى
 السفل وكل الارض كانت ثمة ما سكته وهو البقاء للمالك ورفع المال من قبل الشروط
 او شيء يتبعه ليس له ان يقيم الحكم الذي هو شرطه مقام العلة في حق الصنان اذ هو
 في غير ذلك وانما حفر في ملكه او افعى الانسان نفسه عما في البيعة من الايمان على الحاضر
 اصلا وقيل ان شرطه في ان كان في الارض كان له ان يملكه شرطه في كونه ملكا
 لا يصلح ان يضاف الحكم اليه وهو كونه حيا في الشيء فلو كان عليه فاضيف الى الشرط ويكون صاحب
 الشرط ههنا ثالثا في وقوعه انما هو في ان شرط الحكم الاسباب هو شرط
 الذي يتقبل به ومن الشروط فاعل مختار لا يكون ذلك الفعل مضموا الى ذلك الشرط
 ويكون ذلك الشرط سابقا على ذلك الفعل ولا يترتب به عما اذا تكفل فعل فاعل طبعه في غير فاقية
 في حكم جعله عما اذا كان ذلك الفعل مضموا الى ذلك الشرط كعقب باب قص النظر في غير فاقية
 الى الفقه فاقية الصنان في حكم العلق من محمد حتى يصح الفعل فحقه خلافا لما وعما اذ لم يكن
 الشرط سابقا على اطله كقول الرجل في قوله ان طلقت طالق ان ذلك الدخات هو كونه منكم قوله

بحث الاحكام
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...

في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...

[illegible]

انت طالق فانظر بعض ما وقع في القسم الاول كما ان كل قبيح يجب بان يكون فائتة شرط
 الابق او ان يقبل ان كانا فائتة شرط ولكن غفل عنه وبين الابق فقل هل من خيار
 وهو العبد وليس في الغفل منوب الى الشرط ولا في الم ان يكون كل عمل بعيد عن البسته
 وقد تقدم من العمل على الابق في حق حكم الاسباب فلهذا لا يصح الحال فيه العبد بخلاف
 ما اذا المراد العبد بالابق حيث يصح القسم وان اعترض فقل هل من خيار ان لا يملك الابق
 استعماله فانما يتناول ما هو كونه مضمنا بالاستعمال بخلاف اذا كانت الوطء من غير قصد
 الى البسته لا يصح مما يجب بسكون الرابة وقد مر ان افضل الدار فيه وهو تلف مصالح
 السابق واللاحق فيعني ان تلف بناء الدار الرابع شرط اساسا الحكم كما والشرط في حكم
 كما تقول الدار ان دخلت فيه الدار فانه طالق فان عمل الدار الذي يوجب
 ما يكون شرط اساسا الحكم اذا كان مضاف الى آخر الشرط من وجوده في طراسا وكان
 جميع الوجه فلو وجد الشرطان في الملك ان بقيت مكره حتى وجد ما جازها فلا ينزل
 الجزاء وان لم يوجد في الملك وجود الاول في الملك دون الثاني فلا شك ان الثاني لا يوجب
 وان وجد الثاني في الملك دون الاول بانها بانها الزوج فقلت الدار الاول شرطه زوجا
 فقلت الدار الثانية ينزل الجزاء وتطلق عنه الثاني ان الدار على آخر الشرط من الملك
 محتاج اليه في وقت اطلاقه وفي وقت نزول الجزاء وانما في امين ان كل واحد من زوج
 وتطلق لا يغير الشرط الاخر على الاول فلو كان الاول يوجد في الملك دون الآخر
 وتطلق فلهذا عكسه فانما شرطه هو كماله انما يتكامل الاصحان في الزنا فلو كان
 من جنس العمالة وقد عداها فمارة في الشرط فمارة في العمالة على ما سيجي فلهذا لم يفتد
 صاحب التوضيح من هذه الاقسام ثم يخبرنا صاحبنا بطريقه بما افرق بين الشرطان في هذا

بحث الاحكام

[illegible]

في قوله لا يشترط في الوصف
 ان يكون له وصف في نفسه
 بل يشترط ان يكون له وصف
 في نفسه او في غيره
 ٢٨٠

على ما قال انما يعرف الشرط بصيغته كحروف الشرط مثل قل ان دخلت الارض فانت طالق
 وفيه تسمية على ان صيغة الشرط لا تفك عن معنى الشرط قط ودلالة الوصف الذي
 يكون في معنى الشرط لقوله المرأة التي تزوجها طالق مثلثا فانه يعني الشرط ولا تفرق
 الوصف في التكررة اي المرأة التي المعينة بالاشارة لا التكررة في المعنى فانه يعني الشرط ولا تفرق
 فلما دخل وصف الزوج في التكررة وهو متعين في الغائب يصلح ولا يشترط ان يكون
 ان تزوجت امرأة فهو طالق ولو وقع في المعين بان يقول هذه المرأة التي تزوجت في
 طالق لما صلح ولا يشترط ان الوصف في الحاضر لانه بالاشارة لا في التسمية
 بل في صفة طالق قال هذه المرأة طالق فيلحق في الاجنبية وليس الزوج يجمع المعين اي
 المعين من المعين حتى لو قال ان تزوجت امرأة فهو طالق وان تزوجت هذه المرأة
 فهي طالق يقع الطلاق بالتزوج في الصورتين والزوج العلاء هو اي الزوج لا يوجد
 من غير ان يتبين بوجوب لا وجوده فيكون الزوج والفرق بين السبب في وجوده
 وقوله من غير ان يتبين بوجوب لا وجوده فيكون الزوج والفرق بين السبب في وجوده
 في باب انفاذه علامة للزوج وهو عبارة عن كون الزاني حرا مسلما مكافيا على كل حال
 صحيح وقيل التكليف شرط في سائر الاحكام والحجوبة تكميل العقوبة وانما العيب هو سبب الاستبراء
 والاولى بالنكاح الصحيح وانما جعلناه علامة لشرط لان الزنا لا ينفك عن العقوبة
 عليه للرجوع على احسان بحيث لا يذوق وجوب الاحسان بعد الزنا لا يثبت لوجوده الرجوع
 وعدم كونه علامة وبما ظاهر علمه عبارة عن حال في الزنا يصير الزاني في تلك الحالة زوجا
 للزوج وهو معنى كونه علامة وبما بعد كونه المتأخرين فاختار الاشارة بشرط لوجوب الرجوع لان الشرط
 ما يتوقف عليه وهو الحكم والاحسان بهذه المشايير او لا فلا يوجد له رجوع بوجوبه كالسنة

بحث الاحكام

في قوله لا يشترط في الوصف
 ان يكون له وصف في نفسه
 بل يشترط ان يكون له وصف
 في نفسه او في غيره
 ٢٨٠

في قوله لا يشترط في الوصف
 ان يكون له وصف في نفسه
 بل يشترط ان يكون له وصف
 في نفسه او في غيره
 ٢٨٠

۲۱

لا موجب القطع بدون النصاب حتى لا يفتقر خبره واذن جواز الحال اقل على كون الحصان
علامة لا شرطاً يعني اذ ابرج فهو الا الحصان بعد ابرج لا يفتقر خبره لا يبرج بحال أي سواء
جبروا وحدهم ومع شهود الا ايضا لا علامة لا يتحقق بها ما لا يتحقق وجوده ولا يجوز ان يضاف
الحكم اليه بخلاف اذا اجتمع شهود الشرط والعلم بان شهدا نشان ابرج ان دخلت الدنيا
طابق وشهدا نشان يدخل الدار ثم رجع شهود الشرط وحدهم فانهم يفتقرون عند بعض الشرائع
لان الشرط صالح بخلافه الحايث عند تعدد ابرج الحكم انما يتحقق بوجوده وثبوت التعدي
منهم ومختار في حق الاسلام عند من لا يبر الا حصان عليه خبر قبا على شهود الا الحصان ان
رجع شهود اليهم في شهود الشرط جميعا فانقصان على شهود اليهم فاختاره لانهم صاحب علمه
فلا يضاف لتلف لي شهود الشرط ومعهم وعند خبر شهود الا الحصان اذ ابرجوا
ومعهم خبره اذ يبر المرحوم دبا بالي انه شرط وبخوابان الا الحصان علامة لا يتحقق بخلافه
ولس يمكن ان شرط فلا يجوز اذ ابرج الحكم اليه لان شهود العلم وبه الا باصلا ولا خلاف في ان
الشرط اعتبار اذا اعتبر الخلف عند كل ان العمل الاصل وما فرغ عن بيان متعلقات الحكم
شرح في بيان اليه المحكوم عليه وهو المكلف ولما كان من العلوم ان اليه لا يكون بدون
لعقل فلما بدأ يذكر العقل فقال **فصل في بيان الاية والعقل معبر لاثبات اليه**
ذاليعلم الخطاب به وذو خطاب من اليعلم فيجوز قوله في قوله في الآية والعقل متغاير
بالاكثر منه عقلا الانبياء والاولياء ثم العلماء والعلماء ثم العوام والامراء ثم الرسايق
لنساوتهم في نوعهم ورات متفاوتة فقهوا في اليعلم بواجب ولكن من خبير بغير
حقا باعجز عنه الا بوجوه ولكن اقام الشرع البلوغ مقام اعتدال العقل متفوق في اعتداله
تأملت: اشعرية العبرة للعقل دون السمع واذن السمع ظاهرا العبرة دون العقل فليعلم من

مبحث الألفية

[illegible]

ان كان لا يمكن انقاذ اهل كان فاسر كان ضررا وبغية ثلث الب جالب غلب ان
ينضم اليه راي الولي حتى يخرج منه النفع فيأتي بالرائع فينقذ نفسه والبغين الفاسح
مع الاجاب كما ينقذ من المبالغة في حقيقته خلافا لما فانه لا يكون كالبال عندنا
لاننا ينقذ بالبغين الفاسح قرآن بالشرع بالبغين الفاسح مع الولي فمن اني حقيقته
روايتان في روايتي فينقذ في روايتي لا ينقذ وهذا كاعندا وقال الشافعي في كل من
تخصيله بالبراءة وليا اعتبر عبارة ابي حنيفة الصبي فبكالسلام والبيع فانه يصير
مسلم بالسلام ابيه ويقول الولي بيع ماله وشرائه فبعبارة وليه فقط لا يمكن
ببراءة وليه عبارة فيه كالمصية فانه لا يتولاه الولي بهنا فعتبر عبارة في المصية
اعمال البر لا تمتد حتى من المال بعد الموت وعندنا في بطلانها فانه لا يضره فانه لا
للكل بطريق البرع سواء كانت بالبر وخير وسوءات قبل البيع ولا بعده واختار
احد الاولين وذلك فيما اذا وقعت الفرقة بين ابويه وخلصت الام من حق الخصامة
الى سبع سنين فبعد ذلك يتجر الولد عنه يختار اهلها شاء ولان النبي خير علماء اهل البر
وهذه المنفعة مما لا يمكن ان يحصل ببراءة الولي فعتبر عبارة فيه عندنا ليس كذلك
بالغير الابن عند الاب ليتأوب بأدب اشترعه والبنت عند الام لتعلم حكم بعض
وتحريم الزنى لكان الاجل عاء بالانظر فوق لاختيار الالف ولما خرج من بيان البلية
شرح في بيان الامور العرفية على البلية فقال الامور العرفية على البلية لو كان سبوا
وهو ما ثبت من قبل صاحب الشرع بالاختيار للعب فيه وهو ما عرفت الصغر والجنون والعتة
والنسيان والعم والاعما والارق والارض والحض والنفاس والموت وتلقوا في الكتب
التي ضد السماوي وهو سبعة اهل السكر والنزل والسفر والسفوف والخطا والاكراه

فاذ عرفت هذا فالان ذكر النوع السامى فيقول هو الصغر اما ذكره في الاسم فمختار
 مع انه ثابت باصل الخلق لانه ليس به في ابيه الانسان لان آدم خلق شابا
 غير مهيى فكان الصبا عارضا في اولاده وهو في اول احواله كالمجنون بل اني حال
 منه الا ترى انما ذكرت امرأة الصبي لا يعرض الاسلام على ابيه بل اني لم
 اصبي غيبه في غير مريض بل عاذا لمسلمة المرأة المجنون يعرض الاسلام على ابويه فان سلم
 احدهما يحكم بسلام المجنون تجاوزا وان اباها لم يقرب منه وبين امرأته ولا فائدة في تجاوز
 العرض لان المجنون لا نهاية له في الميزان الماضى بل امرأته مسلمة تكون تحت كفوفه لا يجوز
 لكشفه فاقول اني صار عاقلا فصار ضار من ابيه الا اذا لم يكن القامة لا الكا ملته
 لبقاء صغره وهو بعد رضيع قدما لا يحتمل السقوط عن ابيه من حقن لانه لم يلد
 وكما هو دور الكفار فانه لا يحتمل السقوط بالاعذار وحمل النسخ والتبديل في نفسها
 ولا سقط عنه في حق الايمان حتى اذا اده كان فرضا فيثبت عليه الاحكام الشرعية على ما يكون
 من قبحه على نفسه وبينه وبين زوجة لشركته وحرمان الميراث منها جريان الارشدين
 وبين اقراره بالسلمين فوضع عنه الزام الاداء اي رفع عن الصبي الزام اداء الايمان
 فلم يفر في اوان الصبا ولم يولد بكلمة الشهادة بعد البلوغ لم يحل من ادائه ولا الزام
 فوضع عنه التهمة اي انقضت الامكنة في باب الصغر واصل احكامه ان سقط عنه
 ما يحتمل العقوبة بسوى الردة من افعال وادوات والعقوبات ليصح منه لو فعله نفسه من غير
 حكمة وطاعة وله الاحدية في اى جاز للصبي الماضى من قول ابنته واهله وخوفه
 مما فيه نقص من قدره في ريان الالهية ثم قوله فلا يحرم من الميراث بالعقل عند النسخ
 على قوله ان تضع عنه العدة ليعنى لو قبل الصبي موثرته على خطأ لا يحرم من ميراث

قوله ولا يفر في اوان الصبا ولم يولد بكلمة الشهادة بعد البلوغ لم يحل من ادائه ولا الزام
 فوضع عنه التهمة اي انقضت الامكنة في باب الصغر واصل احكامه ان سقط عنه
 ما يحتمل العقوبة بسوى الردة من افعال وادوات والعقوبات ليصح منه لو فعله نفسه من غير
 حكمة وطاعة وله الاحدية في اى جاز للصبي الماضى من قول ابنته واهله وخوفه
 مما فيه نقص من قدره في ريان الالهية ثم قوله فلا يحرم من الميراث بالعقل عند النسخ
 على قوله ان تضع عنه العدة ليعنى لو قبل الصبي موثرته على خطأ لا يحرم من ميراث

بحث الالهية

ان سقط عنه الزام الاداء اي رفع عن الصبي الزام اداء الايمان
 فلم يفر في اوان الصبا ولم يولد بكلمة الشهادة بعد البلوغ لم يحل من ادائه ولا الزام
 فوضع عنه التهمة اي انقضت الامكنة في باب الصغر واصل احكامه ان سقط عنه
 ما يحتمل العقوبة بسوى الردة من افعال وادوات والعقوبات ليصح منه لو فعله نفسه من غير
 حكمة وطاعة وله الاحدية في اى جاز للصبي الماضى من قول ابنته واهله وخوفه
 مما فيه نقص من قدره في ريان الالهية ثم قوله فلا يحرم من الميراث بالعقل عند النسخ
 على قوله ان تضع عنه العدة ليعنى لو قبل الصبي موثرته على خطأ لا يحرم من ميراث

في الصلاة على وجهها لا يستحبها الصبي فأوروه عليه أنه إذا كان كذلك فلا ينبغي أن يحرم
 عن البراءة بالكفر والرق فأجاب عنه بقوله تعالى لا كفر بالرق لأن حرمان البراءة
 بها ليس من باب جزاء بل لعدم الإلزام في الكفر والرق يتأني باب البراءة من الإسلام المحرم
 والمؤمن عطف على قوله الصغر وهو أنه تعالى في الرمان بحيث سبغت على أفعال خلاف
 مقتضى العقل من غير ضعف في عضائه وقسطه العبادات المحترمة لا تسقط عنها الصلاة
 ونقطة الاتفاقية التي كما في الصبي بعينه وكذا الإطلاق والتشاق ونحوها من المصاحف
 في حركتها إذا لم يتبين في النوم عن علمنا التثنية فيجب عليه قضاء العبادات كما على
 أنعم وألا يحج في قضاء القليل من الرمان العاصي بأن بلغ عاقلهم من الرمان في الجوز
 الأصلي بأن بلغ مجزونا فنهى إلى يوسف فهو بمنزلة الصباحي لوافق قبل منى الشهر في
 الصوم وقبل تمام يوم وليته في الصلوة لا يجب عليه القضاء وعنده محمد بن زهير العاصي
 فيجب عليه القضاء وقيل للتحالف على العكس فلهذا إن بين هذا الاستدلال وعنده السبغ
 عليه جوب القضاء وعنده ولما كان ذلك ثم أغريه مضبوطين صابغها بهرج في كل أعباد
 فقال هذا استدلال في الصلوة أن يزيد على يوم وليته ولكن بأعقاب الصلوة وعنده محمد بن زهير
 يعني لم تصل الصلوة ستا لا يقطع عنه القضاء وباعدا راسا ساعات عنده حتى وجب
 قبل الزوال ثم أفاق في اليوم الثاني بعد الأقال لا قضاء عليه عهدها لأنه من حيث
 الساعات أكثر من يوم وليته وعنده عليه القضاء بما لم يمتد إلى وقت أحصى الصلاة
 ستا في فضل فخر التكرار وفي الصوم باستعراق الشهر حتى لو أفاق في جزء من الشهر لم يملك
 يجب عليه القضاء في ظاهر الرواية ونحن نرى في المسألة المحل في أنه لو كان ميقنا في أول ليلة
 رمضان فاصبح مجزونا ثم سوي في الشهر لا يجب عليه القضاء وهو صحيح لأن الليل للقيام فيه

بحث الابنية

في الصلاة على وجهها لا يستحبها الصبي فأوروه عليه أنه إذا كان كذلك فلا ينبغي أن يحرم
 عن البراءة بالكفر والرق فأجاب عنه بقوله تعالى لا كفر بالرق لأن حرمان البراءة
 بها ليس من باب جزاء بل لعدم الإلزام في الكفر والرق يتأني باب البراءة من الإسلام المحرم
 والمؤمن عطف على قوله الصغر وهو أنه تعالى في الرمان بحيث سبغت على أفعال خلاف
 مقتضى العقل من غير ضعف في عضائه وقسطه العبادات المحترمة لا تسقط عنها الصلاة
 ونقطة الاتفاقية التي كما في الصبي بعينه وكذا الإطلاق والتشاق ونحوها من المصاحف
 في حركتها إذا لم يتبين في النوم عن علمنا التثنية فيجب عليه قضاء العبادات كما على
 أنعم وألا يحج في قضاء القليل من الرمان العاصي بأن بلغ عاقلهم من الرمان في الجوز
 الأصلي بأن بلغ مجزونا فنهى إلى يوسف فهو بمنزلة الصباحي لوافق قبل منى الشهر في
 الصوم وقبل تمام يوم وليته في الصلوة لا يجب عليه القضاء وعنده محمد بن زهير العاصي
 فيجب عليه القضاء وقيل للتحالف على العكس فلهذا إن بين هذا الاستدلال وعنده السبغ
 عليه جوب القضاء وعنده ولما كان ذلك ثم أغريه مضبوطين صابغها بهرج في كل أعباد
 فقال هذا استدلال في الصلوة أن يزيد على يوم وليته ولكن بأعقاب الصلوة وعنده محمد بن زهير
 يعني لم تصل الصلوة ستا لا يقطع عنه القضاء وباعدا راسا ساعات عنده حتى وجب
 قبل الزوال ثم أفاق في اليوم الثاني بعد الأقال لا قضاء عليه عهدها لأنه من حيث
 الساعات أكثر من يوم وليته وعنده عليه القضاء بما لم يمتد إلى وقت أحصى الصلاة
 ستا في فضل فخر التكرار وفي الصوم باستعراق الشهر حتى لو أفاق في جزء من الشهر لم يملك
 يجب عليه القضاء في ظاهر الرواية ونحن نرى في المسألة المحل في أنه لو كان ميقنا في أول ليلة
 رمضان فاصبح مجزونا ثم سوي في الشهر لا يجب عليه القضاء وهو صحيح لأن الليل للقيام فيه

في الصلاة على وجهها لا يستحبها الصبي فأوروه عليه أنه إذا كان كذلك فلا ينبغي أن يحرم
 عن البراءة بالكفر والرق فأجاب عنه بقوله تعالى لا كفر بالرق لأن حرمان البراءة
 بها ليس من باب جزاء بل لعدم الإلزام في الكفر والرق يتأني باب البراءة من الإسلام المحرم
 والمؤمن عطف على قوله الصغر وهو أنه تعالى في الرمان بحيث سبغت على أفعال خلاف
 مقتضى العقل من غير ضعف في عضائه وقسطه العبادات المحترمة لا تسقط عنها الصلاة
 ونقطة الاتفاقية التي كما في الصبي بعينه وكذا الإطلاق والتشاق ونحوها من المصاحف
 في حركتها إذا لم يتبين في النوم عن علمنا التثنية فيجب عليه قضاء العبادات كما على
 أنعم وألا يحج في قضاء القليل من الرمان العاصي بأن بلغ عاقلهم من الرمان في الجوز
 الأصلي بأن بلغ مجزونا فنهى إلى يوسف فهو بمنزلة الصباحي لوافق قبل منى الشهر في
 الصوم وقبل تمام يوم وليته في الصلوة لا يجب عليه القضاء وعنده محمد بن زهير العاصي
 فيجب عليه القضاء وقيل للتحالف على العكس فلهذا إن بين هذا الاستدلال وعنده السبغ
 عليه جوب القضاء وعنده ولما كان ذلك ثم أغريه مضبوطين صابغها بهرج في كل أعباد
 فقال هذا استدلال في الصلوة أن يزيد على يوم وليته ولكن بأعقاب الصلوة وعنده محمد بن زهير
 يعني لم تصل الصلوة ستا لا يقطع عنه القضاء وباعدا راسا ساعات عنده حتى وجب
 قبل الزوال ثم أفاق في اليوم الثاني بعد الأقال لا قضاء عليه عهدها لأنه من حيث
 الساعات أكثر من يوم وليته وعنده عليه القضاء بما لم يمتد إلى وقت أحصى الصلاة
 ستا في فضل فخر التكرار وفي الصوم باستعراق الشهر حتى لو أفاق في جزء من الشهر لم يملك
 يجب عليه القضاء في ظاهر الرواية ونحن نرى في المسألة المحل في أنه لو كان ميقنا في أول ليلة
 رمضان فاصبح مجزونا ثم سوي في الشهر لا يجب عليه القضاء وهو صحيح لأن الليل للقيام فيه

فكان الافاقه والجنون في سواه واوله افاق في يوم من رمضان فلو كان قبل احوال
 القضاء ولو كان بعده لا يلزم في الصحيح وفي الزكوة باستحقاق الحول لانها لا تدخل في
 حد التكليف اذ لم تدخل السنة الثانية وبوليفس في اقام الشرح الحول فمعلم الكل عسير ودعا
 الحرج في حق التكليف والتمتع بعد البلوغ عطف على اقله وهو آفة توجب غلابة في العمل
 فيصير صاحب مخط الكلام يشبع كلامه بكلام العقلاء ويضيق بكلام الفقهاء فيقع اليأس
 في وجود أصل العمل فكل من غلب على الحال وهو كالمصالح العقل في كل الاحكام حتى لا يخرج
 صحة القول والعمل صحيح عما دونه واسلامه ولو كثر تتبع حال غيره واعتناق جمده وصح
 منه قبول اليقين في الصحيح المسمى لكن في جملة العدة فلا يصح طلاق امرأته اطلاقا حرم
 اصلا ولا يبيح ولا شره يدون اذن الولي ولا ينافي في الوكالة في تسليم المبيع ولا يرد عليه
 ولا يؤمر بالخصومة ثم اورد عليه ان اذا كان كذلك فليس في ان لو اخذ المعتوه بضمان ما استهلك
 من المموال فاجاب بقره وانما ضمان ما استهلك من المموال فليس بعمدة ولو تروى صاحبها
 او غيره او موقوفه لا ياتي في خصمة العمل يعني ان ضمان المالك للغير طريق العدة بل طريق
 حرمه فلو تروى من المال للمصوم وخصمه لم ينزل من اجل كون استهلاكه جميعا او موقفا بطلان
 حقوق الشافعيان ضمانا انما يجزى بطلان الحال دون الحال فهو قوف على كمال العقل
 ويوضح عنه الخطاب بالصبي حتى لا يجزى على العبادات ولا تنب في هذه التحقيقات ويذكر
 عليه كما يولي على الصبي نظرا لشفقة عليه فلا ياتي على حرمه بالاكلح والتاوي في مخط اموال
 اليتامي كما ان الصبي كذلك الشبان عطف على ما قبله وهو جليل ضروري كما كان يعلم
 لا يات على علمه بامور كثيرة فيقول له لا يات بخرجه الجوز وقوله لتاس على التزم والاعطاء وهو
 لا ياتي في الوجوب حتى ان شئت لم فلا سقط الصلوة والصوم اذا لم يعمل في التزم القضاء فكله اذا

بحث الالبية

في قولنا ان من كان في رمضان فلو كان قبل احوال
 القضاء ولو كان بعده لا يلزم في الصحيح وفي الزكوة باستحقاق الحول لانها لا تدخل في
 حد التكليف اذ لم تدخل السنة الثانية وبوليفس في اقام الشرح الحول فمعلم الكل عسير ودعا
 الحرج في حق التكليف والتمتع بعد البلوغ عطف على اقله وهو آفة توجب غلابة في العمل
 فيصير صاحب مخط الكلام يشبع كلامه بكلام العقلاء ويضيق بكلام الفقهاء فيقع اليأس
 في وجود أصل العمل فكل من غلب على الحال وهو كالمصالح العقل في كل الاحكام حتى لا يخرج
 صحة القول والعمل صحيح عما دونه واسلامه ولو كثر تتبع حال غيره واعتناق جمده وصح
 منه قبول اليقين في الصحيح المسمى لكن في جملة العدة فلا يصح طلاق امرأته اطلاقا حرم
 اصلا ولا يبيح ولا شره يدون اذن الولي ولا ينافي في الوكالة في تسليم المبيع ولا يرد عليه
 ولا يؤمر بالخصومة ثم اورد عليه ان اذا كان كذلك فليس في ان لو اخذ المعتوه بضمان ما استهلك
 من المموال فاجاب بقره وانما ضمان ما استهلك من المموال فليس بعمدة ولو تروى صاحبها
 او غيره او موقوفه لا ياتي في خصمة العمل يعني ان ضمان المالك للغير طريق العدة بل طريق
 حرمه فلو تروى من المال للمصوم وخصمه لم ينزل من اجل كون استهلاكه جميعا او موقفا بطلان
 حقوق الشافعيان ضمانا انما يجزى بطلان الحال دون الحال فهو قوف على كمال العقل
 ويوضح عنه الخطاب بالصبي حتى لا يجزى على العبادات ولا تنب في هذه التحقيقات ويذكر
 عليه كما يولي على الصبي نظرا لشفقة عليه فلا ياتي على حرمه بالاكلح والتاوي في مخط اموال
 اليتامي كما ان الصبي كذلك الشبان عطف على ما قبله وهو جليل ضروري كما كان يعلم
 لا يات على علمه بامور كثيرة فيقول له لا يات بخرجه الجوز وقوله لتاس على التزم والاعطاء وهو
 لا ياتي في الوجوب حتى ان شئت لم فلا سقط الصلوة والصوم اذا لم يعمل في التزم القضاء فكله اذا

[illegible]

محدث الہدیہ

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible]

وصح لما نال المأذون عطف على قوله القتل أي لا يمكن له العبد بل المحر في أصح المقامات
 المأذون بما تقتل لا المأذون في التجارة فكأنه لا يملكه لأنه لو لم يقتل ما كان له
 في الخفية فالأمان تصرف في حق نفسه فله أن يكون في حق غيره وضمانا قايما
 للمأذون لأن في مان المحر خلافا فله في خفيته ما لا يصح كأنه لاحق لرفق المأذون حتى
 يكون مسقطا في نفسه وعن محمد بن عيسى في صحيح المأذون لا يملك المأذون في نفسه
 ولا فيه يكون مصلحه لمسلمين فآؤاره بالحدود والعقاص أي صح وهو العبد للمأذون
 بما يوجب حدود والعقاص من أن لا يشترك في الحجر أيضا لأن آؤاره ليس بملاقيا
 حق نفسه الذي هو المأذون كان اختلاف المولى بطريقين وبأسرة المستملكة
 وأما كونه تجريرا لقطع في المستملكة ولا ضمان عليه لأنه لا يجتمع مع لقطع ^{بذمة} المال في
 القاتل إلى إسرق منه وقطع وهذا كذا في المأذون وفي الحجر اختلاف أي أن
 العبد المحر بآسرة فإن كان المأذون لا يملك ولا ضمان وإن كان قائما كان حصة
 المولى قطع وبه ردوان كذا المولى خفية خلاف فله في خفيته أن يقطع ويرد وعند
 أبي يوسف يقطع ولا يرد ولكن ضمن مثل العبد للاتفاق وعند محمد لا يقطع ولا يرد لغير
 المأذون إلا للاتفاق ودلالة الكل في كتب الفقه والفرع عطف على ما قبله بهجاء السليمان
 يزول به والى أحد الالطبيعة وأنه لا ينافي بالية الحكم وأعباءه أي يكون المأذون الحكم بغير
 عن المقاصد بأعباء حتى صح كذا بطلاقة وصار لا يخل بعباءته ولكنه لما كان سببا للوثة
 وأنه أي والمحال أن الوثة يخرجها عن كل المرض من سبب الحجر فشرعت العبادات عليه
 بالقدرة التامة فبعضها لا يمكن لم ينفذ على القيام ومستغنيا لم ينفذ على الصلوة ولا
 الوثة عليه الخ لا ذاي خلافه الوارث والتراخي لما كان المرض من سبب طلق حق

[illegible]

الوارث والفرع بما لا يكون من أسباب المحرقة لما يتعلق به بصفاته التي هي في الفرع
 والوارث ويكون للفرع محرمات من قدر الدين الذي هو حق الفرع من الثلثين الذي هو
 حق الوارث ولكن المطلع على هذا الفصل الموت يموت من ذلك الموضع فيكون
 محرم ما كان من سبب لئلا يؤول إلى إبطال عند الموت انه محرم عن التصرف من قبل
 المرحوم حتى لا يؤثر المرحوم على بقوله بعد ما يتعلق به بصفاته التي هي في المرحوم
 يتعلق به في الفرع والموت في المرحوم من غير محرم ووارث كالملك جبريل الذي هو
 الاصلية وهو محرم مخلوق فيفاضل منها فيصيح في الحال كل التصرف بمثل البيع كالموت والموت
 وهو البيع باق من القيمة او الموت شكوك في الحال وليس صحة التصرف في الحال
 نصرا منه في ان يصح من غير مقتضى ان يخرج اليد الى التخصيص عند تحقق الحاجة فلا
 يصح من قبل المخلوق بالموت وهو المذكور بالاتفاق اذا وقع على حق فرعه او وارثه
 بعد ان لم يستحق بالدين او تمسك بمقتضى تزييد على الثلث فحكم بالرجوع حكم الميراث
 فلو لم يخلو بعد في جميع الاحكام المتقدمة بالدين والامارات وبعده الموت يكون من سبب
 قيمته للموت والوارثه وان كان في المال وفاء بالدين او يخرج من الثلث فبذلك
 في الحال لعدم تعلق حق الميراث باعتناء الراهن حيث يفيد جوابا لئلا يؤول إلى إبطال
 حكمه من الاعتناء لا يفيد في الحال اذا وقع على حق فرعه او وارثه مع ذلك نعم اعتناء
 الراهن من قبله مما يتعلق به حق الميراث فاجاب بان اعتناء الراهن انما هو في حق
 الميراث من قبله دون الرقبة اذ في الرقبة يبقى حق الراهن وصحة الاعتناء بمعنى طلبة الميراث
 وانفاس موقوف على ما قبله ذكرنا جواب المرحوم في هذا الموضع من حيث هو كالمطلوع والامارات
 لئلا يكون الا بالية البلية الواجب لا البلية الا اذا كان ينبغي ان لا يتوقف على حصوله

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

بحث الاستیعاب

والتفكير وقدرة الإنسان
على التكيف مع البيئة
والتفكير هو القدرة على
التفكير في الأشياء
والتفكير هو القدرة على
التفكير في الأشياء

[illegible]

الكفيل من المترك الا او كلفا من حضوره لا يتحقق في الدنيا فاعطى العبد من ولاده
 ما خذ في الآخرة وانما الی لاجل ان لم يمت في ذمة دين قال ابو حنيفة ان العبد اذا
عن الميت كفيل فصاح ان لم يمت من كفاله لأن الكفيل حي ثم انما في الآخرة
 فاما المتق لم يمت في ذمة كفله فكيف تضم ذمة الكفيل اليه بخلاف اذا كان اهل الكفيل
 من كفاله لأنه فان ذمة كفله فقص الكفاله منه وجعل ان ذمته مع بقائه ذمة لسان
 بدون الكفاله فصاح وقال ان قص الكفاله من الميت كفيل لان الموت لم يشرع له بالدين
 ولو برئ لم يكمل الاخذ من الميراث وكما يطالب في الآخرة بخلاف العبد المحرر الذي يفر بالدين
 ثم كفله منه ولان يصح داؤه ثم لم يكن العبد مطالبا برئ العتق لان ذمة في ذمة كفله لم يمت
 وحده والمطالبة ثابتة اليه في العتق وقصدوا ان يصدق مولاه وليتبعه فيطالب في
 الحال فلما صحت مطالبة صحت الكفاله معه ولكن ويؤخذ الكفيل في الحال ان كان
الاصيل هو العبد المحرر غير طالب في الحال او وجوده ايلان في حقه زواله في حق الكفيل
اشارنا الى الثاني بقوله وان كان حاله الی اشرع فقال لم يمت بقى له التقضي الحاجب ولا يكمل
 ثم يخبره لان حاجته الى التميز قوی من جميع الحاجج ثم يوزن لان الحاجه اليها اشترط
 البراءة ذمة بخلاف الوصية فانما تنجز ثم وصاياه من ثلثه لان الحاجه اليها اتمت
 من حق الوصية والتمت ان يحتم فقامت ثم وخيل ليراث بطريق الخلافة من نظر الالان وصح
 يقتضي نفيا ثم ولعلم وفوق ان يبس حسن الجاهل الدعاء او صدقة ايفر في ان يبس
 لئلا يفر في اوجه او يثبت او يثاب بالنسب وبسبب سبب موضع في نيت المال
 يقتضي بوجاهة المسلمين لم يزل في ان الموت لاني في الحاجه اليها لئلا يثبت الموت لم يزل
 موت الكاتب عن فانها ذات الموتى ولحق الكاتب حي اودي الكاتب في ذمة اصيل

بحث الایات

[illegible]

[illegible]

احمد الكبير بن قايما نازد الحارث بن يسئو لان لحمل عنو الخابيل حج وصالته
 عنو الصنعة بلويع نادو رفايته وحدثه بانثب التماس لم رثه بطريق الارث الباطني
 الابدية وقره لحلاف نظره فياذا كان احض الوتره ثانيا واثام الحاضريه فمذبحنا
 اننا الحيا عاده اليه من حصوه لان لكل مشغل في الباب اليه التماس لم حتى يحتمل
 حده ما كان من حور واما لا يحتمل الى عاده اليه من حصوه انما لم له الوتره من حصوه
 عن التي خالها لاجل انها واداه انقلب الى التماس لم لا يصلح الوتره لم حتى لا يكون
 الاموال حتى تقضي ثوبه من رثه واداه ما في رثه من حصوه لم اليه حلالا في عاده
 اليه لان الديره خلعت عن التماس لم فليقتضى الال في الكلام كما لم يخلق في حور
 في حور الديره وجعل التماس لم من كافي الديره فبني على ان يحصل المرحه من الزوج والزوج
 من المرحه وكن هذه ابدا وكنه باطريق الارث كما ثبت لما احتساق الديره بطريق الارث
 وقال في ذلك ليارث الزوج والزوج من الديره لان هو باب الديره الزوجية منقطع في ان كان
 من زوجت له امة شيم الضياني من عمل زجهامه واداه لم اليه حكم الاحياء في الحكم الاخره وكن
 التماس لم في التماس لم في علي النيزكي في غير علمه من الحقوق والظالم والتعاضد من ثواب
 وعقاب بواسطه الطاعات والظالم في علمه لم اليه في القريبه وكنه كالحق اذ في حور من العلم
 الاخره في الديره شخشا في بيان الديره الاخره لم في التماس لم في حور سادى في
 ما كان لاختيار الديره في حصوله وذا النوع الاول لم في العلم الاخره وكنه في العلم الاخره
 لم في حور من كونه صلا في الانسان لكونه خارجا عن حقيقه الانسان لوانه كان في حور في العلم الاخره
 باكتساب العلم من كونه كسابا بالعلم واختيار الديره واداه لم في العلم الاخره وكنه في العلم الاخره
 لم في العلم الاخره وكنه في العلم الاخره وكنه في العلم الاخره وكنه في العلم الاخره وكنه في العلم الاخره

بحث الایاتی

[illegible]

المؤمن لان الاملاك تبانيه عادة والاثالث ارجل في دار الحرب من مسلم لم يهاجر اليها
بأكثر من ثلث والعبادات وان يكون هذا حتى لو لم يصلي ولم يصوم لم تبغض الدعوة لا يكره
تقصا به لان دار الحرب ليست بمحل لشدة احكام الاسلام بخلاف الذي افاد في الاماكن
فان جعلها بالشرع لا يكون هذا اذ لا يكون السؤال عن احكام الاسلام فوجب قضاء الصلوة
والصوم من وقت الاسلام وتجب باي جهل من مسلم في دار الحرب في كونه هذا محل الشك
فانه اذا لم يعلم بالبيع فكونه محل الشك فكونه هذا لا يبطل اذ لم يكن كونه هذا محل
الشك فكونه محل الشك لا يعتان او بالخيار فانه يكون هذا في السكوت يعني اذا اعتقت الامة لشك في
لهما خيارين ان يتخيروا في البيع او في السلم فانه لم يعلم بهما الا اعتان لو بان الشك في
الخيار كان تبليغا هذا فاعتد بالاعتناق او بما لا يخيار يكون لهما خياران لان
المسلمين لا يعتنق بالاعتناق ولعلمه لم يخبر به الا ما مشوا به من غير ان يفتقر احكام الشك
التي من جعلها بالخيار وجعل البكر بالكلح التي فانه يكون اليهم هذا في السكوت يعني ان
الصنعة او الصنعة في الارب والارب يصح الكلح وتثبت لهما الخيار بالبيع فان جعل بالخيار
يكون هذا حتى يعلم وان علم بالكلح ولم يعلم بان الشك فيه لم يكون هذا لان الدار
دار الامم والمسلم من العلم معهما فلا يخد هذا الجهل فلهما الخيار بالاطلاق وهذا
فان لو لم يعلم بالاطلاق اي بالوكالة والاذن فلهما الخيار بالبيع فلهما الخيار
اي لهما هذا الجهل فلهما الخيار بالاطلاق اي بالوكالة والاذن فلهما الخيار بالبيع
وتثبت لهما الخيار في الصنعة فلهما الخيار بالاطلاق اي بالوكالة والاذن فلهما الخيار
سباحا من حصل من شئ بشئ من بيعا كشره له بالكلح والبيع والافقون على ما في القديم من
الافقون وشره بالكلح والافقون وشره بالكلح والافقون وشره بالكلح والافقون

بحث الابنية

المؤمن لان الاملاك تبانيه عادة والاثالث ارجل في دار الحرب من مسلم لم يهاجر اليها
بأكثر من ثلث والعبادات وان يكون هذا حتى لو لم يصلي ولم يصوم لم تبغض الدعوة لا يكره
تقصا به لان دار الحرب ليست بمحل لشدة احكام الاسلام بخلاف الذي افاد في الاماكن
فان جعلها بالشرع لا يكون هذا اذ لا يكون السؤال عن احكام الاسلام فوجب قضاء الصلوة
والصوم من وقت الاسلام وتجب باي جهل من مسلم في دار الحرب في كونه هذا محل الشك
فانه اذا لم يعلم بالبيع فكونه محل الشك فكونه هذا لا يبطل اذ لم يكن كونه هذا محل
الشك فكونه محل الشك لا يعتان او بالخيار فانه يكون هذا في السكوت يعني اذا اعتقت الامة لشك في
لهما خيارين ان يتخيروا في البيع او في السلم فانه لم يعلم بهما الا اعتان لو بان الشك في
الخيار كان تبليغا هذا فاعتد بالاعتناق او بما لا يخيار يكون لهما خياران لان
المسلمين لا يعتنق بالاعتناق ولعلمه لم يخبر به الا ما مشوا به من غير ان يفتقر احكام الشك
التي من جعلها بالخيار وجعل البكر بالكلح التي فانه يكون اليهم هذا في السكوت يعني ان
الصنعة او الصنعة في الارب والارب يصح الكلح وتثبت لهما الخيار بالبيع فان جعل بالخيار
يكون هذا حتى يعلم وان علم بالكلح ولم يعلم بان الشك فيه لم يكون هذا لان الدار
دار الامم والمسلم من العلم معهما فلا يخد هذا الجهل فلهما الخيار بالاطلاق وهذا
فان لو لم يعلم بالاطلاق اي بالوكالة والاذن فلهما الخيار بالبيع فلهما الخيار
اي لهما هذا الجهل فلهما الخيار بالاطلاق اي بالوكالة والاذن فلهما الخيار بالبيع
وتثبت لهما الخيار في الصنعة فلهما الخيار بالاطلاق اي بالوكالة والاذن فلهما الخيار
سباحا من حصل من شئ بشئ من بيعا كشره له بالكلح والبيع والافقون على ما في القديم من
الافقون وشره بالكلح والافقون وشره بالكلح والافقون وشره بالكلح والافقون

المؤمن لان الاملاك تبانيه عادة والاثالث ارجل في دار الحرب من مسلم لم يهاجر اليها
بأكثر من ثلث والعبادات وان يكون هذا حتى لو لم يصلي ولم يصوم لم تبغض الدعوة لا يكره
تقصا به لان دار الحرب ليست بمحل لشدة احكام الاسلام بخلاف الذي افاد في الاماكن
فان جعلها بالشرع لا يكون هذا اذ لا يكون السؤال عن احكام الاسلام فوجب قضاء الصلوة
والصوم من وقت الاسلام وتجب باي جهل من مسلم في دار الحرب في كونه هذا محل الشك
فانه اذا لم يعلم بالبيع فكونه محل الشك فكونه هذا لا يبطل اذ لم يكن كونه هذا محل
الشك فكونه محل الشك لا يعتان او بالخيار فانه يكون هذا في السكوت يعني اذا اعتقت الامة لشك في
لهما خيارين ان يتخيروا في البيع او في السلم فانه لم يعلم بهما الا اعتان لو بان الشك في
الخيار كان تبليغا هذا فاعتد بالاعتناق او بما لا يخيار يكون لهما خياران لان
المسلمين لا يعتنق بالاعتناق ولعلمه لم يخبر به الا ما مشوا به من غير ان يفتقر احكام الشك
التي من جعلها بالخيار وجعل البكر بالكلح التي فانه يكون اليهم هذا في السكوت يعني ان
الصنعة او الصنعة في الارب والارب يصح الكلح وتثبت لهما الخيار بالبيع فان جعل بالخيار
يكون هذا حتى يعلم وان علم بالكلح ولم يعلم بان الشك فيه لم يكون هذا لان الدار
دار الامم والمسلم من العلم معهما فلا يخد هذا الجهل فلهما الخيار بالاطلاق وهذا
فان لو لم يعلم بالاطلاق اي بالوكالة والاذن فلهما الخيار بالبيع فلهما الخيار
اي لهما هذا الجهل فلهما الخيار بالاطلاق اي بالوكالة والاذن فلهما الخيار بالبيع
وتثبت لهما الخيار في الصنعة فلهما الخيار بالاطلاق اي بالوكالة والاذن فلهما الخيار
سباحا من حصل من شئ بشئ من بيعا كشره له بالكلح والبيع والافقون على ما في القديم من
الافقون وشره بالكلح والافقون وشره بالكلح والافقون وشره بالكلح والافقون

هذا اختلاف في الاعراض تمسك بالاصل فهو اولى بها اعبر بالواضحة لا بغيره لان البناء عليها
 هو الباطن اظهر في صورة عدم خصوصية تكون الواضحة هو الاصل في صورة الاختلاف في وجه قول
 من تبي على الواضحة فلهذا اربعة اقسام الواضحة باصل البيع وان كان ذلك في العقد بان
 يقره لان البيع بيننا وبينك تام ولكن في اضع في العقد ونفكر خصوصاً ان الشئ الضامن في
 الواضحة يكون الثمن الفاخره ايضا اربعة اقسام فان اتفقا على الاعراض كان الثمن الضامن في
 الماهر ضامن الواضحة والنزل يكون الاعتبار بالتسمية وهذا القسم نظيره لم يذكر في بعض
 النسخ وان اتفقا على انه لم يجره ما شئوا واختلفا فالنزل باطل والتسمية صحيحة عند من اختلف
 بالمعقولة في الف الذي ينزل به باطل فيكون الثمن عند بعض من غير الف بناء على تقدم من قبل
 من سلموا وان اتفقا على البناء على الوضحة فالنزل باطل عند من لا يوجب الثمن الضامن في قول ابن
 الذي هو غير داخل في البيع شرطه يقول لا شيء في البيع بمنزلة التجميع بين جود وعقد فلهذا
 ان يكون الثمن الضامن في البيع العقد عندنا الثمن الف لان غرضه من ذكر الالف به ليعود المقابلة
 بالبيع فكان ذكره والسكوت عنه سواء في الكلام وهو رواية عن أبي حنيفة والاصول ان كان
 ذلك في مجلسين ان يوضعا على ان احد الخصمين يملك على ما يردوا العقد بيننا وبينك على ما
 من فاليوم جاز على كل حال من الاحوال الاربعة سواء اتفقا على الاعراض او على البناء وعلى ما
 لم يجره ما شئوا واختلفا في البناء والاعراض احسنا واذ كان البيع بالبيع لا تسمية البناء
 جدا في اصل العقد فلا بد من التبعير وذلك لان العقد بائنا وهذا الاتفاق بين أبي حنيفة ومالك
 وحكاهن كما بين الوضحة في العقد والوضحة في مجلسين حيث جرت العادة في الاول فلهذا عقد الف
 وفي الثاني بائنا ان العمل بالواضحة مع العقد في محل العقد يمكن في الاول اتفق بين المجلسين
 بالبيع فلهذا عقد الف بشرطه قبول الالف لا شرط ان كان شرطه ان كان شرطه ان كان شرطه

بحث الالبية

هذا اختلاف في الاعراض تمسك بالاصل فهو اولى بها اعبر بالواضحة لا بغيره لان البناء عليها
 هو الباطن اظهر في صورة عدم خصوصية تكون الواضحة هو الاصل في صورة الاختلاف في وجه قول
 من تبي على الواضحة فلهذا اربعة اقسام الواضحة باصل البيع وان كان ذلك في العقد بان
 يقره لان البيع بيننا وبينك تام ولكن في اضع في العقد ونفكر خصوصاً ان الشئ الضامن في
 الواضحة يكون الثمن الفاخره ايضا اربعة اقسام فان اتفقا على الاعراض كان الثمن الضامن في
 الماهر ضامن الواضحة والنزل يكون الاعتبار بالتسمية وهذا القسم نظيره لم يذكر في بعض
 النسخ وان اتفقا على انه لم يجره ما شئوا واختلفا فالنزل باطل والتسمية صحيحة عند من اختلف
 بالمعقولة في الف الذي ينزل به باطل فيكون الثمن عند بعض من غير الف بناء على تقدم من قبل
 من سلموا وان اتفقا على البناء على الوضحة فالنزل باطل عند من لا يوجب الثمن الضامن في قول ابن
 الذي هو غير داخل في البيع شرطه يقول لا شيء في البيع بمنزلة التجميع بين جود وعقد فلهذا
 ان يكون الثمن الضامن في البيع العقد عندنا الثمن الف لان غرضه من ذكر الالف به ليعود المقابلة
 بالبيع فكان ذكره والسكوت عنه سواء في الكلام وهو رواية عن أبي حنيفة والاصول ان كان
 ذلك في مجلسين ان يوضعا على ان احد الخصمين يملك على ما يردوا العقد بيننا وبينك على ما
 من فاليوم جاز على كل حال من الاحوال الاربعة سواء اتفقا على الاعراض او على البناء وعلى ما
 لم يجره ما شئوا واختلفا في البناء والاعراض احسنا واذ كان البيع بالبيع لا تسمية البناء
 جدا في اصل العقد فلا بد من التبعير وذلك لان العقد بائنا وهذا الاتفاق بين أبي حنيفة ومالك
 وحكاهن كما بين الوضحة في العقد والوضحة في مجلسين حيث جرت العادة في الاول فلهذا عقد الف
 وفي الثاني بائنا ان العمل بالواضحة مع العقد في محل العقد يمكن في الاول اتفق بين المجلسين
 بالبيع فلهذا عقد الف بشرطه قبول الالف لا شرط ان كان شرطه ان كان شرطه ان كان شرطه

[illegible]

فلا يفسد البيع بخلاف الثاني اذ لو اقررت الواقعة غير ليد السمي ويوجب غلو المفسد عن القرن في
البيع وهو يفسد البيع فلذا وجبت التسمية ولم يثبت العمل بالوجه معتداً ان كان في الذي لم يفسد
بالاطلاق والعاقب ولين ذلك صحيح والنزل ان كان بحديثهم وقوله عليه السلام ثبتت بيننا
جددته من وجه التكليف والاطلاق ولين في بعض الروايات التكليف واجتماعه ليس بمؤكد
الموقفه في بيان اوضاعه اعلى ان يكونوا يطالعها اذ فيها خمسة الناس وليس الواقع كذا في ظاهر
البيان التعليل ان الواضع اعلى مع امره اذ وجهه ان يعلق طلاقاً او حلقاً ولا يشترط كون
الواقع كذلك ليس المذهب لغيره بل انما اعلى اذ لا يتعدى الواقعة فيها فحق في هذا المصنف في كل حال
من الأحوال ان لم يتعدى مطلق النزل في شيء بهذه المصنف المعقول ان انقصاص النذر ويحذر وان كان
العمل فيه شكا الكفاية فان المهر ليس بمقتضى ما لا يقتضيه انما يقع في ان لا يباين بان
يقول لما في النكاح خصوصاً فليس بيننا انكاح فالحق انما دام والذل في كل سواء انقضا
على البناء والاعراض وعدم خصوصية بينهما او اختلافه في ان نزل في التمهيد بان زوجا طلاقاً
بالغير فيكون المهر في الواقع العاقبان انفعالي الاعراض فالحق العاقبان والعاقبان لان اهل
طاقة الاعراض عن النزل ان انقضا على البناء فالحق انكاح بالعاقبان لان في كل طلاقين كان
على سبيل النزل والمال لا يثبت مع النزل الا في حقيقته غير موجب على البيع في كل طلاقين
في البيع والاف في النكاح اذ لو لم يحل المهر في البيع لان شرطه ان لا يكون في فساد البيع
ولا في اذ لا يترتب في فساد النكاح لان في صل الحقة والفي الصل في ان انقضا على ان لم يحضره على ان في
فانكاحه جائز بالغير في رواية محمد بن ابي حنيفة ومالك والغير في رواية ابي يوسف عنه قوله
رواية الثانية في بيع العاقبان على البيع ووجه الرواية الاولى وهو الاحسان ان المهر في النكاح
لا يلزم فلا يجوز ترجيح جانب التسمية على النزل لانه لا يكون في كل طلاقين مقتضى المالك وهو مقتضى العمل

[illegible]

[illegible]

بخلاف الراجح لان الثمن مقصود فيه فيكون تعجيره ايضا مقصودا في فرضه مما لا يتصور في الزل لان المكان
 في الخسبان في موضعها على الدنيا في الشرعية ودرهم فان انقضاء على الاعرض فلهما راسخا
 وان انقضاء على الدنيا وانقضاء على الزل لم يضرها شيئا وانما يختلف في المثلث في الصلة الثلاث اما
 الاولى فبالاصح لانها قصد الزل السمي للمال لا للحيث وان كان جاز في الواقع لم يكر في جهة
 فكانه تروجهما بالخير من غير المثلث بخلاف البيع فاما يصح برون الثمن بجميع الميسر والمان في الاخرين
 ففي رواية محمد بن ابي حنيفة في بيع المثلث لا ذكرنا وفي رواية ابي يوسف في بيع المثلث بجميع الميسر
 بجانب المثلث وان كان المال في مقصود اكله والعتق على او اصبحت له درهم
 فان المبال في مقصود في كل واحد من هذه الامور لا في المثلث لا في البيع وان المذكور في التسمية فان الزل باطلا
 بان تواضع على ان يعقد هذه العقدة بخصوص الناس وكون في الواقع في الزل وانقضاء على الدنيا
 على الموصنة بغير اشتراط الطلاق واقتران المال لازم عندنا ثم خلت في ذلك
 فذكر في بعضها انها تحت منبجها عليه هذه العبارة لان الزل لا يثبت في المثلث عندنا ولا
 الحال الدنيا باو الا عرضا لان اختلاف ذلك ان المثلث لا يثبت في الزل عندنا ولا في غيرها
 في المثلث وجه المبال في وقوع الطلاق بطلانها وانما في جبايا الزل فلا يتصل الزل لان
 الزل بغيره من غير انقضاء على الدنيا باو على الاعرض او عدمه خصوصا في اختلافه في بطلان
 وفي طلاق يلزم المال على اصلا وعنده لا في طلاق بل في وقوعه على اعتبار المال سواء
 في باطلا او بقدره او بغيره لان الزل في مضي جبايا الزل وطوقه نفس في جبايا الزل وطوقه
 ان الطلاق لا يثبت للمال لان شراءه لا يوجب في المبال على الارواح وانما
 الزواج بان هو اوضاعه وانقضاء على الناحية صارت باطلا في طلاق في المبال جبايا
 لا يثبتها فظاهر لان الزل باطل من الاصل في وقوعه في المثلث واما عندنا فان الزل باطل

[illegible]

بحث الالبية

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

(Faint handwritten Persian script at the bottom of the page)

[illegible]

[illegible]

الذي نرى الصواب في بيمته ساقوا لا سقطوا من الكفارة بخلاف اذا ما مضى ايمان الخطي في حال
صحة عقد الكفارة لان الموضع لم يمتد الى الاعتناء فيه لبعده عن الخطي في حال المرض فحكم بكم
الى الرخصة التي تتعلق بها احكام السفر ثبت بغیر الخروج بالسنه اشبهه بحسن النبي فاني كان
في حال المرض من غير ان يخرج من حجاز ايمان لم يجز السفر عليه لان السفر انما يكون عليه
اذا مضى فيه ايام الميرة وكان اليعاقبة في مكان ان ثبت الرخصة بمجرده ولكن ثبت ان كان
تحقيقا للرخصة في حق الحجج اذ لو توعد الشخص على تمام العمل لم يثبت التبرع في حق الكل
فغيره من الخضر المطلوب الاحتياط على اقله وهو في الغرض الصواب في الاصطلاح
وقوع الشيء على خلاف اراده وهو من مصالح سقوط حتى الله تعالى اذ جعل على اجبا وهو
المعتمد في الفتوى بوجه سفره الواسع لا يكون كما بل تمنع لوجوا واحدا وبغيره في دفع الحق
حتى لما في الحاشي ولا يوافقنا في مصالح ان نفتي بغيره امره فظننا انها امره في قولنا
ولا يصح ما كان من الزنا وان رأيتي حاسن بعينه فظننا حيدرا في الرد فظننا وكان انسانا لا يكون
ثم العمل والحيث عليه التمسك من تحصيل عذرنا في حقوق العباد حتى وجب علينا ايمان اعدوان
اذا اتعت نال انسان فظنا وجبت بالارادة اقل انسانا خطاه لان كل من حقوق العباد
توجد على محل الاجراء اهل من طلاق اى يطلق الحاشي كما اذا اراد ان يقول مرة اعدى
فجوز على لسانه طلاق يقع بالطلاق عندنا وعندنا في الواقع فاستأ على النائم ولو
رفع عن معنى الخطا والنسيان ونحن نقول ان النائم عليه الاعتناء والحاشي اعتناء من الاربعة
رفع حكم الفرق الحكم الدنيا بل في وجوب لدية الكفارة ويجب ان يتعدي به اى يقع الحاشي كما
اراد اعدان اقول ان مجرد فخرى على ما سمعت منكم انفعال لم يخطب قبلت وهذا معنى قوله
اذا عدتة خصمه وقيل مثله ان يصديق انخصم من مدرك الاجابة منكم ان خطا اذ لم يصير

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

بمبحث الالهيه

[Handwritten notes in Urdu script, likely bleed-through from the reverse side of the page.]

وهو اختيار الملكه بالكره تجب ترجيح الصحيح على العاقل ان كان كفاي الاكراه على الفعل انما
المال حيث يصح للملكه بالفتح ان يكون اكراهه بالاضيفه للفعل للملكه بالكره في حكمه
والا حتى ان لم يكن في حكمه فعل للملكه بالكره في الاقل ان في بعض الافعال يقع فساد الى اختيار
العاقل وهو اختيار الملكه بالفتح فيجوز اكراهه وما هنا يفسد فخره على هذا القول في الاقل الاصل
المكروه ان يكون ان يرضه لان الحكم بلسان الغير لا يتوقف على حكم القول على المكروه بالفتح
فان كان القول لا يرفع ولا يتوقف على الرضا لم يطرأ الاكراه كالطلاق في محرم العتاق والطلاق
واجب ولا يشترط الموعود من الموعود ليعين ان يرضه والظهار والاموال التي اتفق فيها الاسلام ان يرضه
انصرفت كلها الى العمل الفسخ فلا يتوقف على الرضا فلو كره بهائه وتكلم به لم يطرأ الاكراه وتوقف على المكروه
بالفتح ففسد ان كان يتوقف على الرضا بالبيع وكذا يقتضي الباطن ان يرضه ولما انفتح الاكراه
ففسد الرضا فيفسد البيع فاسد وما جاز به ذو الالكراه ليصح لان فساد الرضا لا يفسد البيع
والا فلو كان ان يرضه على قيام الخبر باوقفاست لالسا على فساد عدم ثبوت الخبر بالانه حكمه
اليسف عن نفسه لا وجوب الخبر به باليكوز ان يحل بجماعه من شيء لانه لا يصح للمجانس قيام دليل
الكره فيه بالاكراه والافعال ان كان احد ما كالاقوال لا يصح ان يكون المكروه فيه كراهية كالاكل
والطهي لا يرضه فيقتضي على المكروه لان الاكل يرضه لا يتوقف ولا يطهي بالكره لا يتوقف فاذا كره
الانسان ان ياكل في الصوم يرضه صوم الاكل لان يرضه صوم الاكل ان كان صائما وكذا لو كره
ان ياكل في غيره باثم الاكل من الامر وكذا خلفه في حق الصائم فيجوز ان يرضه على المكروه
دون الامر وان كان المكروه يصح ان يرضه من حيث الاملاف لان منعه الاكل حصلت وقيل
اكره على كل ان يرضه فان كان جائعا لا يجزى الا شمره لان منعه حرجت الى الاكل وان كان
شبعان تجب عليه قية لان منعه لم ترجع الى الاكل كما كرهه على كل ان يرضه الصائم على المكروه

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

بحث الابلية

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

داخل في الاكراه الفرض كحرمة النكاح والعتقة ونحوه فبان حرمة هذه الاشياء بانها ثابتة بالنسب حاله
الانقضاء لاحالة الاضطرار قال الله تعالى وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه فيه فاحذر
والاكراه مشناه وعين ذلك حرمة ما انحلت السقوط لكننا انحلت ارضته باجرائه كالمطهر في الحج لذاته
وحرمة غيره ساقطة لكنه غير خاص في حاله الاكراه باجرائها فداخل في قسم ارضته وحرمة ما انحلت السقوط
لكننا لم تسقط بعد الاكراه وان انحلت ارضته انما كنفها في ذلك غير فائده حرم ما بالعرض من
حرمة وقت الاذن لكننا لم تسقط بعد الاكراه وفيه خصوص في منع التزويع والاحالة لم يلح
فان الاكراه بالاكراه الملبى بجازر ان فعل في ذلك ثم يتبع من حرمه بعد زوال الاكراه لتمام حرمته بغير
داخل في قسم ارضته وقد تم تعرض لقسم الاكراه لما قبله من الاكراه في الفرض او في ارضته
اي ما قبل ان الحرمة لم تسقط في القسم ثم لم يلح في الرجوع الى القسم في حق ما قبله الا
ليكون ما لا يقتضيه حرمان الله تعالى الاكراه في الشئ العلم او علمي في ذمة الشئ او علمي في ذمة
السعد او بالاضطرار في النكاح والحصون بحرمته بينا وفيه ما يحرم على الله تعالى الاكراه
والانقضاء وازواجه وبناته ولم يحل العبد المقتدر على الله العتيق الشئ العلم او علمي في ذمة
من عبيد الله بن عبد الزاق بن عاصم هذا الخفي المكي الصالح في ثم السنن الكندي قد رخص
من سويده في الفرائض في شرح المسائل لربيع شهر جمادى الاولى سنة الف ثمان وخمس من جملة
صالح الشريعة اكره في الحرم الشريف لمدينة المنورة والبلدة المطهرة وكان ابتداءه في ذمة
شهر الولد من الزيج الاول من السنة المذكورة في ذمة كان عمر ثمانية وخمسين سنة ولم يخرج من حرم
الله تعالى بمر كرهه صلى الله عليه وسلم ان يكبله فاعلوا له الكرم فوضع اليه التبريد في سائر السنين
الطالين في ذي الحجة فاشفاق عمره من ان يفتح بينا وبين قومنا بالحق وانت خير القائلين

استمداد واجب الخظار
چونکہ کلامی ریاضی اس کتاب کا کلیہ
حسن ہے، ورنہ ایک سو اسی کے
حاصل کی ترجمہ پوری کو فرست دیا
لہذا کی کتاب میں دن امانات
از کم کے مقدمہ میں یہ بھی ہے
کتاب کا ہر فقرہ وین وینہ
بہت خوش نسخے نقصان پہنچے
الستہ
ابو یوسف محمد بن یوسف ناام دو
ابو الحسنات محمد بن عبد اللہ بن
الکاملین یوسف بن علی بن علی بن
الکاملین

ترجمة المحشي لهذا الكتاب رحمه الله الوهاب الى يوم الحساب

هو شيخ الفضل والكمال المحمّد الاقران والاشراف الشيخ العلامة مولانا محمد عبد الحليم بن مولانا محمد امين الله بن مولانا محمد بن مولانا نالي رحمه الله انصاري الكنتوي الفرجي محلي وكان ولادته في الحادي والعشرين من شعبان سنة تسع وثلاثين بعد الالف والمائتين في دار السلطنة لكوت و فرغ من حفظ القرآن حين كان عمره عشرين ثم اشتغل بحصول العلم فخر كتب الفقه والصرف على والده ثم شغل بتحصيل بقية العلوم بحضرة جديده الفاضل مولانا مفتي محمد طه الله ومحمد اصغر ومحمد نعت الله ومحمد يوسف رحمه الله ثم فرغ من تحصيل صرف عمره في التدريس والتصنيف والوعظ وتجرى الفقه ففاز بالدرجة القصوى وكان مرجع ارباب الفتوى وقصارا ما في الفنون الحكيم والعلوم المنطقية فنافس وطنه سنة ستين الى بلد قندهار فخطب فيها الوهاب ذو الفقار الدوله وجعله مدرس في مدرسته ثم ذهب الى جوهي فخطب فيها محمد امام بخش الضامن والمرتبة فدرس هناك تسعين وانا في ذلك من الطالبين كانوا ياتون اليه من كل فج عميق ويحضرون لديه من هري حتى تم سفره منها الى وطنه لكوت والى هناك على يد مولانا محمد عبد الوالي الرازي القاضى ثم رحل من ايلي خيبر اباد الدكن فوجه وزير بال مختار الملك الوهاب تراب علي خان سالار جنگ جيله مدرسه النظامية بعد حصول الرخصة منهم تشرف بزيارة الحرمين الشريفين فحضر في خدمته مولانا محمد جمال الحنفى وقرأ عليه رساله شتبه على اوائل كتبه لاحاديث فكتب له اجازة تامة وايضا الشيخ احمد واصلان كتبه له اجازة تامة وهذا في ذى القعدة سنة تسع وسبعين ثم سافر الى المدينة المنورة وحضر في خدمته شيخ الدلائل علي بن محمد في ذى القعدة وكتب له اجازة وايضا محمد بن محمد العرب الشافعي المدرس بالمدرسة النبوية كتب له الاجازة وحضر في مجلس ابى سعيد المجدوى الدهلوى الفاضل في المدينة وحصل منه الاجازة وايضا الشيخ عبدالرشيد المجدوى الدهلوى هناك ايضا كتب له اجازة قضية بالبركة وحضر بالمحضرات التشييرية والاعمال المظهرة وغيرها ولما عاد من المدينة الشريفة تعرف في اثناء الطريق بزيارة سيدى عذبان عليه وعلى اكره صلوته الرحمن في المنام وصاح بعبده عليه السلام فجلس مع الخي في وطنه لكوت اقام هناك سنة واحدة و فرغ من محبة كل ابنه الرشيد العلامة الوحيد ابى الحسنات محمد عبد الحمى ووجه على حسب طلبه الى المهام سافر الى حيدر اباد وحصل اليها في شعبان سنة اربع وثمانين واشتغل بالنظام العام في النظامية ليلته الاهتمام لكنه لم يلبث الا اياما وادركه الاوان من الملمات وها هو ايام الوفاة وكان وفاته على منط حبيب طر زعوب وهو راى في ذى القعدة من السنة المذكورة وهو صحيح للمرض لكنه جلس في دار العداة والقول سيقض روحى ملك الموت فلما اجمع ذكر هذه الروايات قال لى وانا في قريب اخبرني الله تعالى برقى عالم الروايات من مرض الموت واشته بكرة وعشتيا وكان ذلك امر مقضيا وراى في آخر محادي الاول كان قائلا يقول كل نفس ذائقة الموت اخبارا عن الموت وكان يلى في هذا المرض كثيرا ويقول ليس عندي زاد السفر الى دار البقاء يبرادني شهر شعبان شرع في الوصايا وكلمات الودع وبدأ بما حسن الخاتمة والفلاح وكتب لولده الاعلى المذكور ورثة اجازة بما اجاز به شيوخة رحمه الله المتال من جميع العلوم والاعمال وكان ذلك في يوم الاربعاء ثلث شهر شعبان سنة خمس وثمانين ثم ركب مطايا الانتقال وتباعدت عن الارض رحال واخبر من حضور الملائكة الامم قبل موته ثمانية ايام

دخول منبر	١٢٥٢١
قوله	الف ١٩
تحت	٣٠٣ ع

2369
—
111

